



Empowered lives.  
Resilient nations.

# إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية: مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة في اليمن

مسودة للتشاور

29 مارس 2019

## المحتويات

5.....	ملخص تنفيذي
9.....	1. مقدمة
10.....	2. وصف المشروع
11.....	2 - 1 وصف الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية
13.....	2 - 2 ملخص النتائج والأنشطة الرئيسية
13.....	2 - 2 - 1 مكون مشروع الأشغال العامة (1 - 2)
15.....	3. الإطار القانوني والتنظيمي
15.....	3 - 1 التشريعات والسياسات واللوائح الوطنية
15.....	3 - 1 - 1 خطة العمل البيئية الوطنية
15.....	3 - 1 - 2 الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل
15.....	3 - 1 - 3 الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه والبرنامج الاستثماري
16.....	3 - 1 - 4 قانون المياه
16.....	3 - 1 - 5 قانون حماية البيئة
17.....	3 - 1 - 6 قانون العمل
18.....	3 - 1 - 7 الإجراءات التشغيلية لمشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية
18.....	3 - 2 الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية
19.....	3 - 3 المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
20.....	3 - 4 اشتراطات البنك الدولي
21.....	4. الآثار الاجتماعية والبيئية
24.....	4 - 1 النزاع
24.....	4 - 1 - 1 الأنشطة التي قد تنجم عن مخاطر النزاع
24.....	4 - 1 - 2 تدابير الإدارة
25.....	4 - 2 النوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي
26.....	4 - 2 - 1 الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى آثار أو مخاطر على النوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي
26.....	4 - 2 - 2 تدابير الإدارة
27.....	4 - 3 التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية
27.....	4 - 3 - 1 الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء آثار أو مخاطر على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية
28.....	4 - 3 - 2 تدابير الإدارة
30.....	4 - 4 تغير المناخ
30.....	4 - 4 - 1 الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء الآثار والمخاطر الناجمة عن تغير المناخ
30.....	4 - 4 - 2 تدابير الإدارة
31.....	4 - 5 صحة وسلامة وظروف عمل المجتمع المحلي (بما في ذلك الصحة والسلامة المهنية)
31.....	4 - 5 - 1 الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء آثار ومخاطر على صحة وسلامة وظروف عمل المجتمع المحلي
32.....	4 - 5 - 2 تدابير الإدارة
34.....	4 - 6 التراث الثقافي
34.....	4 - 6 - 1 الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء آثار ومخاطر على التراث الثقافي
35.....	4 - 6 - 2 تدابير الإدارة

36	4 - 7 منع التلوث وكفاءة الموارد.....
36	4 - 7 - 1 الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء آثار ومخاطر التلوث وكفاءة الموارد.....
36	4 - 7 - 2 تدابير الإدارة.....
38	5. إجراءات معالجة الآثار الاجتماعية والبيئية.....
38	5 - 1 متطلبات فحص وتصنيف المشاريع الفرعية.....
39	5 - 1 - 1 المشاريع الفرعية لمشروع الأشغال العامة.....
39	5 - 1 - 2 مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية.....
40	5 - 2 متطلبات التقييم والإدارة الخاصة بالموقع.....
41	6. الترتيبات المؤسسية وبناء القدرات.....
41	6 - 1 الهيكل الإداري العام والمسؤوليات.....
41	6 - 1 - 1 البنك الدولي.....
41	6 - 1 - 2 مجلس إدارة المشروع (اجتماعات الاستعراض نصف السنوية).....
42	6 - 1 - 3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.....
43	6 - 1 - 4 الأطراف المسؤولة.....
44	6 - 1 - 5 الراصدين من الطرف الثالث.....
45	6 - 2 بناء القدرات والتدريب.....
46	7. إشراك الأطراف المعنية والإفصاح عن المعلومات.....
46	7-1 مبادئ المشاركة الهادفة والفعالة والواعية للأطراف المعنية.....
46	7-2 الإفصاح عن المعلومات.....
48	7-3 أنظمة مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة في مجال إشراك الأطراف المعنية والإفصاح عن المعلومات.....
49	8. آلية معالجة التظلمات.....
49	8-1 آلية التظلم على مستوى المشروع.....
50	8-2 آلية المساءلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.....
51	8-3 هيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي.....
51	9. المتابعة والتقارير والتقييم لتنفيذ إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية.....
52	9-1 نظام المعلومات الإدارية.....
52	9-2 الرصد الذاتي وإعداد التقارير للمشاريع الفرعية.....
53	9-2-1 الإبلاغ عن الحوادث البيئي والاجتماعي والصحة والسلامة المهنية.....
53	9-2-2 قوائم التفتيش اليومية والأسبوعية.....
53	9-2-3 الإجراءات التصحيحية.....
53	9-2-4 التدقيق والمراجعة.....
53	9-3 الرصد والإبلاغ من الطرف الثالث للمشروع الفرعي.....
54	9-4 خطة الرصد والمراقبة.....
56	الملحق 1: مراجعة المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشروع الاستجابة للأزمات الطارئة في اليمن.....
69	الملحق 2: مخاطر محددة وتدابير إدارتها حسب نشاط المشروع.....
83	الملحق الثالث: خطة الإدارة البيئية والاجتماعية - مخطط إرشادي.....
85	الملحق الرابع: إرشادات تقديم التظلمات.....
89	الملحق الخامس: إطار عمل الصحة والسلامة البيئية.....
89	الملحق السادس: مجموعة أدوات الصحة والسلامة المهنية.....

- الملحق السابع: الدليل التشغيلي لمشروع الأشغال العامة ..... 89
- الملحق الثامن: إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية لمشروع الأشغال العامة (2014)..... 89
- الملحق التاسع: الدليل التشغيلي للصندوق الاجتماعي للتنمية..... 89
- الملحق العاشر: إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية للصندوق الاجتماعي للتنمية في المرحلة الرابعة (2016)..... 89
- الملحق الحادي عشر عشر: ملخص مشاورات الأطراف لمشروع الاستجابة للأزمات الطارئة – إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية ... 89
- الملحق الثالث عشر: تقرير المتابعة من الطرف الخارجي – مشاورات أطراف إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية..... 90

## ملخص تنفيذي

تم إعداد هذا الإطار للإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان أن يكون مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة (ECRP) متوافقاً مع المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المتوفرة على الرابط [www.undp.org/ses](http://www.undp.org/ses)) وإطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي (للتمويل الإضافي رقم 4). تشترط المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تنظر كافة مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفرص البيئية والاجتماعية المحتملة التي يمكن أن تنشأ عن المشروع وضمان أن يتم تفادي أي مخاطر وآثار اجتماعية وبيئية أو التقليل والتخفيف منها وإدارتها بالشكل الحسن.

إن الغرض من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هو أن يكون بمثابة الأداة العملية التي ترشد عملية التعرف على الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للاستثمارات المقترحة والتخفيف من تلك الآثار وأن يكون بمثابة منصة للمشاورة مع الأطراف المعنية والمستفيدين المحتملين من المشروع. يحدد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية محفزات السياسة للمشروع المقترح ومعايير الفحص للمشاريع الفرعية والآثار البيئية والاجتماعية التي يمكن أن تنشأ عن المشاريع الفرعية وتدابير التخفيف منها من أجل تخفيف المخاطر التي تم التعرف عليها وتقييم القدرات المؤسسية والتدابير الهادفة لسد الفجوات في القدرات.

وعلى الرغم من أن مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة في اليمن لا زال حالياً في مرحلة التنفيذ إلا أن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية يوفر إطاراً معزماً ويتيح الوضوح اللازم لضمان الالتزام بكافة المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي (للتمويل الإضافي رقم 4) في كافة المشاريع الفرعية. يوفر إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ما يلي:

### وصف المشروع (الفصل الثاني):

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع البنك الدولي بإعداد مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة من أجل رفع الجهود الحالية التي يبذلها المجتمع الدولي لتقديم دعم سبل العيش المطلوب بشكل ملح وتوفير الخدمات للسكان المتضررين بشدة من النزاع الجاري. يتكون المشروع مما يقارب 2,000 مشروع فرعي وهناك مؤسستين محليتين ومسئولتين عن التنفيذ هما: الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة. تتمثل مسؤولية الصندوق الاجتماعي للتنمية في تنفيذ التدخلات كثيفة العمالة النقد مقابل العمل / الخدمات الاجتماعية (حوالي 680 مشروعاً فرعياً) في كافة المحافظات اليمنية ومبادرات البنية التحتية المجتمعية الصغيرة (حوالي 90 مشروعاً فرعياً) بينما مشروع الأشغال العامة مسئول عن تنفيذ مشاريع البنية التحتية المجتمعية الصغيرة من خلال المقاولين المحليين (حوالي 1,200 مشروعاً فرعياً). يهدف هذا المشروع إلى التخفيف من أثر الأزمة الحالية على الأسر والمجتمعات المحلية والمساعدة في أن تتعافى هذه الأسر والمجتمعات من خلال استخدام الأنظمة والقدرات والمؤسسات المحلية بغية استئناف وتوسيع تقديم الخدمات. سوف يحقق المشروع نتائج محددة في المجالات التالية: (1) زيادة فرص التوظيف قصير الأجل وسبل العيش (2) إعادة إحياء القطاع الخاص المحلي (3) استعادة الخدمات الأساسية من خلال البنية التحتية صغيرة الحجم.

### لحة عن الإطار القانوني والتنظيمي (الفصل الثالث):

تشمل القوانين واللوائح الوطنية الرئيسية التي تنطبق على إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية كل من خطة العمل البيئية الوطنية وقانون المياه وقانون حماية البيئة وقانون العمل. في سياق مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة، يتم تطبيق المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كذلك من أجل ضمان الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي. كما سيتم أيضاً تطبيق إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي بدءاً من التمويل الإضافي رقم 4 وبالإضافة إلى ذلك قامت الأطراف المسؤولة عن التنفيذ (مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية) بوضع إجراءاتها ومعاييرها التشغيلية الخاصة والتي تم إعدادها للمشاريع المدعومة من البنك الدولي في

إطار هاتين المؤسستين قبل نشوب الصراع الحالي في البلد وأطر الإدارة البيئية والاجتماعية في 2014م. يساعد تنفيذ هذه الإجراءات أيضاً في ضمان الالتزام بكافة الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة.

#### لمحة عن أنشطة المشروع والمخاطر الاجتماعية والبيئية الرئيسية (الفصل الرابع):

يلخص هذا الفصل المخاطر الاجتماعية والبيئية الرئيسية وتدابير الإدارة التأشيرية لهذا المشروع. كما يصف هذا الفصل المبادئ والمعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تم تفعيلها بناء على استكمال إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي على مستوى المشروع (SESP) (أنظر الملحق رقم 1). بينما تم تصنيف هذا المشروع في المقام الأول باعتباره مشروع منخفض المخاطر إلا أنه تم لاحقاً إعادة تصنيف المشروع كمشروع متوسط المخاطر بعد التحديث الذي تم لإجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي في 2018م. تشمل المخاطر الرئيسية في المشروع تلك المخاطر المرتبطة بحقوق الإنسان والصراع، والإشراك الاجتماعي والنوع الاجتماعي، والتنوع الحيوي والموارد الطبيعية، والتغير المناخي، وصحة المجتمع، والسلامة وظروف العمل (بما في ذلك الصحة والسلامة المهنية)، والإرث الثقافي، والتلوث. تم تصنيف المخاطر المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية كأولوية. ولأنه من غير الممكن تنفيذ تحليل كامل للمخاطر حتى يتم التعرف على التفاصيل المتعلقة بتصميم كل موقع من مواقع العمل إلا أن التعرف على المخاطر على مستوى المشروع ككل يوفر تقييماً تأشيرياً يتم تنقيحه لاحقاً من خلال الفحص وتقييم المخاطر وإدارتها على مستوى كل مشروع (أنظر الفصل الخامس). ولذلك فإنه من الأهمية بمكان أن يتم وضع خطط الفحص والتقييم والإدارة الخاصة بكل مشروع على حدة.

#### إجراءات الفحص (الفصل الخامس):

سيتم فحص كل مشروع فرعي للتعرف على المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية من خلال تطبيق أدوات الفحص الخاصة بمشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية. سيتم استكمال عمليات الفحص والتصنيف قبل اعتماد المشاريع الفرعية وتوقيع الاتفاقية المالية. كما سيتم تحديث فحص المشاريع الفرعية إذا ما حدثت أي تغييرات هامة في تصميم المشروع الفرعي أو سياقه وبما يؤثر جوهرياً على المخاطر الاجتماعية والبيئية لذلك المشروع الفرعي. ينبغي أن يتم فحص وتصنيف المشاريع الفرعية في مرحلة مبكرة من مراحل التصميم وذلك عندما تتوفر المعلومات الكافية لهذا الغرض. وبناء على عملية الفحص يتم تصنيف المشروع الفرعي حسب درجة المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية المحتملة. ينتج عن عملية الفحص أن يتم تصنيف المشروع الفرعي حسب المخاطر المتوقعة (مخاطر منخفضة، أو مخاطر متوسطة أو مخاطر عالية). تجدر الإشارة إلى أن المشاريع الفرعية التي تصنف باعتبارها ذات مخاطر عالية سوف يتم استبعادها من التمويل من مشروع الاستجابة للآزمات الطارئة في اليمن. إذا ما تم تحديد مخاطر عالية أثناء تنفيذ المشروع الفرعي ينبغي إشعار الإدارة العليا للأطراف المسؤولة عن التنفيذ ومدير المشروع من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فوراً وأن يتم إيقاف الأنشطة المعنية حتى يتم وضع التدابير الإدارية لتخفيض مستوى المخاطر في المشروع الفرعي. يظهر التحليل الأولي للفجوات أن عمليات الفحص لدى مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية تتوافق عموماً مع متطلبات المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما هي موصوفة أدناه إلا أنه وعلى الرغم من ذلك سيتم تنفيذ تحليلاً مفصلاً للفجوات من وسيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي بشكل مشترك مع مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية لتحديث إجراءات الفحص حسبما يكون ضرورياً من أجل معالجة الفجوات وكذا للتعلم من الدروس المستفادة.

#### إجراءات التقييم والإدارة (الفصل الخامس):

سيتم تنفيذ التقييمات الهادفة لكل موقع ووضع خطط الإدارة لكافة المشاريع الفرعية ذات المخاطر المتوسطة (الفئة ب) عندما يتم تحديد أنشطة ومواقع المشاريع الفرعية. سوف تفضي هذه التقييمات إلى وضع التدابير والخطط الإدارية ذات النطاق المناسب لمعالجة المخاطر والآثار التي تم تحديدها وسيتم استكمال التقييمات الاجتماعية والبيئية المناسبة وتبني تدابير التخفيف والإدارة المناسبة وسيتم الكشف عنها ومناقشتها مع الأطراف المعنية قبل تنفيذ أي أنشطة يمكن أن تؤدي إلى آثار اجتماعية وبيئية سلبية. سيتم قدر الإمكان تطوير خطط نمطية للإدارة البيئية والاجتماعية لأنواع معينة من المشاريع والمخاطر لكي يتم تبنيها على مستوى المشاريع الفرعية. سوف يتم تقديم كافة

التقييمات وخطط الإدارة الخاصة بالمواقع إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمصادقة عليها (كما ستم أيضاً المصادقة عليها من قبل البنك الدولي) وسيتم تسجيلها في نظام إدارة المعلومات.

#### الترتيبات المؤسسية وبناء القدرات (الفصل السادس):

يوفر البنك الدولي التمويل للمشروع ولذلك فإنه يتولى الدور الإشرافي عليه. أنشأ البنك الدولي لجنة عليا للإشراف الإداري وذلك للإشراف ولاتخاذ القرارات المتعلقة بالمعالجات المتصلة بالأنشطة التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. لمجلس إدارة المشروع (المكون من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية) سلطة إشرافية واستشارية ويمثل أعلى هيئة للتنسيق والتوجيه الاستراتيجي والإشراف وضمان الجودة. سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً عن الإشراف على تنفيذ المشروع وضمان الامتثال لمتطلبات إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وسيعمل لهذا الغرض عن كثب مع مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية. كما سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً عن تعديل أو تحديث هذه الوثيقة أثناء فترة تنفيذ المشروع وذلك بالتشاور مع مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية والبنك الدولي. أثناء فترة تنفيذ العمليات ستكون الأطراف المسؤولة عن التنفيذ (الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة) مسائلة عن تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وهذه الأطراف مسائلة بشكل مباشر أمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حسب خطاب الاتفاق مع كل منها. الأطراف المسؤولة تشمل المكاتب الرئيسية والمكاتب الفرعية ومهندسي الموقع ومشرفي الموقع والعمال الذين يلعبون دوراً في تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع خطة لتنمية القدرات لضمان التطوير المستمر للقدرات فيما يتعلق بتنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وسيتم وضع تلك الخطة بالعمل عن كثب مع مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية والبنك الدولي.

#### إشراك الأطراف المعنية والإفصاح عن المعلومات (الفصل السابع):

سوف يضمن مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة والأطراف المسؤولة عن تنفيذه أن يتم الإشراك الهادف والفاعل والمبني على المعلومات لكافة الأطراف المعنية وذلك في تصميم وتنفيذ كافة المشاريع الفرعية. يؤدي إشراك الأطراف المعنية إلى تطوير علاقات قوية وبناءة ومستجيبة والتي تُعدّ ضرورة لضمان التصميم والتنفيذ السليمين للمشروع كما أن الإشراك الفاعل للأطراف المعنية يعزز من مستوى قبول المشروع ويقوّي الاستدامة الاجتماعية والبيئية ويديم المنافع المتأتمية من التدخلات الممولة. يعني الإفصاح عن المعلومات أن يتم توفير المعلومات المزمّنة التي يسهل الوصول إليها والمتعلقة بالمشروع والآثار الاجتماعية والبيئية المحتملة له إلى كافة الأطراف المعنية من أجل تسهيل المشاركة الهادفة والفاعلة والواعية لهذه الأطراف في تصميم وتنفيذ المشروع. تحتاج الأطراف الفاعلة على الحصول على المعلومات ذات الصلة بالمشروع والمشاريع الفرعية من أجل أن تستوعي الفرص المستقبلية ذات الصلة بالمشاريع الفرعية والمخاطر المتأتمية عنها ولكي تنخرط بفاعلية في تصميم وتنفيذ هذه المشاريع الفرعية. بالإضافة إلى الحصول على المعلومات العامة عن المشروع ينبغي أن يُتاح للأطراف المعنية الوصول إلى تقارير الفحص ومسودات التقييمات وخطط الإدارة والنسخ النهائية لها وينبغي الإفصاح عن هذه المعلومات في الوقت المحدد وفي موقع يسهل الوصول إليه وبطريقة وبلغة يسهل فهمها من قبل الأشخاص المتأثرين بالمشاريع والأطراف المعنية الأخرى. إن المشاركة الهادفة من الأطراف المعنية هي أمر مطلوب من مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية لتحقيق مشاركة المجتمعات والأفراد في المشاريع المنفذة. تشمل إجراءات التشغيل القياسية لكلا الطرفين المسؤولين عن تنفيذ المشروع إجراءات تتعلق بإشراك المجتمعات والأطراف المعنية في دورة المشروع كمشروع أساسي في مراحل التعرف على المشروع وتصميمه وتنفيذه وتوصف هذه المشاركة باعتبارها مكوناً أساسياً في استراتيجية الاستدامة طويلة الأجل للتشغيل والصيانة.

#### آلية معالجة التظلمات (الفصل الثامن):

يتم إدارة آلية معالجة التظلمات على مستوى المشروع من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة البن لديهم آليات خاصة بهم للتظلمات. ستكون آلية معالجة التظلمات شاملة للنوع الاجتماعي والفئات العمرية المختلفة وستكون مستجيبة وتعالج العوائق المحتملة في الوصول فيما يتعلق بالمرأة وكبار السن والمعاقين والشباب والفئات المهمشة الأخرى حسبما يكون ذلك مناسباً للمشروع. لن

تكون آلية معالجة التظلمات معوقاً أمام الوصول إلى المعالجات القضائية أو الإدارية المناسبة وستكون آلية يسهل الوصول إليها من قبل كافة الأطراف المعنية بدون أي تكلفة وبدون أي عقاب. يجب مشاركة المعلومات المتعلقة بآلية معالجة التظلمات وكيفية تقديم الشكاوى والتظلمات أثناء عملية إشراك الأطراف المعنية وأن يتم وضع الآلية في أماكن بارزة لإتاحة المعلومات عنها لكافة الأطراف المعنية. يمكن استلام كافة الشكاوى و/أو التظلمات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والبيئية إما شفياً (إلى الموظفين الميدانيين) أو عبر الهاتف أو صندوق الشكاوى أو بالكتابة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مشروع الأشغال العامة أو الصندوق الاجتماعي للتنمية. إن أحد الأجزاء الرئيسية في آلية معالجة التظلمات هو متطلب أن يحتفظ فريق إدارة المشروع ومقاول البناء بسجل لكافة الشكاوى و/أو التظلمات المستلمة في مكاتب المشروع بالميدان وأن يشمل ذلك التظلمات المرفوعة من العمال. بالإضافة إلى آليات معالجة الشكاوى على مستوى المشروع وعلى المستوى الوطني يمكن للشاكنين أن يصلوا مباشرة إلى آلية المسائلة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تستقبل الشكاوى والتظلمات على حد سواء. تحقق وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي في كافة الادعاءات المتعلقة بعدم الالتزام الكامل بمعايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو إجراءات الفحص أو الالتزامات الاجتماعية والبيئية الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة وفي احتمال أن يلحق ضرراً ما بالبشر أو البيئة. تتيح آلية الاستجابة هذه للأشخاص المحليين المتأثرين بالمشروع فرصة العمل مع الأطراف المعنية الأخرى للتوصل إلى حلول لأي مخاوف أو شكاوى و/أو تظلمات بشأن الآثار الاجتماعية والبيئية لأي مشروع من مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تهدف آلية الاستجابة للأطراف المعنية إلى أن تكمل عملية إشراك الأطراف المعنية وهي مطلوبة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاءه المنفذين أثناء كامل دورة المشروع. ([www.undp.org/secu-scm](http://www.undp.org/secu-scm))

#### المتابعة والتقارير والتقييم (الفصل التاسع):

ينبغي مراجعة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والإجراءات ذات الصلة به على الأقل مرة واحدة كل شهرين من قبل موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية. إن هدف هذه المراجعة هو تحديث الوثيقة لكي تعكس المعارف المكتسبة أثناء سير تنفيذ المشروع. لدى كل من مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية أنظمة لإدارة المعلومات يتم فيها تسجيل معلومات المشروع ونتائج المتابعة له. توفر أنظمة إدارة المعلومات آلية هامة لتتبع المعلومات المتعلقة بتنفيذ التدابير البيئية والاجتماعية وسيتم تنفيذ مراجعة لتحديد الفرص الممكنة لتعزيز عناصر التدابير البيئية والاجتماعية في أنظمة إدارة المعلومات. سوف تحتفظ الأطراف المسؤولة عن التنفيذ بكافة السجلات الإدارية الاجتماعية والبيئية والتي تشمل سجلاً بكافة الشكاوى والحوادث وكذا سجلاً بالإجراءات المتخذة للتخفيف من مسببات الشكاوى أو الحوادث. ينبغي تسجيل أي حوادث بما في ذلك الحوادث المتعلقة بعدم الالتزام بإجراءات إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية باستخدام سجل للحوادث وأن يتم إدخال التفاصيل الكاملة في ذلك السجل. وبالنسبة لأي حوادث تؤدي أو يُحتمل أن تؤدي إلى أضرار مادية أو اجتماعية أو بيئية كبيرة يتوجب على مشرف الموقع / المسئول المكلف أن يشعر الإدارة العليا لدى الطرف المسئول عن تنفيذ المشروع ومدير مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة في أسرع وقت ممكن وفي فترة لا تتجاوز 48 ساعة. كما سيضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كذلك أن يتم إبلاغ البنك الدولي بكافة الحوادث المهمة خلال 48 ساعة. يتوجب على الطرف المسئول عن التنفيذ أن يوقف الأعمال فوراً حتى يتم استكمال إجراءات المعالجة وحسب مصادقة مدير المشروع. ينبغي إكمال قائمة فحص اجتماعي وبيئي يومية (والتي تشمل قضايا الصحة والسلامة) لكافة المواقع النشطة ذات المخاطر المتوسطة من قبل مشرف الموقع / المسئول المكلف المعني وسيتم الاحتفاظ بذلك في السجل. سيتم استكمال قائمة مراجعة اجتماعية وبيئية أسبوعية وستشمل تلك القائمة إشارة إلى أي مشاكل تم ذكرها في القائمة اليومية المستكملة من قبل مشرف الموقع أو الشخص المكلف. سيتم متابعة كافة الإجراءات التصحيحية باستخدام السجل. سيقوم مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية بتوظيف استشاري لتنفيذ المراجعة السنوية للامتثال والأداء البيئي والاجتماعي. سيتم إدراج تنفيذ إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية في أنشطة المتابعة والتقارير العامة عن المشروع بما في ذلك المتابعة المنفذة من قبل الطرف الخارجي المتعاقد معه.



## 1. مقدمة

تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك لضمان توافق مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن مع المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ([www.undp.org/ses](http://www.undp.org/ses)) وسياسات الحماية البيئية والاجتماعية الخاصة بالبنك الدولي. تقتضي المعايير الاجتماعية والبيئية أن تأخذ جميع مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاعتبار الفرص البيئية والاجتماعية المحتملة التي قد يولدها مشروع ما وأن تكفل تجنب وتقليل وتخفيف وإدارة المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية السلبية. في سياق مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن، تنطبق المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسياسات البنك الدولي الخاصة بالضمانات البيئية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، وضعت الأطراف المسؤولة (مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية) الإجراءات التشغيلية الموحدة الخاصة بها، والتي تم وضعها لأغراض المشاريع التي تحظى بدعم البنك الدولي التي يتم تنفيذها من قبل هاتين المؤسستين قبل اندلاع النزاع؛ أطر الإدارة البيئية والاجتماعية في عام 2014 وإطار الصحة والسلامة المهنية في 2018.

تم تصنيف المشروع في الأصل على أنه منخفض المخاطر من خلال إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي المتبعة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتالي لم يتم وضع إطار الإدارة البيئية والاجتماعية على مستوى المشروع موضع التنفيذ في بادئ الأمر. مع ذلك، وأثناء التنفيذ، تم تحديد العديد من المخاطر وتم تحديث إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي وفقاً لذلك. أدى تحديث إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي (أنظر الملحق رقم 1) إلى إنتاج تصنيف للمخاطر المعتدلة للمشروع. بالنظر إلى أن تفاصيل الأنشطة المقترحة تم تصميمها على مستوى المشروع الفرعي، فإن وجود إطار للإدارة البيئية والاجتماعية يُعد أمراً ضرورياً لضمان وجود سياسات وإجراءات لتنفيذ الضمانات المتطابقة في جميع المشاريع الفرعية وحسب ما تقتضيه سياسة الضمانات الخاصة بالبنك الدولي OP 4.01 بشأن "التقييم البيئي".

الهدف من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية أن يكون بمثابة أداة عملية لتوجيه تحديد وتخفيف الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للاستثمارات المقترحة وكمنصة للتشاور مع أصحاب المصلحة والمستفيدين المحتملين من المشروع. تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وفقاً لسياسة الضمانات الخاصة بالبنك الدولي OP 4.01 بشأن التقييم البيئي والمعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسياسات ذات الصلة المتبعة في اليمن بشأن التقييم البيئي. يحدد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية المحفزات السياساتية للمشروع ومعايير الفحص الخاصة بالمشاريع الفرعية والآثار البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية المحتملة وتدابير التخفيف لتخفيف المخاطر المحددة وتقييم القدرات المؤسسية والتدابير اللازمة لسد الثغرات في القدرات.

على الرغم من أن مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن في مرحلة التنفيذ حالياً، فإن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية يوفر إطاراً معززاً ووضوحاً لضمان الاتساق مع المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسياسات البنك الدولي الخاصة بالضمانات البيئية والاجتماعية في جميع المشاريع الفرعية. تم تطوير إطار الإدارة البيئية والاجتماعية من خلال عملية تشاورية بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتنسيق الوثيق مع البنك الدولي ومشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية. تم التشاور مع أصحاب المصلحة من خلال ورش العمل التي تم تنظيمها في صنعاء وعدن، كما تم الحصول على الملاحظات المقدمة من المجتمعات المحلية من خلال راصدين من أطراف ثالثة (أنظر الملحق 11 - 13 للإطلاع على ملخصات هذه المشاورات).

يشتمل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية على ما يلي:

- وصف المشروع (الفصل الثاني)
- لمحة عامة عن الإطار القانوني والتنظيمي (الفصل الثالث)
- لمحة عامة عن أنشطة المشروع والمخاطر الاجتماعية والبيئية الرئيسية (الفصل الرابع)
- إجراءات الفحص والتقييم والإدارة (الفصل الخامس)
- الترتيبات المؤسسية وبناء القدرات (الفصل السادس)
- إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات (الفصل السابع)
- آلية معالجة الشكاوى (الفصل الثامن)
- المتابعة والتقارير والتقييم (الفصل التاسع)

## 2. وصف المشروع

أدى النزاع الدائر في اليمن إلى نشوء حالة طوارئ إنسانية كارثية في ظل تزايد حصيلة القتلى والجرحى في صفوف المدنيين في جميع أنحاء البلاد، في حين تشير التقديرات إلى أن أكثر من 80 بالمائة من سكان اليمن بحاجة إلى المساعدات الإنسانية وأن أكثر من 2.5 مليون يمني أصبحوا في عداد النازحين داخلياً. أدى النزاع الدائر إلى تدمير الكثير من القدرات المؤسسية للوزارات الرئيسية والمحافظات والسلطات المحلية على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للمواطنين. أيضاً، فإن استعادة الخدمات العامة يُعدّ أمراً ضرورياً لتحقيق انتقال سلس نحو التعافي، حيث يجري التفاوض للوصول إلى اتفاق سياسي.

في هذا السياق، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالشراكة مع البنك الدولي، بتطوير مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن وذلك لتكثيف الجهود الحالية التي يبذلها المجتمع الدولي لتقديم الدعم الضروري في مجال سبل كسب العيش وتقديم الخدمات للسكان الذين تضرروا بشدة من النزاع. يتكون المشروع من حوالي 2,000 مشروع فرعي، وستوكل المسؤولية إلى مؤسستين محليتين: الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة. الصندوق الاجتماعي للتنمية هو المسؤول عن تنفيذ التدخلات كثيفة العمالة في مجال النقد مقابل العمل / الخدمات الاجتماعية (حوالي 80) في جميع المحافظات اليمنية والبنية التحتية والمبادرات المجتمعية الصغيرة (حوالي 90)؛ فيما مشروع الأشغال العامة هو المسؤول عن تنفيذ البنية التحتية المجتمعية الصغيرة من خلال المقاولين المحليين (حوالي 1,200).

يهدف المشروع إلى التخفيف من تأثير الأزمة الحالية على الأسر والمجتمعات المحلية والمساعدة في تعافيها من القاعدة إلى القمة باستخدام الأنظمة والقدرات والمؤسسات المحلية لاستئناف تقديم الخدمات وتوسيع نطاقها تدريجياً. سيؤدي المشروع إلى تحقيق نتائج محددة في: (1) زيادة فرص العمل وسبل كسب العيش قصيرة الأجل؛ (2) إنعاش القطاع الخاص المحلي؛ (3) استعادة تقديم الخدمات الرئيسية من خلال البنية التحتية الصغيرة. على هذا النحو، فإن المشروع يساهم في مكونات برنامج القدرة على التكيف في اليمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال استعادة سبل كسب العيش واستعادة تقديم الخدمات. تفترض نظرية التغيير الخاصة بالمشروع أنه في حالة زيادة فرص توليد الدخل وسبل كسب العيش للأسر الضعيفة (ويشمل ذلك النازحين داخلياً)، إلى جانب إعادة تقديم الخدمات الأساسية وإنعاش الأعمال التجارية المحلية الرئيسية، ستتمكن الأسر والمجتمعات المحلية اليمنية من التكيف بشكل أفضل مع الآثار الناجمة عن الأزمة الحالية وستكون بمثابة عوامل دفع قوية لجهود جهود بناء القدرة على التكيف والانتعاش.

يتكون المشروع من تدخلات صغيرة توفر الأموال بسرعة (مشاريع فرعية) وتكون بمثابة استجابة سريعة، بما يؤدي إلى تقديم الدعم للدخل إلى الأسر والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع (كأجور) لشراء الاحتياجات الأساسية. أيضاً، فإن التدخلات قصيرة الأجل هذه تعود بفوائد على المجتمع الأوسع عن طريق إنشاء أصول وهياكل أساسية مجتمعية صغيرة وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، إضافة إلى استعادة سبل كسب العيش. يتبنى المشروع نهجاً مجتمعياً يجمع المجتمعات المحلية حول المبادرات الإنسانية والإنمائية المشتركة، وبالتالي يعزز التماسك الاجتماعي وحماية رأس المال البشري. يولي المشروع اهتماماً خاصاً للشباب، وعلى اعتبار أنهم يمثلون شريحة مهمة في عملية السلام، فإن المشروع يوفر لهم فرصاً لتحقيق الدخل والمشاركة، ويتضمن سمات تصميم تكفل وصول المرأة إلى الفرص التي يوفرها المشروع.

تم تضمين وصف كامل للمشروع في وثيقة البنك الدولي الخاصة بتقييم المشروع (PAD1797، 5 يوليو، 2016) ووثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بالمشروع (14 أغسطس 2016) والتعديلات اللاحقة للحصول على تمويل إضافي.

## 2- 1 وصف الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية

الأثر الاقتصادي للأزمة كان مدمراً بالنسبة للجمهورية اليمنية، مما أدى إلى تفاقم تدهور الأداء الاقتصادي المتدهور في الأصل منذ ما قبل اندلاع النزاع. في عام 2015، وفقاً للبنك الدولي، انكمش الاقتصاد بنسبة 28 بالمائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي، في حين قُدرت معدلات التضخم بنحو 40 بالمائة. المالية العامة تحت ضغط شديد. بلغ العجز المالي حوالي 11 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. سمحت الموارد المالية المتاحة في عام 2015 فقط بتمويل دفع الرواتب الأساسية للموظفين العموميين وسداد مدفوعات الفوائد المتصاعدة؛ وتم تأجيل الاستثمارات الحكومية في قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم أو برامج السياسات التنموية الأخرى. في سياق أزمة السيولة المتزايدة في البلاد، أصدر الرئيس هادي مرسوماً باستبدال محافظ البنك المركزي ونقل مقر البنك المركزي من صنعاء إلى عدن. نتيجة لأزمة السيولة، انقطع دفع الرواتب لموظفي الخدمة المدنية. في الوقت الذي تم فيه تعليق شركاء التنمية الرئيسيين لالتزاماتهم منذ الأيام الأولى من المواجهات العسكرية في شهر مارس 2015 ونقلوا دعمهم نحو عمليات الطوارئ والإغاثة، أدى انقطاع دفع الرواتب إلى التسبب في انهيار الخدمات الصحية، الأمر الذي أدى إلى وضع ضغوط إضافية على الاستجابة الإنسانية وقدرة السكان على التكيف.

يعاني حوالي 14.4 مليون شخص من اليمنيين حالياً من انعدام الأمن الغذائي. تؤدي الحالة السيئة للخدمات الصحية إلى كارثة من حيث زيادة الوفيات بسبب سوء التغذية والأمراض. في الوقت الحالي، تكافح وزارة الصحة والشركاء الدوليين وباء الكوليرا. حوالي 3 ملايين شخص من الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل أو المرضعات بحاجة إلى خدمات لعلاج سوء التغذية الحاد أو الوقاية منه؛ فيما يعاني 1,3 مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية، من بينهم 370,000 يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم، وهو ما يمثل ضعف مستويات ما قبل الأزمة. تشير التقديرات الأولية للمجموعة القطاعية المعنية بالتغذية في أكتوبر 2016 إلى أن 4.5 مليون شخص من الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات بحاجة إلى خدمات لعلاج سوء التغذية أو خدمات الوقاية من سوء التغذية. ارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة بنسبة 148 بالمائة مقارنة بأواخر عام 2014. يؤدي سوء التغذية الحاد وسوء التغذية الوخيم إلى الإضرار بالقدرات العقلية للأطفال ويجعلهم عرضة للموت بأكثر من تسعة أضعاف مقارنة بأقرانهم الأصحاء. هذا الأمر يشكل خطراً كبيراً على مستقبل التنمية البشرية في اليمن.

علاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن حوالي 19.4 مليون شخص من اليمينيين يفتقرون إلى مياه الشرب النظيفة ومرافق الصرف الصحي، فيما 14.1 مليون شخص لا يمكنهم الوصول إلى الرعاية الصحية الكافية. يواجه الأطفال ضغطاً نفسية كبيرة؛ وتشير التقديرات إلى أن حوالي 1.8 مليون طفل لم يلتحقوا بالمدرسة بسبب القتال وانعدام الأمن. غالبية النازحين داخلياً، 50 بالمائة، في 21 محافظة البالغ عددهم 2,007,216 شخص، نزحوا في حجة وتعز وأمانة العاصمة وصنعاء. ذكر فريق العمل المعني بحركة السكان أن 1,027,674 من العائدين في 19 محافظة، الغالبية، 68 بالمائة، قد عادوا إلى عدن وأمانة العاصمة وتعز.

ارتفع عدد النازحين داخلياً إلى أكثر من مليوني شخص، حيث استضافت المجتمعات المحلية غالبية الأشخاص النازحين. وفقاً لآخر التقديرات التي ذكرها فريق العمل المعني بحركة السكان في شهر يناير 2016، فإن حوالي 1,027,000 من النازحين داخلياً قد عادوا إلى أماكن إقامتهم المعتادة في جميع أنحاء اليمن، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 32 بالمائة مقارنة بشهر أبريل 2016. الأفاق المحتملة للأسر التي تعولها نساء، والتي تشكل أكثر من 50 بالمائة من مجتمع النازحين، تمثل تحدياً من نوع خاص. الأسر والمجتمعات المحلية والمؤسسات العامة والخاصة بحاجة إلى الدعم للتكيف وبناء القدرة على الصمود وصولاً نحو تحقيق السلام والانتعاش.

النهوض الاقتصادي في اليمن يعتمد على قاعدته من الموارد الطبيعية، على الزراعة والتنقيب. تشكل الزراعة قطاعاً مهماً في اقتصاد الدولة، وتعتمد معظم الأنشطة الاقتصادية على استغلال موارد المياه العذبة والموارد البحرية والتربة والثروة النفطية، غير أن قاعدة الموارد الطبيعية تواجه تحديات خطيرة. النمو السكاني السريع بمعدل 3 بالمائة سنوياً يؤدي إلى تسارع الضغط على الموارد الطبيعية الشحيحة. يتزايد الطلب على موارد المياه والمواد الغذائية ومنتجات الموارد الطبيعية الأخرى. يستغل الناس التربة والنباتات والمياه دون إيلاء الاهتمام الكافي لاستدامة هذه الموارد. التوسع غير المخطط للمراكز الحضرية يتجاوز في بعض الأماكن القدرات الاستيعابية للموارد المتاحة لتلبية الطلبات الجديدة، كما أنه يتسبب في مشاكل الصرف الصحي وإدارة النفايات ويضع ضغطاً على الخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى فقدان التنوع البيولوجي والأراضي الزراعية.

اليمن بلد غني بالموائل الطبيعية و الأنواع الإحيائية والتنوع الجيني، بما في ذلك العديد من الأنواع الإحيائية المستوطنة الناتجة عن التنوع في تضاريس المرتفعات والمناخ والبيئة الجغرافية الطبيعية. الموقع الجغرافي الفريد لليمن ذو الخصائص المناخية والطبوغرافية المختلفة مناسب لوجود مختلف النظم الإيكولوجية والموائل الطبيعية والتنوع البيولوجي البحري والساحلي والبري الكبير. الحياة النباتية في اليمن غنية جداً ومتغايرة الخواص. وفقاً لتحليل الفجوات في التنوع الحيوي للنباتات الطبيعية في اليمن (2011)، تم تسجيل حوالي 2,810 نوعاً من النباتات في اليمن، حيث أشارت تقديراته إلى حوالي 604 نوع من النباتات المستوطنة والنباتات شبه المستوطنة، من بينها 455 نوع من النباتات المستوطنة (307 نوع في سقطرى)، وهو ما يشكل حوالي 16 بالمائة من النباتات التي لا توجد في أي مكان آخر (الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل الثانية، 2015).

من ناحية أخرى، تمتلك اليمن موارد طبيعية محدودة للغاية تشمل على سبيل المثال الأراضي الصالحة للزراعة والمياه ومسايد الأسمك والغطاء الخضري، والتي من الواضح أنها تعاني من تدهور مستمر. لا تتجاوز الأراضي الصالحة للزراعة ما نسبته 3 بالمائة من إجمالي المساحة الطبيعية التي تهيمن عليها الصحراء والجبال. شهدت الأراضي الصالحة للزراعة تدهوراً مستمراً

بنحو 1.8 بالمائة سنوياً خلال الفترة 1999 - 2006 نتيجة لاضمحلال المياه والتصحر والملوحة والتوسع العمراني. يُقدَّر إجمالي الأراضي التي تغطيها الغابات بحوالي 1.5 بالمائة حتى عام 2005. يمثل التصحر أكثر من 50 بالمائة من إجمالي مساحة البلاد. يتراوح تصحر الأراضي الزراعية ما بين 3 - 5 بالمائة سنوياً، في حين تُقدَّر مساحة الأراضي المحرقة بسبب تعرية التربة والملوحة بحوالي 12 مليون هكتار و 3,8 مليون هكتار أخرى على التوالي. ازداد الوضع سوءاً نتيجة زحف الكثبان الرملية (الإستراتيجية الوطنية للاستدامة البيئية، 2005 - 2015). احتمالية حدوث المزيد من التصحر عالية بالنظر إلى عدة عوامل تشمل التغيرات في الأنماط الاجتماعية والاقتصادية والممارسات الزراعية وزيادة الطلب على الوقود وإهمال المدرجات الزراعية ومشاكل الرعي الجائر واستنزاف الغطاء الشجري واضمحلال المياه.

## 2-2 ملخص النتائج والأنشطة الرئيسية

سيتم تنفيذ المشروع من خلال مكونين اثنين:

(1) الأشغال كثيفة العمالة والخدمات المجتمعية

(2) إدارة ورصد المشروع

تتمثل الأهداف العامة للمكون رقم 1 في أ) تقديم الدعم للدخل إلى المجتمعات المحلية المستهدفة من خلال فرص العمل المؤقتة، ب) زيادة الأصول الإنتاجية ووسائل كسب العيش للأسر والمجتمعات المحلية المستفيدة وتحسين الوصول إلى المجتمعات المحلية والخدمات، ج) الحفاظ على القدرات التنفيذية للصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة والبرامج الوطنية الرئيسية لتقديم الخدمات. سيتم تنفيذ المكون من خلال ثلاثة مكونات فرعية يتم عبرها إشراك الصندوق الاجتماعي للتنمية في المكونين الفرعيين 1-1 و 1-3 ومشروع الأشغال العامة في المكون الفرعي 1-2، الذي يقوم بالبناء على البرنامج الحالي والنجاح الذي يتم تنفيذه من قبل هذين الكيانين. على الرغم من أن كلاً من المكونين الفرعيين 1-1 و 1-2 سوف ينفذان تدخلات كثيفة العمالة، إلا أن الهدف الرئيسي لكل منهما والنهج الذي يتبعه يختلف عن الآخر: المكون الفرعي 1-1 يقدم النقد مقابل العمل من خلال نهج شبكة الأمان حيث أن المستفيدين من النقد هم الأفراد على مستوى الأسرة، في حين أن الهدف الرئيسي للمكون الفرعي 1-2 هو إنشاء أصول مجتمعية وتحسين البنية التحتية المجتمعية، ومن خلال القيام بذلك، يتم توليد فرص عمل قصيرة الأجل للعمال المشاركين.

## 2-2-1 مكون مشروع الأشغال العامة (1-2)

سيعمل المكون الفرعي على تنفيذ البنية التحتية كثيفة العمالة والتي يتم توفيرها من خلال التعاقد مع مقاولي القطاع الخاص المحليين. سوف تشمل المشاريع الفرعية، على سبيل المثال لا الحصر، نظم تجميع المياه ووصف طرق الوصول إلى القرى وشوارعها بالحجارة وإمدادات المياه وشبكات الصرف الصحي وإعادة تأهيل المدارس وغير ذلك، بناءً على الاحتياجات ذات الأولوية التي يتم تحديدها من قبل كل مجتمع من المجتمعات المحلية المستهدفة. اختيار هذه المشاريع الفرعية يأخذ في الاعتبار قدرة المجتمعات المحلية على تشغيل وصيانة البنية التحتية المدعومة ولن تكون بحاجة إلى خبرة فنية للقيام بذلك؛ وستكون المواصفات الفنية لبناء الطرق والمدارس متوافقة مع المعايير التي تم وضعها من قبل سلطات القطاعات المعنية، حسب الاقتضاء. سيكون من الضروري أن تقتيد حدود الأجور للمشاريع الفرعية بشرط نسبة 35 بالمائة من التكلفة التي تتجاوز تكلفة المشروع الفرعي. سيخلق هذا المكون الفرعي حوالي 256,000 يوم عمل، ومن المتوقع أن ينخرط حوالي 20,000 شخص من المستفيدين المباشرين في العمل، وسيتمكن أكثر من 310,000 شخص من الوصول إلى الخدمات الأساسية. سيتم تنفيذ المشاريع الفرعية من خلال ترتيب تعاقدية ومنحة مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مشروع الأشغال العامة. المنحة المقدمة بموجب هذا المكون الفرعي ستقوم بتمويل الأعمال والسلع وخدمات الاستشاريين والتدريب والخدمات غير الاستشارية والتكاليف التشغيلية لمشروع الأشغال العامة.

## 2-2-2 مكونات مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية (1-1 و 1-3)

### المكون الفرعي 1-1: خدمات النقد مقابل العمل والخدمات المجتمعية التي تستهدف الشباب

سيعمل المكون الفرعي على تنفيذ المشاريع الفرعية للأشغال كثيفة العمالة التي يتم تحديدها من قبل كل مجتمع من المجتمعات المحلية المستهدفة، مثل الري وتجميع المياه وإعادة تأهيل المدرجات الزراعية وصيانة وتحسين طرق الوصول إلى القرى وتحسين موارد المياه والوصول إلى المياه ومرافق الصرف الصحي المحسنة وإدارة أحواض المياه وتوفير المدخلات الزراعية وغير ذلك استناداً إلى الاحتياجات ذات الأولوية التي يتم تحديدها من قبل كل مجتمع من المجتمعات المحلية المستهدفة. ستكون كل أسرة مشاركة مؤهلة للحصول على 500 دولار أمريكي كحد أقصى (حسب حجم الأسرة) على شكل أجور عمل. سيتم تحديد حجم وعدد التدخلات المخصصة لكل مجتمع محلي من خلال الميزانية الإجمالية المخصصة للمجتمع، على النحو الذي يتم احتسابه استناداً إلى عدد الأسر التي تقوم بالتسجيل للمشاركة في العمل. سيعمل المكون الفرعي أيضاً على تمويل المشاريع الفرعية التي توفر فرصاً لتوليد الدخل والتدريب والخبرة العملية للشباب في الفئة العمرية 16 - 25 عاماً، وإشراكهم في تقديم الخدمات المجتمعية، بما في ذلك النظافة وتغيير السلوك ومحو الأمية والتعليم البديل وخدمات التغذية وزراعة الأشجار ورصف الطرق وتنظيف الشواطئ والمبادرات الشبابية التي تعزز حماية رأس المال البشري من خلال إيلاء اهتمام خاص للتدخلات ذات الصلة بالتغذية وبناء السلام والتماسك الاجتماعي، على نحو ما قد تقترحه المجتمعات المحلية والمجموعات الشبابية.

من المتوقع أن يخلق المكون الفرعي حوالي 900,000 يوم عمل ومن المتوقع أن يستفيد أكثر من 32,000 شخص من المستفيدين المباشرين من العمل بأجر، وسيتمكن حوالي 92,600 شخص من الوصول إلى الخدمات الأساسية. من المتوقع أن تصل حدود الأجور للمشاريع الفرعية بموجب هذا المكون الفرعي إلى 30 - 50 بالمائة على الأقل من متوسط التكلفة الإجمالية للمشاريع الفرعية. سيتم تنفيذ المكون الفرعي من خلال ترتيب تعاقدية ومنحة مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية. سيقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بإنجاز هذه المشاريع الفرعية بمشاركة مباشرة من المجتمعات المحلية وجماعات المجتمع المدني (على سبيل المثال، المنظمات المجتمعية ومجموعات المستخدمين ومجلس التعاونيات القروية والمنظمات المحلية غير الحكومية) باستخدام طرق تنفيذ مختلفة تركز على النهج المجتمعية، مثل إبرام عقود مع المجتمعات المحلية. ستمول المنحة بموجب هذا المكون الفرعي المنح المجتمعية والأجور وتدريب الشباب والمجتمعات المحلية وخدمات الاستشاريين والسلع والعمل والخدمات غير الاستشارية والتكاليف التشغيلية للصندوق الاجتماعي للتنمية.

### المكون الفرعي 1-3: إنعاش المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوليد فرص العمل

سيقدم المكون الفرعي بشكل مباشر الدعم إلى حوالي 2,000 عميل من عملاء التمويل الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررين بشدة بسبب النزاع، عن طريق إعفائهم من القروض الحالية غير المسددة التي حصلوا عليها من مؤسسات التمويل الأصغر وتقديم الدعم لإعادة تأهيل مشاريعهم. سوف يستعين المشروع بصناديق التكافل القائمة في كل مؤسسة مؤسسات لتمويل الأصغر لسداد القروض غير المسددة من قبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستهدفة وتوجيه الدعم اللازم لإعادة تأهيل وإنعاش أعمالها المتضررة. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى الدور الهام الذي يلعبه قطاع التمويل الأصغر في المساهمة في التخفيف من الفقر، فإن المشروع سيقدم الدعم للعجز التشغيلي على الأقل في سبع من مؤسسات التمويل الأصغر الموجودة في المناطق الريفية، والذي سيمكنها من الحفاظ على مستويات قدراتها ووصولها والاستمرار في تقديم الخدمات المالية التي يحتاجها الفقراء.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المكون الفرعي سيدعم 800 مزرعة تتبع التعاونيات الأساسية تضررت بسبب النزاع بالبذور الشتلات وأنظمة الري بالتنقيط وغيرها من المدخلات الزراعية. ستؤدي المدخلات الزراعية إلى تعويض المزارعين عن المدخلات التي تضررت واستعادة قدرتهم

على زراعة الغذاء وتوليد الدخل وخلق فرص العمل مقابل أجر. سينصب التركيز على مزارع منتجات البستنة مثل الطماطم والبطاطس والخيار والحبوب مثل القمح والذرة الرفيعة والشوفان. من المتوقع أن يؤدي هذا التدخل إلى توليد 6,400 فرصة عمل موسمية ودائمة في القطاع الزراعي وزيادة قدرة المزارعين على التكيف وزيادة مستوى المعروض من السلع الغذائية الأساسية والوصول إليها في المجتمعات المحلية المستهدفة. سيتم تنفيذ المكون الفرعي بموجب نفس الترتيب التعاقدية والمنحة المقدمة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية كما هو الحال في المكون الفرعي I - I وسيتم تنفيذه من خلال برنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية الناجح لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

### 3. الإطار القانوني والتنظيمي

تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية من أجل:

- الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية والاجتماعية الوطنية والإجراءات التشغيلية لمشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية (بما في ذلك أطر الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بهما)
- تلبية المتطلبات الواردة في سياسة التقييم البيئي الخاصة بالبنك الدولي (OP 4.01)، بما في ذلك المبادئ التوجيهية بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بمجموعة البنك الدولي، وعلى الأخص المبادئ التوجيهية العامة والمبادئ التوجيهية لمرافق إدارة النفايات والمبادئ التوجيهية للمياه والصرف الصحي
- تلبية المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

#### 3-1 التشريعات والسياسات واللوائح الوطنية

##### 3-1-1 خطة العمل البيئية الوطنية

قامت الجمهورية اليمنية بوضع خطة عمل بيئية وطنية في عام 1995 تم إعدادها بدعم من البنك الدولي. تحدد خطة العمل البيئية الوطنية الإجراءات ذات الأولوية المتعلقة بالقضايا البيئية الرئيسية مثل موارد المياه وموارد الأراضي والموائل الطبيعية وإدارة النفايات.

##### 3-1-2 الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل

تدعو الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل إلى "تحقيق نظام بيئي اجتماعي متكيف ومنتج ومستدام بحلول عام 2050". تهدف الإستراتيجية وخطة عملها إلى وقف فقدان التنوع البيولوجي العام والحفاظ على النظم الإيكولوجية الصحية والإنتاجية والوظيفية القائمة على إنشاء شبكات بيئية متماسكة ومتكيفة تدعمها سياسات أعيدت هيكلتها ومجتمعات ومؤسسات محلية محولة وممكّنة بالقدر الكافي للاستخدام المستدام والعدال لرأس المال الطبيعي ذو الأهمية لرفاهية الإنسان والازدهار الاقتصادي.

##### 3-1-3 الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه والبرنامج الاستثماري

تقترح هذه الإستراتيجية (2004) مجموعة من التدابير المؤسسية والمالية وغيرها من التدابير التي تهدف إلى معالجة أوجه التباين في القطاعات الفرعية الخمسة من أجل حماية مصالح جميع أصحاب المصلحة في الموارد المائية. في حال استمر الوضع كما هو عليه دون تنظيم لاستخراج واستخدام المياه الجوفية ودون تخفيض المستوى الحالي غير المستدام لاستخدام موارد المياه ودون وضع حد للسيطرة المستمرة على الموارد، فإنه من الواضح أن ذلك سيضر في نهاية المطاف بالجميع، بما في ذلك المزارعين الذين سيكونون أول ضحايا استنزاف المياه.



في الوقت نفسه، فإن هناك حاجة لأن يعمل تنظيم (المياه) على حماية أو تأمين النمو الاقتصادي والاجتماعي للمدن، ولن يحدث النمو ما لم تحصل المدن على احتياجاتها من المياه. من هنا، تشير الإستراتيجية إلى وجود حاجة إلى تطوير آلية عادلة لنقل المياه من الأرياف إلى المدن من المناطق الريفية الطرفية المحيطة بالمدن، فضلاً عن اتخاذ تدابير صارمة لحماية حقول المياه، التي تزود المدن، من الحفر غير المشروع.

### 3- 1- 4 قانون المياه

يخضع مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن للقوانين واللوائح اليمنية التالية: الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه والبرنامج الاستثماري؛ قانون المياه رقم 33 الصادر في عام 2002 والمعدل في عام 2006 بعد إنشاء وزارة المياه والبيئة وصدرت لائحته في عام 2011 بموجب مرسوم مجلس الوزراء.

يُعرّف القانون موارد المياه بأنها أي مياه متوفرة في أراضي الجمهورية وحصتها من المياه المشتركة المملوكة بشكل مشترك مع الدول المجاورة. يضم ذلك المياه الجوفية والمياه السطحية ومياه الصرف بعد تنقيتها والمياه المالحة بعد تحليتها. يتمثل الهدف الرئيسي للقانون في تنظيم وتطوير والحفاظ على وزيادة الكفاءة في استغلال المياه وحمايتها من التلوث ونقلها، وإشراك المستفيدين من شبكات المياه في إدارتها بصورة تشاركية والاستثمار فيها وتطويرها وتشغيلها وصيانتها والحفاظة عليها في مختلف مراحل التطوير. تعتبر المياه بوصفها ملكية مشتركة متاحة للجميع. إدارة الموارد المائية موكلة إلى الهيئة الوطنية للموارد المائية، التي تقوم بتقييم الموارد وتصنيف الأحواض المائية ومناطق توافر المياه، وإعداد الخطة الوطنية للمياه التي تعتبر أحد مكونات الخطط الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. أولويات استخدام المياه هي: الشرب والاستخدام المنزلي كأولوية مطلقة، ثم كأولوية متدنية في سقي الماشية والاستخدام في المرافق العامة والري والأغراض الصناعية والاحتياجات البيئية في الحد الأدنى. لأغراض هذه الاستخدامات، فإنه ينبغي أن يتم توزيع ونقل المياه بوسائل تراعي النظافة الصحية. سيتم الحفاظ على حقوق المياه القائمة والمكتسبة قبل إصدار القانون، إلا في الحالات الخاصة التي يتم فيها ضمان دفع تعويض عادل.

يجب الحفاظ على حقوق المياه التقليدية الخاصة بحصاد مياه الأمطار وجران المياه السطحية المتعلقة بالري، وينطبق نفس الأمر على الحقوق التقليدية الخاصة بالينابيع الطبيعية وروافد وجداول المياه. يُعد قانون المياه ولائحته إنجازاً بارزاً في التشريعات اليمنية ويوفر تشريعاً مهماً للإدارة البيئية لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن.

### 3- 1- 5 قانون حماية البيئة

قانون حماية البيئة (القانون رقم 1995/26)، الذي صدر في عام 1995 في أعقاب خطة العمل البيئية الوطنية، يشكل الإطار التشريعي البيئي لليمن، ويتضمن أحكاماً لحماية البيئة في اليمن وإصدار التصاريح وتقييم الأثر البيئي. يتم تنفيذ أحكام القانون من خلال اللائحة رقم 000/148.

تم تصميم القانون أيضاً لتحقيق ما يلي: (1) إدراج الاعتبارات البيئية في خطط التنمية الاقتصادية على جميع مستويات ومراحل التخطيط، (2) حماية البيئة الوطنية من الأنشطة التي تتم ممارستها خارج الحدود الوطنية، (3) تنفيذ الالتزامات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية المتعلقة بحماية البيئة ومكافحة التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية والقضايا البيئية العالمية مثل استنفاد طبقة الأوزون وتغير المناخ.

### هيئة حماية البيئة



بموجب قانون حماية البيئة، تم إنشاء مجلس حماية البيئة ومنحه سلطة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية وتحسين جودة البيئة ومنع تلوث البيئة. بموجب المرسوم رقم 2005/101، تم إنشاء الهيئة العامة لحماية البيئة لتحل محل المجلس وتم تحديد أهدافه ومهامه وإدارته. تشمل المهام الموكلة إلى هيئة حماية البيئة ما يلي:

- إعداد وتنفيذ السياسات / الإستراتيجيات / الخطط المناسبة لحماية البيئة
- إجراء المسوحات البيئية
- تقييم المناطق / الموارد / الأنواع الإحيائية التي يتعين حمايتها من خلال التدابير اللازمة للمحافظة على النظام الإيكولوجي بما في ذلك النباتات والحيوانات والحياة البرية والبحرية وفقاً للقوانين السارية ورصد تطبيقها
- وضع مقترحات تشريعية لحماية البيئة بالتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية
- وضع خطة وطنية للطوارئ لمكافحة الكوارث الطبيعية والتلوث البيئي بالتشاور مع الجهات المعنية بتنفيذ قانون حماية البيئة والقوانين / اللوائح الأخرى ذات الصلة
- مراجعة دراسات تقييم الأثر البيئي لمشاريع القطاع العام / الخاص لمنحها الموافقة ورصد تنفيذها
- تنسيق البرامج / الأنشطة ذات الصلة مع الوكالات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية
- التوصية بالقوانين واللوائح والنظم اللازمة لحماية البيئة وفقاً للاتفاقيات الإقليمية والدولية المتعلقة بحماية البيئة
- جمع البيانات وتقييم وتقدير حالة البيئة وإنشاء نظم مناسبة للرصد
- وضع معايير مناسبة لحماية البيئة من التلوث وصياغة مبادئ توجيهية للسياسة العامة لمكافحة التلوث الصناعي وحماية البيئة الحيوانية والنباتية والبحرية

### تقييمات الأثر البيئي

يشترط قانون حماية البيئة إعداد تقييمات الأثر البيئي للمشاريع المقترحة من قبل القطاعين العام والخاص. يتولى مقدم الاقتراح المسؤولية عن إجراء تقييم الأثر البيئي، إلا أنه يمكن إعداد التقرير من قبل مقدم الاقتراح أو السلطة المختصة أو كليهما. تقوم الوزارات التنفيذية والهيئات الحكومية بإصدار التكليف بإجراء دراسات تقييم الأثر البيئي بناءً على طلب الوكالات الممولة وتقوم بالتماس المشورة من هيئة حماية البيئة.

تتولى هيئة حماية البيئة المسؤولية عن تنفيذ إجراءات الفحص والمساعدة في تحديد نطاق وتقييم والموافقة على بيان الأثر البيئي. غير أنه لا يوجد حتى الآن إطار تنظيمي لدعم تنفيذ قانون حماية البيئة، كما أن تنفيذ تقييمات الأثر البيئي للمشاريع لا يتم تنفيذها بشكل صارم، وبشكل خاص للمشاريع غير الممولة دولياً.

بالنظر إلى السياق الحالي، فإنه من غير المتوقع إجراء تعديلات على إجراءات تقييم الأثر البيئي أثناء تنفيذ المشروع. سيتم أخذ الإجراءات الحالية في الاعتبار، إلا أنه لا يوجد أي توقع في هذه المرحلة بأن تقوم هيئة حماية البيئة بمراجعة صكوك ضمانات المشروع.

### **3-1-6 قانون العمل**

يتضمن قانون العمل الساري في الجمهورية اليمنية، القانون رقم 5 لسنة 1995، اشتراطات بشأن الصحة والسلامة المهنية في أماكن العمل التي يجب تطبيقها في المشروع.

- ينص قانون العمل (القانون رقم 1995/5) على أنه تتساوى المرأة مع الرجل في جميع الجوانب دون أي تمييز، وأنه ينبغي تحقيق التكافؤ بين العاملين من النساء والرجال في الاستخدام والترقي والأجور والتدريب والتأمينات الاجتماعية. ينظم القانون أيضاً وقت العمل للنساء الحوامل.
- ينظم قانون العمل حقوق العمال وأجورهم وحمايتهم وصحتهم وسلامتهم المهنية. بالإضافة إلى ذلك، ينظم قانون التأمينات الاجتماعية مكافآت التقاعد.
- صادقت اليمن على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام (القانون رقم 2001/7). تحدد هذه الاتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام.
- صادقت اليمن على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال. تشير هذه الاتفاقية إلى عمل الأطفال باعتباره أنه العمل الذي يكون خطيراً على الأطفال أو ضاراً بالأطفال من الناحية العقلية أو الجسدية أو الاجتماعية أو الأخلاقية؛ ويتعارض مع تعليمهم عن طريق حرمانهم من فرصة الذهاب إلى المدرسة عبر إجبارهم على ترك المدرسة في وقت مبكر أو عبر إلزامهم بمحاولة الجمع بين الذهاب إلى المدرسة والعمل الطويل والشاق للغاية.

### 3-1-7 الإجراءات التشغيلية لمشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية

في سياق مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن، يحدد كلاً من أدلة الإجراءات التشغيلية لمشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية (الدليل التشغيلي لمشروع الأشغال العامة، مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن، يوليو 2016، أنظر الملحق رقم 7؛ الدليل التشغيلي للصندوق الاجتماعي للتنمية، مايو 2010، أنظر الملحق رقم 9) المتطلبات التشغيلية لإدارة وتنفيذ المشاريع الفرعية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن لدى كل من مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية أطر للإدارة البيئية والاجتماعية تغطي الأنشطة المنفذة من خلال مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن (2014: إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لمشروع الأشغال العامة، الملحق رقم 8؛ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للصندوق الاجتماعي للتنمية، الملحق رقم 10).

### 3-2 الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية

الجمهورية اليمنية دولة طرف في عدد من الاتفاقيات البيئية الدولية، أهمها:

- اتفاقية التراث العالمي
- الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث النفطي
- اتفاقية التنوع البيولوجي
- اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة
- معاهدة التجارة العالمية لأصناف الحيوان والنبات البري المهدد بالانقراض
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (انضمت اليمن إلى بروتوكول كيوتو وهي دولة طرف في اتفاقية باريس ولكنها لم تصدق عليها)
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
- اتفاقية التغير في البيئة
- اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها
- المعاهدة الخاصة بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة كموطن للطيور المائية

- قانون البحار
- بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون
- اتفاقية استوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة

بشكل عام، فإن الهيئات الوطنية ليست حالياً في وضع يسمح لها بمعالجة التعقيدات الفنية والاشتراطات الواردة في الاتفاقيات الدولية بشأن تقديم التقارير. من غير المتوقع أن تشكل أنشطة المشروع خرقاً لأي اتفاقية دولية تكون الجمهورية اليمنية طرفاً فيها.

### 3-3 المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يتم تطبيق المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على جميع مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن. سيساعد تطبيق المعايير الاجتماعية والبيئية، التي تتوافق بشكل عام مع تلك الخاصة بالبنك الدولي، على التخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية السلبية الشديدة التي من المحتمل أن تنجم عن اختيار وتنفيذ المشاريع الفرعية.

دخلت المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيز التنفيذ في يناير 2015. المعايير الاجتماعية والبيئية تعزز التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمراعاة إدماج الاستدامة الاجتماعية والبيئية في برامجه ومشاريعه من أجل دعم التنمية المستدامة. الأهداف من وراء هذه المعايير هي كالتالي:

- تعزيز النتائج الاجتماعية والبيئية للبرامج والمشاريع
- تجنب الآثار السلبية على الناس والبيئة
- تقليص وتخفيف وإدارة الآثار السلبية حيثما يكون من غير الممكن تجنبها
- تعزيز قدرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء في مجال إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية
- ضمان الإشراف الكامل والفعال لأصحاب المصلحة، بما في ذلك من خلال آلية للرد على الشكاوى المقدمة من الأشخاص المتضررين من المشروع

تعد المعايير الاجتماعية والبيئية جزءاً لا يتجزأ من نهج ضمان الجودة وإدارة المخاطر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد البرامج، ويشمل ذلك إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي (انظر إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي المستكملة لأغراض المشروع في الملحق رقم 1).

جدول رقم 1: العناصر الرئيسية للمعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السياسة الشاملة	المعايير على مستوى المشروع	عملية تنفيذ السياسة والمساءلة
المبدأ 1: حقوق الإنسان	المعيار 1: الحفاظ على التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	ضمان الجودة
المبدأ 2: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	المعيار 2: التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها	الفحص والتصنيف
المبدأ 3: الاستدامة البيئية	المعيار 3: صحة وسلامة وظروف عمل المجتمع المحلي	التقييم والإدارة
	المعيار 4: التراث الثقافي	مشاركة أصحاب المصلحة وآلية الاستجابة
	المعيار 5: النزوح وإعادة التوطين	الوصول إلى المعلومات
	المعيار 6: الشعوب الأصلية	الرصد وإعداد التقارير ومراجعة الامتثال
	المعيار 7: منع التلوث وكفاءة الموارد	

تم تعزيز المعايير من خلال آلية للمساءلة ذات وظيفتين رئيسيتين:

- آلية الرد على أصحاب المصلحة تكفل للأفراد والناس والمجتمعات المتضررة من مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوصول إلى الإجراءات المناسبة لسماع ومعالجة المظالم ذات الصلة بالمشروع؛ و
- عملية مراجعة الامتثال للرد على الادعاءات بعدم امتثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسياسات الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

### 3-4 اشتراطات البنك الدولي

#### سياسة البنك الدولي بشأن التقييم البيئي، OP 4.01

يستوجب المشروع تنفيذ السياسة التشغيلية للبنك الدولي بشأن التقييم البيئي (OP 4.01).

مع مراعاة طبيعة وحجم الآثار البيئية المحتملة التي قد تنجم عن أنشطة المشروع الممولة، فقد تم تصنيف المشروع ضمن فئة التقييم البيئي B وفقاً للسياسة التشغيلية OP 4.01.

تنص السياسة التشغيلية OP 4.01 على استخدام إطار الإدارة البيئية والاجتماعية عندما يتكون المشروع من سلسلة من المشاريع الفرعية، ولا يمكن تحديد الآثار حتى يتم تحديد تفاصيل المشروع الفرعي. يعمل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية على فحص المشاكل والآثار المصاحبة لها، ويحدد المبادئ والقواعد والإرشادات والإجراءات لتقييم الآثار البيئية والاجتماعية أثناء تنفيذ المشروع. يشتمل الإطار على تدابير وخطط للحد والتخفيف من و / أو مواجهة الآثار السلبية وتعزيز الآثار الإيجابية للمشاريع الفرعية، كما يشتمل على أحكام لتقدير ووضع ميزانية تكاليف هذه التدابير، ومعلومات عن الجهة أو الجهات المسؤولة عن معالجة آثار المشروع.

نظراً لعدم وجود حصر بالممتلكات الثقافية في اليمن، فقد يتم تنفيذ السياسة التشغيلية OP 4.01 في حال وجود اكتشافات أثرية، وفي هذه الحالة يندرج تنفيذها ضمن إجراءات السياسة التشغيلية OP 4.01.

#### المبادئ التوجيهية بشأن البيئة والصحة والسلامة

تمت الإشارة إلى المبادئ التوجيهية الخاصة بمجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة في الحاشية السفلية رقم I في السياسة التشغيلية OP 4.01. هي عبارة عن وثائق للمراجع الفنية مع أمثلة عامة وأمثلة محددة عن المجالات مأخوذة من الممارسات الدولية الجيدة في المجالات. المبادئ التوجيهية تحدد التدابير المقبولة لمنع التلوث والحد منه ومستويات الانبعاثات في المشاريع الممولة من البنك الدولي.

تنص المبادئ التوجيهية بشأن البيئة والصحة والسلامة على مستويات الأداء والتدابير التي تعتبر بشكل عام قابلة للتحقيق في المرافق الجديدة من خلال التقنية المتاحة بتكاليف معقولة. من الممكن أن يتضمن تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن البيئة والصحة والسلامة على المرافق القائمة وضع أهداف خاصة بالموقع، مع تحديد جدول زمني مناسب لتحقيقها. من الممكن أن يتضمن تطبيق المبادئ التوجيهية على المرافق القائمة وضع أهداف خاصة بالموقع مع تحديد جدول زمني مناسب لتحقيقها. من الممكن أن تتضمن عملية التقييم البيئي التوصية بمستويات أو تدابير بديلة (أعلى أو أدنى)، والتي في حال قبولها من قبل البنك الدولي، تصبح متطلبات خاصة بالمشروع أو متطلبات خاصة بالموقع.

في حال أن المستويات أو التدابير الأقل صرامة من تلك المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية بشأن البيئة والصحة والسلامة كانت مناسبة، نظراً للظروف الخاصة بالمشروع، فإن هناك حاجة إلى تبرير كامل ومفصل لأي بدائل مقترحة كجزء من التقييم البيئي الخاص بالموقع. ينبغي أن يثبت هذا التبرير أن اختيار أي مستويات أداء بديلة يهدف إلى حماية صحة الإنسان والبيئة. عندما تختلف لوائح الدولة المضيفة عن المستويات والتدابير الواردة في المبادئ التوجيهية بشأن البيئة والصحة والسلامة، فإنه من المتوقع من المشاريع تطبيق الأكثر صرامة من بينها.

بسبب طبيعة أنشطة مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن، فإن المشروع، حسب الاقتضاء، سيستخدم المبادئ التوجيهية العامة التي تشمل (1) البيئة، (2) الصحة والسلامة المهنية، (3) الصحة والسلامة المجتمعية، (4) البناء ووقف التشغيل، إضافة إلى المبادئ التوجيهية بشأن البناء ووقف التشغيل، وكذلك أي مبادئ توجيهية أخرى ذات صلة.

## 4. الآثار الاجتماعية والبيئية

يلخص هذا الفصل المخاطر الاجتماعية والبيئية الرئيسية والتدابير الإرشادية للإدارة الخاصة بالمشروع. نظراً لأنه لا يمكن إجراء تحليل كامل للمخاطر حتى يتم تحديد تفاصيل التصميم الخاصة بالموقع، فإن تحديد المخاطر على مستوى المشروع يوفر تقييماً إرشادياً يحتاج إلى مزيد من التفصيل من خلال الفحص والتقييم وإدارة المخاطر على مستوى المشروع الفرعي (أنظر الفصل الخامس). وفقاً لذلك، سيكون فحص المشاريع الفرعية والتقييمات وخطط الإدارة الخاصة بالموقع أمراً ضرورياً.

يقدم الفصل التالي وصفاً للمبادئ والمعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تم تحديدها بوصفها ذات صلة ببناءً على استكمال إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي على مستوى المشروع (إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي، أنظر الملحق رقم I). تم تحديث الفحص على مستوى المشروع في عام 2018 وتم إثراءه بوثائق المشروع وتقارير الرصد من طرف ثالث ومخاطر المشاريع الفرعية وعمليات التدقيق التي تم إجراؤها حتى الآن. يعتمد الفحص على نهج احترازي والبحث في الفئة الواسعة لأنواع الأنشطة / التدخلات وتقييم المخاطر المحتملة استناداً إلى أنواع الأنشطة التي يُتوقع تنفيذها على مستوى المشروع الفرعي. في حين تم تصنيف المشروع في البداية على أنه "منخفض المخاطر"، فقد تمت إعادة تصنيف المشروع على أنه "متوسط المخاطر" بعد تحديث إجراءات الفحص الاجتماعي

والبيئي لعام 2018. على الرغم من أنه تم تحديد مستويات مختلفة من فئات المخاطر للأنشطة المختلفة، تتراوح من منخفضة إلى متوسطة، فإنه ينبغي أن يتبع التصنيف العام للمشروع أعلى مستوى لتصنيف المخاطر، وهو في هذه الحالة ضمن فئة متوسط المخاطر.

يلخص الجدول رقم 2 أدناه المبادئ والمعايير الرئيسية التي تم إطلاقها بعد الفحص المسبق للمشروع ومتطلبات المعايير الاجتماعية والبيئية للمشروع، على النحو المحدد في المعايير الاجتماعية والبيئية وعلى أساس نتائج إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي. يتناول هذا الجدول المبادئ والمعايير التي أدت إلى تحديد المخاطر منخفضة ومتوسطة المستوى.

جدول رقم 2: ملخص متطلبات المعايير الاجتماعية والبيئية الرئيسية لمشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن

المبدأ أو المعيار ضمن المعايير الاجتماعية والبيئية	ملخص متطلبات المعايير الاجتماعية والبيئية ذات الصلة
المبدأ 1: حقوق الإنسان	الإقرار بمحورية حقوق الإنسان في التنمية المستدامة، وتأييد مبادئ المساواة وسيادة القانون، والمشاركة والإدماج والمساواة وعدم التمييز. الالتزام ببيان مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن التفاهم المشترك بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان في التعاون الإنمائي والبرمجة الإنمائية. الامتناع عن تقديم الدعم للأنشطة التي قد تسهم في انتهاك التزامات الدولة الخاصة بحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان.
المبدأ 2: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	تعزيز تصميم وتنفيذ مشاريع مراعية للنوع الاجتماعي. الحد من عدم المساواة بين الجنسين في الوصول إلى والرقابة على الموارد وفوائد التنمية. ضمان أن لدى كل من الرجال والنساء القدرة على المشاركة بصورة عادلة ومنصفة. ضمان أن المشاريع لا تمارس التمييز ضد النساء والفتيات.
المبدأ 3: الاستدامة البيئية	معالجة الفقر وعدم المساواة مع الحفاظ على رأس المال الطبيعي وتعزيزه. تطبيق المعايير الاجتماعية والبيئية ذات الصلة لتجنب الآثار السلبية، أو حيثما يكون من غير الممكن تجنبها، لتقليل وتخفيف وإدارة الآثار السلبية المتبقية المحتملة. استخدام وتعزيز نهج احترازي للحفاظ على الموارد الطبيعية.
المعيار 1: الحفاظ على التنوع البيولوجي وإدارة الموارد الطبيعية	<u>الموائل الطبيعية</u> : إذا كانت هناك آثار سلبية محتملة، تابع فقط في حال 1) لا توجد بدائل قابلة للتطبيق، 2) الفوائد تفوق بكثير التكاليف البيئية، 3) وجود تدابير للحفظ والتخفيف. <u>موارد المياه</u> : تطبيق نهج الإدارة المتكاملة لموارد المياه. السعي لتجنب حدوث تغيير كبير في أنظمة التدفق. <u>الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية</u> : ضمان الإدارة المستدامة للموارد. تطبيق أفضل ممارسات الإدارة الخاصة بالمجال. دعم صغار المنتجين / الحاصدين لاعتماد ممارسات مستدامة.
المعيار 2: التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره	ينبغي تحديد وتقييم مخاطر تغير المناخ. تضمن المخاطر التي تواجه النوع الاجتماعي والآثار المختلفة المحتملة. تحديد الفرص لتسهيل التكيف.
المعيار 3: صحة وسلامة وظروف عمل المجتمع المحلي	<u>صحة وسلامة المجتمع المحلي</u> : تقييم مخاطر الصحة والسلامة الناجمة عن المشاريع: التصميم والبناء والتشغيل ووقف التشغيل ووضع تدابير وقائية تتوافق مع الممارسات الدولية الجيدة (تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بمجموعة البنك الدولي). الأخذ في الاعتبار التعرض للحوادث والمخاطر الطبيعية وتجنب التفاقم (مثل التغييرات في استخدام الأراضي التي قد تزيد من مخاطر السيول والانهيارات الأرضية). الأخذ في الاعتبار الكيفية التي يمكن من خلالها أن تتعرض صحة وسلامة النساء والأطفال للخطر. <u>سلامة البنية التحتية</u> : ضمان الحصول على الموافقة على التصميم والبناء من الفنيين المتخصصين والسلطات المختصة. في الحالات التي يشكل فيها القصور الهيكلي مخاطر على السلامة، يتعين القيام بالتالي 1) وضع /

ملخص متطلبات المعايير الاجتماعية والبيئية ذات الصلة	المبدأ أو المعيار ضمن المعايير الاجتماعية والبيئية
<p>رصد خطط الإشراف والتشغيل والصيانة؛ (2) التحقق من قبل خبراء مستقلين من التصميم والبناء والإجراءات التشغيلية؛ (3) إجراء عمليات التفتيش الدورية للتحقق من السلامة.</p> <p><u>التأهب لحالات الطوارئ</u>: التأكد من تنفيذ الاستعدادات والخطط الخاصة بحالات الطوارئ وتوفير الموارد لها ومراجعتها وتعميمها. التأكد من أن خطط الطوارئ مراعية للنوع الاجتماعي وتشاركية. الأخذ في الاعتبار الآثار المتفاوتة المحتملة لحالات الطوارئ على الرجال والنساء والأطفال والمسنين والمعوقين والفئات المهمشة.</p> <p><u>تعرض المجتمع المحلي للأمراض</u>: تجنب أو التقليل من احتمالية تعرض المجتمع المحلي للأمراض المنقولة عن طريق المياه والأمراض التي تكون مصدرها المياه والأمراض المتصلة بالمياه والأمراض المحمولة بالناقل والأمراض المعدية التي يمكن أن تكون ناجمة عن أنشطة المشروع (بما في ذلك بسبب تدفق العمال).</p> <p><u>معايير العمل</u>: ضمان الالتزام بالقوانين الوطنية الخاصة بالعمل والصحة والسلامة المهنية، والالتزامات الواردة في القانون الدولي، والتوافق مع المبادئ والمعايير الواردة في الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك العمل القسري وعمل الأطفال.</p>	
<p>تجنب الآثار السلبية والالتزام بالقوانين الوطنية والالتزامات الدولية. في حال كان من المتعذر تجنب الآثار السلبية، فإنه يتعين التخفيف منها. يتعين وضع خطة لإدارة التراث الثقافي للتخفيف من الآثار السلبية الكبيرة.</p> <p>الاستعانة بخبراء مستقلين لتقييم الآثار السلبية والتشاور مع أصحاب المصلحة.</p> <p>تضمن الإجراءات المتعلقة بالاكشافات التي تحدث بالصدفة.</p> <p>عدم إزالة التراث الثقافي إلا في حال استيفاء الشروط.</p> <p>في حالة الاستفادة من التراث الثقافي، فإنه يتعين (1) إعلام المجتمعات المحلية بالحقوق، (2) إجراء مفاوضات بحسن نية وتوثيق النتائج، (3) توفير التقاسم العادل والمنصف للمنافع.</p>	المعيار 4: التراث الثقافي
<p><u>منع التلوث</u>: تجنب إطلاق الملوثات، وفي حال كان التجنب غير ممكن، فإنه يتعين الحد من و / أو التحكم في كثافة وحجم تدفق إطلاقها. تطبيق الممارسات الدولية الجيدة والمبادئ التوجيهية بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بمجموعة البنك الدولي.</p> <p><u>النفائيات</u>: تجنب / تقليل توليد النفائيات، وضمان الاستعادة وإعادة الاستخدام والمعالجة المناسبة والتخلص منها. ضمان المقاولين من ذوي السمعة الحسنة وسلسلة المسؤوليات.</p> <p><u>المواد الخطرة</u>: تجنب / تقليل إطلاق المواد الخطرة، وفي حال كان التجنب غير ممكن، فإنه يتعين تقييم المخاطر الصحية، بما في ذلك الآثار المتفاوتة على النساء والرجال والأطفال. يحظر تصنيع أو استخدام مواد خاضعة للحظر الدولي أو للتخلص التدريجي (اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون).</p> <p><u>مبيدات الآفات</u>: تطبيق المكافحة المتكاملة للآفات / الإدارة المتكاملة لناقلات الأمراض، وتجنب / الحد من المواد الاصطناعية، واستخدام الأقل ضرراً، وحظر استخدام مبيدات الآفات من فئة Iib/a حسب تصنيف منظمة الصحة العالمية ومراقبة الفئة II، والتعامل معها وفقاً لمدونة قواعد السلوك الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة.</p> <p><u>كفاءة استخدام الموارد</u>: تطبيق تدابير مجدية وفعالة من حيث التكلفة لكفاءة الموارد (على سبيل المثال الحد من استخدام المياه) لضمان عدم حدوث آثار سلبية كبيرة على الآخرين / النظم الإيكولوجية.</p>	المعيار 7: منع التلوث وكفاءة الموارد

ملاحظة: يوفر هذا ملخصاً للمتطلبات الرئيسية ذات الصلة، وينبغي الرجوع إلى المعايير الاجتماعية والبيئية الكاملة ([www.undp.org/ses](http://www.undp.org/ses)) للإطلاع على القائمة الشاملة للمتطلبات.

المخاطر الرئيسية التي تم تحديدها من خلال إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي تم تلخيصها أدناه؛ إضافة إلى الحد الأدنى من المتطلبات التي يجب أخذها في الاعتبار وتدابير الإدارة الإرشادية.

## 4-1 النزاع

### 4-1-1 الأنشطة التي قد تنجم عن مخاطر النزاع

بسبب النزاع الدائر في اليمن، فإنه يجب إعداد جميع المشاريع الفرعية بطريقة مراعية للنزاع لضمان أن لا تؤدي الأنشطة إلى تفاقم النزاع أو العنف. بالإضافة إلى ذلك، فإنه قد تحدث نزاعات محلية بسبب التنافس على الوظائف المحدودة والمنازعات بين المفاوضين والعمال المحليين. يُعد هذا العنصر رئيسياً في التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحقوق الإنسان في المعايير الاجتماعية والبيئية.

### 4-1-2 تدابير الإدارة

بالنظر إلى أن مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن في عامه الثالث من التنفيذ، فقد تم بالفعل اتخاذ تدابير للحد من الآثار المحتملة. تتضمن هذه التدابير بشكل أساسي وضع تعريف واضح لمعايير الاستهداف والاختيار بناءً على البيانات المقدمة من المجموعات القطاعية التابعة للأمم المتحدة؛ وإعداد وتنفيذ المشاريع الفرعية بصورة تشاركية من قبل المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المعنيين (لمزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى الفصل الخاص بإطار الإدارة البيئية والاجتماعية حول إشراك أصحاب المصلحة)؛ والتواصل المتكرر مع المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المحليين؛ وإجراءات آلية معالجة / الرد على الشكاوى المقدمة من أصحاب المصلحة لضمان التعامل في الوقت المناسب لمعالجة الشكاوى؛ والإفصاح العلني عن أسباب رفض المشاريع الفرعية، إن وجدت، لزيادة الشفافية.

يطبق مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية نهجاً مراعيًا للنزاع لمنع النزاعات واكتشافها والاستجابة السريعة للنزاعات المحتملة. هذا الأمر يساعد على ضمان أن لا تؤدي عملية التنفيذ إلى أي ضرر وتؤدي إلى تنفيذ تدخلات إنمائية فعالة.

يتم اتخاذ الخطوات التالية لضمان تحقيق هذا الهدف أنظر الدليل التشغيلي لمشروع الأشغال العامة):

- من خلال تخصيص شفاف للأموال يستند إلى مؤشرات إحصائية وطنية على مستوى المحافظات والمديريات، يتبعه التنسيق مع الجهات الفاعلة المحلية وعملية تشاركية شاملة، فإن مشروع الأشغال العامة / الصندوق الاجتماعي للتنمية سيحدد من النزاع على الموارد.
- يعتمد اختيار المستفيدين في المجتمع المحلي على معايير شفافة للأهلية والمشاورات مع المجتمعات المحلية والقادة المحليين.
- قبل التنفيذ وأثناء المشاورات التشاركية مع المجتمعات المحلية لتحديد التدخلات، تقوم فرق مشروع الأشغال العامة / الصندوق الاجتماعي للتنمية بتحليل السياق الذي سيتم فيه تنفيذ المشروع للتأكد من أن تدخل مشروع الأشغال العامة / الصندوق الاجتماعي للتنمية لن يؤدي إلى التسبب في حدوث نزاع أو تصعيد نزاع قائم في ذلك المجال بالذات. هذا التحليل يمكن مشروع الأشغال العامة / الصندوق الاجتماعي للتنمية من فهم التفاعل بين التدخل والسياق في مجال معين. ستكون الخطوات كما يلي:
  - فهم السياق الذي سيتم فيه تنفيذ المشروع
  - إجراء تحليل للنزاع
  - فهم التفاعل بين التدخل والسياق
  - ربط تحليل النزاع بالدورة البرنامجية للتدخل
  - استخدام هذا الفهم لتجنب الآثار السلبية ومضاعفة الآثار الإيجابية
  - تنفيذ ورصد وتقييم التدخل في إطار نهج مراعي للنزاع (بما في ذلك إعادة التصميم عند الضرورة)



- ضمان شفافية عملية الشراء بما في ذلك تلك المتعلقة بالتعاقدات المجتمعية.
- يتم تحديد الآثار البيئية والاجتماعية المتوقعة (بما في ذلك المخاطر على الصحة والسلامة المهنية) خلال إجراءات إعداد المشروع ويتم تضمين تدابير التخفيف في خطة التصميم والتنفيذ. في الحالات التي تكون هناك حاجة للاستثمارات لتنفيذ التدابير، فإنه يجب التأكد من إظهار هذه التدابير كمياً كبنود مستحقة الدفع في جدول الكميات الخاص بالمناقصة.
- أثناء عملية التنفيذ، يستمر موظفي مشروع الأشغال العامة / الصندوق الاجتماعي للتنمية في:
  - مراقبة الوضع للتنبؤ بالنزاعات المحتملة حول المشروع والتعرف عليها ومحاولة إبقاء المخاطر عند الحد الأدنى.
  - المتابعة من أجل تعزيز الشراكة مع السلطات المحلية واللجان المجتمعية باعتبارها جهات فاعلة مهمة في حل النزاعات.
- لا يتدخل مشروع الأشغال العامة / الصندوق الاجتماعي للتنمية لحل أي نزاع قائم ولا يكون جزءاً من أي نزاع. مع ذلك، فإن تدخل مشروع الأشغال العامة / الصندوق الاجتماعي للتنمية قد يساعد في الحد من أي نزاع قائم.
- من المحتمل أن يعمل مشروع الأشغال العامة / الصندوق الاجتماعي للتنمية في بيئة يسود فيها نزاع ما مثل النزاعات الناجمة عن الحرب في بعض المناطق في اليمن أو بسبب النزاعات القبلية. في مثل هذه الحالة، فإن الموظفين على إدراك تام بالنزاعات التي تحيط بعملهم وأنشطتهم، لكن مشروعهم لا يتعامل مباشرة مع النزاع.
- خلص تقييم برنامج الأشغال كثيفة العمالة وغيرها من التدخلات المجتمعية إلى أن تدخل مشروع الأشغال العامة / الصندوق الاجتماعي للتنمية يزيد من تضامن وتعاون المجتمع.
- ستكون آلية تقديم الشكاوى الخاصة بمشروع الأشغال العامة / الصندوق الاجتماعي للتنمية أداة مكتملة للكشف عن أوجه القصور التي قد تنشأ، من خلال التدابير الوقائية المذكورة أعلاه، والتعامل معها بشفافية وتعلم الدروس منها لتحسين الأداء في البرامج المستقبلية. سيتم إبلاغ المتضررين من المشروع بآلية تقديم الشكاوى.

بالإضافة إلى ذلك، أشار أصحاب المصلحة إلى أنه يوجد أحياناً نزاع بين المقاولين والعمالة المحلية. سيتم التخفيف من ذلك من خلال زيادة توعية أصحاب المصلحة وإشراكهم على المستوى المحلي وزيادة بناء مهارات العمالة المحلية وضمان أن تكون الأطراف كلها على علم بآلية تقديم الشكاوى.

#### 4- 2 النوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي

في ظل استمرار وجود فجوات بين الجنسين حتى قبل اندلاع النزاع (أي في التعليم، والقيود القانونية على التنقل واتخاذ القرار والحواجر التي تحول دون مشاركة الإناث في قوة العمل وفي الحياة السياسية وقلة فرص التعبير والعمل مدفوع الأجر ونشاط إنشاء المشاريع)، فإن النساء هن أكثر عرضة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تنجم عن النزاع، وبالتالي ينبغي الوصول إليهن بشكل استباقي لتمكينهن من الوصول إلى النقد لتحسين قدرتهن الشرائية للغذاء والاحتياجات الأساسية. تتأثر الفجوات الصارخة بين الجنسين من خلال وعبر وضعها في سياق معايير النوع الاجتماعي المحافظة والصارمة. يتضمن المشروع إجراءات محددة ومعايير مصممة لضمان إدماج ومشاركة المرأة. تتضمن هذه المعايير المصممة توفير فرصة متساوية للنساء للاستفادة من فرص العمل (على سبيل المثال، استهداف الأسر التي تعيلها نساء والسماح بالمرور في ساعات العمل وتوفير رعاية الأطفال في الموقع).

تم إدراج اعتبارات النازحين داخلياً والنساء والشباب كفئات ضعيفة محددة في عملية الاستهداف ونوع التدخل.

الاستثمار في الأشخاص ذوي الإعاقة يُعد أمراً محورياً للحد من الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يمكن أن يسهم ذلك في تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية والإدماج الاجتماعي والتماسك الاجتماعي، وتكوين رأس المال البشري في اليمن، وكلها أمور بالغة

الأهمية لكسر دائرة الفقر والحرمان والاستبعاد الاجتماعي. ساهم مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن بشكل فعال في استحداث استجابات لشبكة الأمان متكيفة ومراعية للصدمات.

#### 4-2-1 الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى آثار أو مخاطر على النوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي

يتم تنفيذ مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في خضم الأزمة الراهنة في اليمن، حيث تتأثر النساء سلباً وفي الوقت نفسه هن مطالبات بالقيام بأدوار جديدة وإضافية كمعاملات للأسر أو أن يوفرن مصدر للدخل. في ضوء ذلك، تبين أن تنفيذ مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن ينطوي على احتمالية إعادة إنتاج التمييز ضد المرأة على أساس النوع الاجتماعي، في حال لم تؤخذ اعتبارات مراعاة النوع الاجتماعي في الحسبان ضمن نهج المشروع.

#### 4-2-2 تدابير الإدارة

إلى أقصى حد ممكن، سيعمل مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والسعي إلى الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين في الوصول إلى والرقابة على الموارد وفوائد التنمية. ستكفل المشاريع الفرعية أن يكون لدى النساء والرجال على حد سواء القدرة على المشاركة بشكل هادف وعادل والوصول بشكل عادل إلى موارد المشروع والحصول على فوائد اجتماعية واقتصادية مماثلة.

لن تمارس المشاريع الفرعية التمييز ضد النساء أو الفتيات ولن تعزز التمييز القائم على النوع الاجتماعي و / أو عدم المساواة.

ستكفل المشاريع الفرعية تنفيذ تدابير وقائية لمنع احتمال تعرض المستفيدين والعمال والأشخاص المتضررين للاستغلال والاعتداء الجنسيين.

ستكفل المشاريع الفرعية تنفيذ تدابير وقائية ورقابية لمنع احتمال تعرض المستفيدين والعمال والأشخاص المتضررين لمخاطر الصحة والسلامة.

سيقوم المشروع بالبناء على الخدمات الحالية وتجريب نهج جديدة لتحسين جودة خدمات الرعاية الاجتماعية المستهدفة والفرص الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة.

قام مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن بإدماج قضايا النوع الاجتماعي وبعالج المساواة بين الجنسين من تحديد المشروع واختيار الموقع والإدارة والرقابة. فيما يلي أدناه شرح للتدابير الإدارية المناسبة التي اتخذها المشروع.

قام المشروع بشكل فعال باستهداف النساء (30 بالمائة على الأقل) لدعم فرصهن لتوليد الدخل والإسهام في تقديم خدمات مجتمعية وأصول كسب العيش من خلال النقد مقابل العمل والنقد مقابل الخدمات، ومن خلال تمويل مخصص (يمثل 15 بالمائة من ميزانية المشروع) تم تكريسه لعلاج سوء التغذية الحاد وسوء التغذية الحاد الوخيم لدى النساء الحوامل والمرضعات (والأطفال) من خلال تقديم المساعدة النقدية (الأم هي المستفيدة) وتسهيل وصول الأسر المتضررة إلى خدمات التغذية.

في سبيل ضمان استهداف النساء من قبل المشروع، في تدخلات النقد مقابل العمل، تكون وحدة الاستهداف هي الأسرة. يتم تشجيع النساء على المشاركة من خلال التدابير التي تجعل مشاركتهن أسهل ومقبولة لدى الأسر والمجتمع: السماح بالمرونة في ساعات العمل في

الموقع وتوفير رعاية للأطفال في الموقع (سيؤدي ذلك أيضاً إلى توظيف مقدم رعاية من المجتمع المحلي)، إضافة إلى وجود المشروع الفرعي على مستوى المجتمع المحلي وفي موقع قريب من القرويين، ومن خلال التشاور مع النساء حول أنواع المشاريع الفرعية التي يمكنهن المشاركة فيها. من المتوقع أن تكون مشاركة النساء في المكون 1 - 1 بنسبة 30 بالمائة، وأن يكون أكثر من 50 بالمائة من عملاء التمويل الأصغر ضمن المكون الفرعي 3 - 1 من النساء. من المفترض أن تستفيد النساء بالتساوي من البنى التحتية المجتمعية التي يتم إنشاؤها. النساء هن المستفيدات الرئيسيات من نظم تجميع المياه إذ أن هذه النظم تقلل من الوقت والجهد في جلب المياه، وهي مسؤولة تقع على عاتق النساء والفتيات. تستفيد النساء أيضاً من وجود مراحيض في المنزل، ويستعدن كرامتهن وتحرهن من مهانة قضاء الحاجة في العراء. النساء أيضاً هن المشاركات الرئيسيات في الأجور والمستفيدات من تقديم الخدمات التغذوية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أنشطة التغذية تستهدف الأسر التي توجد فيها نساء حوامل ومرضعات وأطفال دون سن الخامسة. ينصب التركيز بشكل أساسي على الأسر المؤهلة من قائمة الأسر المقدمة من صندوق الرعاية الاجتماعية - أشد الفقراء فقراً - ولكن لن تقتصر عليها، حيث أنه يتم استبعاد الكثير من الأسر الفقيرة من برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية. تحصل النساء والأطفال في الأسر المعتمدة لدى صندوق الرعاية الاجتماعية على مساعدات نقدية بقيمة 10,000 ريال يمني شهرياً (حوالي 40 دولار أمريكي) لمدة 12 شهراً مشروطة بحضور جلسات التثقيف الصحي ومتابعة العلاج (المقدم من القطاع الصحي). يستفيد أفراد المجتمع المحلي الأوسع والأمهات والأطفال دون سن الخامسة والذين تم فحصهم وتم تحديد إصابتهم بسوء التغذية الحاد أو سوء التغذية الحاد الوخيم من بدل النقل والإقامة وبدل علاج بقيمة 10,000 ريال يمني شهرياً (حوالي 40 دولار أمريكي) لكل أسرة شهرياً خلال فترة العلاج (6 - 9 أشهر).

#### 4-3 التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية

الحفاظ على التنوع البيولوجي والحفاظ على خدمات النظام البيئي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية هي أمور أساسية للتنمية المستدامة. سيسعى مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن إلى الحفاظ على السلع والخدمات التي يوفرها التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتعزيزها من أجل تأمين سبل كسب العيش والغذاء والمياه والصحة، وتعزيز القدرة على التكيف والحفاظ على الأنواع الإحيائية المهددة وموائلها وزيادة تخزين وعزل الكربون. سوف يشجع مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن أيضاً الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية لدعم سبل كسب عيش المجتمعات المحلية الضعيفة بالإضافة إلى تقاسم المنافع بين الحفاظ على التنوع البيولوجي واستعادة سبل كسب العيش.

#### 4-3-1 الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء آثار أو مخاطر على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية

سيقوم المشروع بتنفيذ تدخلات في مجالات مصائد الأسماك والزراعة والثروة الحيوانية وموارد المياه.

##### مصائد الأسماك (منخفضة المخاطر)

تم التوصل إلى أن أنشطة المشروع لدعم الصيادين على نطاق صغير من خلال توفير محركات القوارب من أجل زيادة إنتاج الغذاء تقع ضمن تصنيف منخفض المخاطر. سيعمل المشروع على استهداف الصيادين الحرفيين الذين يستخدمون قوارب صغيرة ذات محرك بنزين خارجي واحد. هناك خطر منخفض في أن المشروع قد يؤثر على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية من خلال الاستغلال المفرط لمصائد الأسماك. لا تُستخدم محركات القوارب الصغيرة في المياه العميقة، وبالتالي فإن هذا يقلل من إمكانية الصيد الجائر بالإضافة إلى أن الصيادين سوف يستخدمون طرق الصيد التقليدية. سيتم تجهيز بعض الصيادين بأجهزة البحث عن الأسماك لمساعدتهم في تسريع عملية البحث عن الأسماك وبالتالي الاقتصاد في استخدام الوقود. يشتمل تصميم هذا النشاط في إطار مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن على أحكام لضمان الاستدامة، وسيقوم المشروع بعناية برصد أنشطة الصيادين أثناء تنفيذه.

### الزراعة والثروة الحيوانية على نطاق صغير (مخاطر منخفضة إلى متوسطة)

ستشمل الأنشطة ما يلي: إدارة أحواض المياه / قنوات المياه وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية وإعادة تأهيل البنية التحتية لري المزارع والبنية التحتية الزراعية وتوفير المدخلات الزراعية ودعم منتجي الثروة الحيوانية. تشمل أنشطة الثروة الحيوانية إنشاء ساحات بالإضافة إلى أنشطة أخرى.

على الرغم من أن المشاريع صغيرة الحجم بطبيعتها، إلا أن الآثار التراكمية لتقديم الدعم إلى المجتمعات المحلية قد تنطوي على آثار غير مقصودة على النظم الإيكولوجية التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء تأثير سلبي على تقديم خدمات النظام الإيكولوجي وعلى التنوع البيولوجي. من الممكن أن يشمل ذلك أيضاً نشوء آثار سلبية في معالجة البلاستيك والنفايات المتولدة من المدخلات الزراعية. عند إجراء مزيد من فحص المشروع الفرعي، ستوفر المزيد من المعلومات عن مدى الآثار وتدابير الإدارة اللازمة. بالإضافة إلى ذلك، وبموجب الفصل أدناه حول معايير التلوث، فإنه سيتم التطرق بمزيد من التفصيل إلى ذكر الآثار المحتملة لاستخدام مبيدات الآفات في النشاط المتعلق بتوفير المدخلات الزراعية.

### الموارد المائية (مخاطر متوسطة)

تشمل أنشطة المشروع إصلاح البنية التحتية الحالية لإمدادات المياه على نطاق صغير، ويشمل ذلك أحواض تجميع مياه الأمطار على مستوى الأسر، وخزانات المجتمعات المحلية وصيانة إمدادات المياه النظيفة - شبكات الأنابيب - وأنظمة الري الزراعية الصغيرة. لن تقوم المشاريع الفرعية بإنشاء نقاط استخراج جديدة أو بنية تحتية جديدة لاحتواء أو تحويل المياه. يهدف المشروع إلى إعادة تأهيل أو بناء سعة تخزين إجمالية تبلغ 500,000 متر مكعب لإمدادات المياه والتي تعتبر صغيرة الحجم نسبياً.

على الرغم من أن تدخلات المشروع صغيرة الحجم في سياق اليمن، وفي ضوء مناخها شبه الجاف والقاحل وتعرضها لتغير وتقلب المناخ، فإن كل التدخلات ذات الصلة بالمياه قد يكون لها آثار محتملة على توافر المياه على المدى المتوسط والطويل.

### **4 - 3 - 2 تدابير الإدارة**

فيما يلي أدناه تم تلخيص اعتبارات تحديد تدابير الإدارة، ويمكن الرجوع إلى الإرشادات الإضافية في المعايير الاجتماعية والبيئية بشأن الحفاظ على التنوع البيولوجي وإدارة الموارد الطبيعية.

النهج الاحترازي: يطبق مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن نهجاً احترازياً لاستخدام وتطوير وإدارة الموائل الطبيعية وخدمات النظام الإيكولوجي لمثل هذه الموائل والموارد الطبيعية الحية.

التقييم: كجزء من عملية التقييم الاجتماعي والبيئي، يتم تحديد ومعالجة الآثار المباشرة وغير المباشرة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي في منطقة تأثير المشروع. في المشاريع الفرعية التي تنطوي على آثار كبيرة محتملة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، فإن عملية التقييم ستأخذ في الاعتبار جملة أمور من بينها (1) مخاطر فقدان وتدهور وتشتت الموائل والأنواع الإحيائية والأنواع الغريبة الغازية والاستغلال المفرط والتغيرات الهيدرولوجية وتدفق المغذيات والتلوث، (2) اختلاف القيم (على سبيل المثال الاجتماعية والثقافية والاقتصادية) المرتبطة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي من قبل المجتمعات المحلية التي

يحتمل تضررها. سيتم تقييم الآثار التراكمية والناجمة المحتملة. ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الآثار المتعلقة بالمشروع في مختلف المناطق الطبيعية التي يحتمل تضررها.

موارد المياه: لأغراض المشاريع الفرعية التي تؤثر على موارد المياه، فإنه سيتم تطبيق أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية التي تهدف إلى تطوير وإدارة المياه والأراضي والموارد ذات الصلة بطريقة منسقة من أجل تحقيق أقصى قدر من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي بطريقة عادلة ودون المساس باستدامة النظم الإيكولوجية. سوف تتجنب المشاريع الفرعية إلى حد كبير تغيير أنظمة التدفق بطرق تحول دون أداء موارد المياه لوظائفها للنظم الإيكولوجية عند المنابع والمصببات وخدماتها للمجتمعات المحلية. ينبغي أن تنظر تقييمات المخاطر الاجتماعية والبيئية، من بين أمور أخرى، إلى الآثار والتأثيرات المحتملة المتعلقة بتقلب المناخ وتلوث المياه والترسبات والكوارث ذات الصلة بالمياه وإمدادات مياه الشرب وإنتاج الطاقة والزراعة ومصايد الأسماك.

الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية: ستم إدارة الموارد الطبيعية الحية بطريقة مستدامة. الإدارة المستدامة للموارد يُقصد بها إدارة استخدام وتطوير وحماية الموارد بطريقة تتيح أو بمعدل يتيح للأفراد والمجتمعات، بما في ذلك الشعوب الأصلية، تلبية الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لهم مع الحفاظ على إمكانات تلك الموارد لتلبية احتياجات الأجيال المقبلة. يشمل ذلك حماية التنوع البيولوجي وقدرات النظم الإيكولوجية للهواء والمياه والتربة الداعمة للحياة. تكفل الإدارة المستدامة أيضاً أن يجري التشاور على النحو الصحيح مع السكان الذين يعتمدون على هذه الموارد، وأن لدى النساء والرجال فرص المشاركة على قدم المساواة في التنمية وأنه يتم تقاسم الفوائد على قدم المساواة.

سيكفل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإدارة المستدامة للموارد من خلال تطبيق أفضل الممارسات الإدارية المناسبة والمحددة في هذا المجال، وحيثما تم تقنينها، من خلال تطبيق واحد أو أكثر من المعايير الموثوقة ذات الصلة على نحو ما يتم إثباته عبر نظام مستقل للتحقق أو الاعتماد.

فيما يتعلق بالمشاريع التي تتضمن إنتاج و / أو حصاد و / أو إدارة الموارد الطبيعية الحية من قبل صغار ملاك الأراضي و / أو المجتمعات المحلية، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيدعم تبني ممارسات ملائمة ومراعية ثقافياً من أجل إدارة الموارد المستدامة.

بالإضافة إلى المتطلبات العامة المتعلقة بتدابير الإدارة كما هو مذكور في الفصل أعلاه، فقد تم تحديد تدابير إدارية خاصة بسياق المشروع لكل قطاع.

تدابير الإدارة الخاصة بالمشروع بالإضافة إلى التدابير الموحدة للمعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مصايد الأسماك):

سيعمل المشروع مع جمعيات الصيد البحري المسؤولة عن ضمان تنفيذ بروتوكولات الصيد التي تضع إجراءات للمصايد المستدامة والالتزام بها، وذلك لحماية الأرصد السمكية وتنظيم الضوابط الموسمية بشأن الصيد. تطوير الأدوات السياسية والتشريعية والإدارية والتنفيذ الصارم لها يؤدي إلى ضمان الحفاظ على مستوى لحصاد الموارد الساحلية ضمن الحدود البيولوجية للمناطق الساحلية في اليمن.

سيتم تنفيذ المشروع بما يتماشى مع المعايير الاجتماعية والبيئية للحفاظ على التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية التي تشمل إدارة مصايد الأسماك. سيتم تعزيز مفهوم الصيد المستدام والمسؤول من خلال هذه الشراكة. من خلال دعمه المباشر لصغار لصيادين، سوف يقوم المشروع بتحسين سبل كسب العيش للمجتمعات المحلية والتدريب على الجودة واستدامة الموارد ليشمل الحد من الهدر.

تدابير الإدارة الخاصة بالمشروع بالإضافة إلى التدابير الموحدة للمعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (موارد المياه) (سيتم تطويرها استناداً إلى السياق المحلي):

ينبغي إجراء تقييمات للمخاطر الاجتماعية والبيئية لمعالجة قضايا من بينها الآثار والتأثيرات المحتملة المتعلقة بتقلب المناخ وتلوث المياه والترسبات والكوارث المرتبطة بالمياه وإمدادات مياه الشرب وإنتاج الطاقة والزراعة ومصايد الأسماك.

#### 4-4 تغيير المناخ

يمثل تغير المناخ أحد التهديدات الرئيسية للتنمية المستدامة ومكافحة الفقر. تغير المناخ له القدرة على تعطيل بل وتقويض التنمية البشرية من خلال آثاره على قطاعات وأنشطة التنمية الرئيسية، بما في ذلك الزراعة وإنتاج الغذاء والمياه والنظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية الأخرى وإدارة مخاطر الكوارث والصحة. تغير المناخ قد يؤدي إلى تفاقم الأحوال المناخية القاسية، مما يزيد من خطر وقوع الكوارث الشديدة الأثر. المجتمعات التي تتعرض بالفعل للآثار الناجمة عن تغير المناخ قد تشهد تسارعاً و / أو تكتيفاً للآثار بسبب أنشطة المشروع التي لا يتم فيها إدماج وتوقع مخاطر تغير المناخ.

يسود في اليمن مناخ شبه جاف إلى جاف وهي معرضة بشكل كبير للآثار المصاحبة لتغير المناخ مثل الجفاف والسيول الجارفة وتغيرات أنماط هطول الأمطار وزيادة وتيرة / شدة العواصف وارتفاع مستوى سطح البحر. تبين الدراسات أن القطاعات الرئيسية الواقعة تحت الضغط هي: موارد المياه والزراعة والمناطق الساحلية. شحة المياه المرتبطة بفترات الجفاف الطويلة؛ والتبخر وجفاف الآبار وهطول الأمطار الغزيرة (التي تنتج سيول جارفة ويمكن أن تقضي على المحاصيل) التي تنجم عن تفاوت معدل سقوط الأمطار هي القضايا الرئيسية.

المشاريع الفرعية ضمن مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن تراعي مخاطر تغير المناخ ولن تسهم في زيادة التعرض لتغير المناخ.

#### 4-4-1 الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء الآثار والمخاطر الناجمة عن تغير المناخ

أنشطة مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن المتعلقة بالزراعة (بما في ذلك الزراعة والثروة الحيوانية) ومصايد الأسماك والمياه (الري، أحواض المياه، الحفاظ) ستكون الأكثر حساسية وتعرضاً للآثار الناجمة عن تغير المناخ. من الممكن أن تتعرض البنية التحتية في مناطق السيول المحتملة للخطر أيضاً.

بعض أنشطة المشروع التي تهدف إلى زيادة توافر المياه من الممكن أن تؤدي عن غير قصد إلى استنزاف موارد المياه الجوفية أو تحويل الموارد إلى بعض المجتمعات المحلية على حساب أخرى في حال لم تتم إدارتها بشكل صحيح استناداً إلى المعلومات المناسبة عن مخاطر المناخ والإجراءات الإدارية المناسبة.

#### 4-4-2 تدابير الإدارة

تقييم مخاطر تغير المناخ: كجزء من عملية التقييم الاجتماعي والبيئي، فإنه يتم فحص وتقييم المشاريع الفرعية المقترحة من حيث المخاطر والآثار المرتبطة بتغير المناخ الناجمة عن الواقعة على المشاريع. سيكفل مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية تحديد المعلومات المناخية ذات الصلة والاسترشاد بها في تدابير تصميم وإدارة المشروع. في تم تحديد مخاطر كبيرة محتملة، فستكون هناك حاجة إلى

مزيد من تحديد نطاق وتقييم الضعف والآثار المحتملة، وتدابير التجنب والتخفيف، بما في ذلك النظر في بدائل للحد من المخاطر المحتملة. في المشاريع، أو مجموعة المشاريع، التي تنطوي على مخاطر تغير المناخ، فإن تقييم مخاطر تغير المناخ قد يشمل ما يلي عند الاقتضاء:

- أ) الزيادات المحتملة المرتبطة بالمشروع في الانبعاثات التي قد تؤدي إلى تفاقم تغير المناخ، مثل انبعاثات غازات الدفيئة وانبعاثات الكربون الأسود.
- ب) جدوى نتائج المشروع أو استدامتها على المدى الطويل بسبب تغير المناخ المحتمل. سينطوي ذلك على تحديد المكونات الحساسة أو المعرضة للظواهر الناشئة أو المتوقعة لتغير المناخ.
- ج) مخاطر أن المشروع قد يؤدي إلى زيادة التعرض لتغير المناخ. يجب تقييم مكونات المشروع للزيادات المحتملة غير المقصودة أو غير المتوقعة في قابلية التعرض لتغير المناخ.
- د) المخاطر المحتملة الاجتماعية والمتعلقة بالنوع الاجتماعي والسن، بناءً على الآثار المتفاوتة لتغير المناخ.
- هـ) فرص (1) تيسير التكيف عن طريق التضافر مع الأنشطة الحالية أو المخططة، (2) الجمع بين تدابير التخفيف (على سبيل المثال تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة) وتدابير التكيف، (3) استغلال التغيرات المفيدة المحتملة في الظروف المناخية أو البيئية لتحقيق فوائد تنموية.

#### 4-5 صحة وسلامة وظروف عمل المجتمع المحلي (بما في ذلك الصحة والسلامة المهنية)

سيعمل مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن على تفادي أو تقليل المخاطر والآثار على صحة وسلامة المجتمع المحلي التي قد تنشأ عن الأنشطة المتعلقة بالمشروع، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المهمشة. هذا الأمر يشمل مخاطر الصحة والسلامة المهنية. العمل هو واحد من أهم أصول أي بلد سعياً للحد من الفقر. يعتبر احترام حقوق العمال وتوفير ظروف عمل آمنة مرتكزين أساسيين لتطوير قوة عمل قوية ومنتجة. يطبق مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن المبادئ التوجيهية بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بمجموعة البنك الدولي.

#### 4-5-1 الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء آثار ومخاطر على صحة وسلامة وظروف عمل المجتمع المحلي

يمكن أن تؤدي أنشطة المشروع الفرعي ومعداته وبنية التحتية إلى زيادة تعرض المجتمع المحلي للمخاطر والآثار. في حين تم تحديد ذلك على أنه ضمن فئة متوسط المخاطر، إلا أن بعض المشاريع شهدت مستويات عالية من مخاطر الصحة والسلامة المهنية. لذلك، تم تحديد هذا الأمر كخطر ذو أولوية وتم وضع تدابير الإدارة موضع التنفيذ للحد من المخاطر وإدارة المخاطر.

أنشطة المشروع مثل العمل في أماكن مرتفعة وأعمال الحفر واستخراج الصخور والعمل في الأماكن الضيقة والعمال الوحيدين والنقل وضعف إدارة موقع العمل، مثل الخدمات وضوابط الدخول والخروج، قد تشكل مخاطر وأخطار تحدد العمال و أفراد المجتمع المحلي. مما يزيد من تعقد هذا الوضع ما ذكره أصحاب المصلحة عن الثقافة الضعيفة لاستخدام احتياطات السلامة ومعدات السلامة في اليمن.

بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى السياق في اليمن، فإن هناك خطر يتمثل في الغارات الجوية التي يجب التقليل منها إلى أقصى حد ممكن. التحدي الآخر يتمثل في أن بعض معدات السلامة اللازمة لا تتوفر بصورة دائمة في الأسواق المحلية.

من المحتمل أن تواجه الخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي، اضطراباً وتشكل مخاطر على صحة وسلامة المجتمعات المحلية المتضررة.

تم تفصيل أنشطة المشروع التي قد تتسبب في نشوء مخاطر من هذا القبيل على المجتمعات المحلية والعمال ضمن فصل "تحديد المخاطر وتقييم المخاطر وتحديد الضوابط" من التقرير الأخير وفي إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي، ويتم سردها كما يلي أدناه:

- بناء وتشغيل المشروع (السقوط من الأماكن المرتفعة (البشر والمواد) والانزلاق والتعثر والسقوط والنقل بما في ذلك الإصابات الناجمة عن حوادث المرور؛ ومناولة ونقل المواد والمعدات وأعمال الحفر وغيرها مثل تقلبات الطقس والمجهود البدني وما إلى ذلك).
- قد يشكل فشل العناصر الهيكلية للمشروع مخاطر على المجتمعات المحلية (مثل انهيار المباني أو البنية التحتية، أعمال الهدم، تراكم التربة).
- تزايد المخاطر الصحية المحتملة (مثل الأمراض المنقولة عن طريق المياه أو غيرها من الأمراض المنقولة بالنواقل أو الأمراض المعدية).
- تؤدي أنشطة تنفيذ المشروع إلى انقطاع الخدمات الأساسية، مثل المياه أو المجاري، مما يؤثر بشكل مؤقت على المجتمع المحلي.
- المخاطر المتعلقة بالنزاع الدائر في اليمن واحتمال الغارات الجوية.

#### 4-5-2 تدابير الإدارة

تم اتخاذ تدابير إدارة مناسبة. تم تطوير تصنيف مفصل لمخاطر الصحة والسلامة المهنية بهدف تحديد المخاطر على مستوى المشاريع الفرعية لتمكين إيقاف استمرار تنفيذ أي مشاريع تنطوي على مخاطر عالية واضحة المعالم حتى يتم اتخاذ تدابير إدارية مناسبة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم التعاقد مع استشاري متخصص لوضع الخطط الإدارية والقوائم المرجعية للفحص وضمان وتيرة عالية للرصد الميداني. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تعزيز الدعم المقدم للأطراف المسؤولة من خلال التدريب والرصد وتقييم القدرات. تم تضمين نتائج التدابير الأخيرة التي تم اتخاذها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في "إطار الصحة والسلامة المهنية" المفصل الوارد في الملحقين 5 و 6.

صحة وسلامة المجتمع المحلي: تشير صحة وسلامة المجتمع المحلي إلى حماية المجتمعات المحلية من المخاطر التي تسببها و / أو تتفاقم بسبب أنشطة المشروع (بما في ذلك السيول والانهيارات الأرضية والتلوث أو غيرها من المخاطر الطبيعية أو المخاطر من صنع الإنسان) والأمراض والانهيار العرضي أو ضعف العناصر الهيكلية للمشروع مثل السدود. الأنشطة المرتبطة بالمشروع قد تُحدث تغييراً بشكل مباشر أو غير مباشر أو تراكمي على تعرض المجتمع المحلي للمخاطر. من بين الشواغل الهامة لمشاريع التنمية الكبرى انتقال الأمراض المعدية من القوى العاملة إلى المجتمعات المحلية المحيطة.

سيتم تقييم المخاطر والآثار المحتملة على سلامة المجتمعات المحلية والقوى العاملة المتضررة أثناء تصميم وبناء وتشغيل وإيقاف تشغيل المشاريع وذلك لوضع تدابير وخطط وقائية لمعالجتها بطريقة تتناسب مع المخاطر والآثار المحددة. هذه التدابير ستحدد أفضل الطرق للوقاية من أو تجنب المخاطر والآثار لتقليلها والحد منها. سيتم النظر في التعرض المحتمل لكل من المخاطر العرضية والطبيعية، خاصة عندما تكون العناصر الهيكلية للمشروع في متناول أفراد المجتمع المحلي المتضرر أو عندما يمكن أن يؤدي ضعفها إلى التسبب في إلحاق الضرر بالمجتمع المحلي. ستعمل المشاريع الفرعية على تجنب أو الحد من تفاقم الآثار الناجمة عن المخاطر الطبيعية أو المخاطر من صنع الإنسان، مثل الانهيارات الأرضية أو السيول التي قد تنجم عن تغييرات في استخدام الأراضي بسبب الأنشطة.

سلامة البنية التحتية: سيتم تصميم وبناء العناصر الهيكلية من قبل مهندسين مختصين والمصادقة عليها أو اعتمادها من قبل السلطات المختصة أو المهندسين المختصين. المشاريع الفرعية التي تحتوي على عناصر أو مكونات هيكلية قد يؤدي ضعفها أو تعطيلها إلى تحديد سلامة



المجتمعات المحلية ستكفل القيام بما يلي: (1) تطوير ورصد خطط الإشراف على المشروع وتشغيله وصيانته؛ (2) الاستعانة بخبرات مستقلة في مجال التحقق من التصميم والبناء والإجراءات التشغيلية؛ (3) إجراء عمليات التفتيش الدورية للتحقق من السلامة.

التأهب لحالات الطوارئ: ستكون الأطراف المسؤولة على استعداد للاستجابة للحالات العرضية وحالات الطوارئ بطريقة مناسبة لمنع وتخفيف أي ضرر يلحق بالناس و / أو البيئة. سيتضمن هذا الاستعداد، الوارد في وثائق التخطيط، تحديد المناطق التي قد تحدث فيها حوادث وحالات طوارئ، والمجتمعات المحلية والأفراد الذين قد يقع الأثر عليهم، وإجراءات الاستجابة، وتوفير المعدات والموارد، وتحديد المسؤوليات، والاتصال، والتدريب الدوري لضمان استجابة فعالة. سيتم مراجعة أنشطة التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ وتنقيحها بشكل دوري حسب الاقتضاء لكي تستوعب الظروف المتغيرة. سيتم الأخذ في الاعتبار الآثار المتفاوتة لحالات الطوارئ على النساء والرجال والمسنين والأطفال والمعوقين والفئات المهمشة، وسيتم تعزيز مشاركة النساء في عمليات صنع القرار بشأن إستراتيجيات التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ. سيتم الإفصاح عن المعلومات المناسبة للمجتمعات المحلية المتضررة حول أنشطة و موارد ومسؤوليات التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ.

تعرض المجتمع المحلي للأمراض: ستعمل المشاريع الفرعية على تجنب أو الحد من احتمال تعرض المجتمع المحلي للأمراض المنقولة عن طريق المياه والأمراض التي تكون مصدرها المياه والأمراض المتصلة بالمياه والأمراض المحمولة بالنواقل والأمراض المعدية التي يمكن أن تنجم عن الأنشطة، مع الأخذ في الاعتبار تفاوت التعرض للأمراض والحساسية العالية للفئات المهمشة. ستعمل المشاريع الفرعية على تجنب أو الحد من انتقال الأمراض المعدية التي قد تتوافق مع تدفق العمالة المؤقتة أو الدائمة في المشروع. سيتم إلى الحد الأدنى التقليل من المياه الراكدة أو تغطيتها أو معالجتها للحد من تكاثر البعوض. سيكون هناك تنسيق وثيق بين السلطات المحلية والأطراف المسؤولة لضمان تجنب أي تعطيل للخدمات المحلية الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي، حيثما كان ذلك ممكناً، وماعدا ذلك، تقليله إلى الحد الأدنى.

معايير العمل: سوف تلتزم المشاريع الفرعية بالقوانين الوطنية المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية، إضافة إلى الالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي والتوافق مع المبادئ والمعايير الواردة في الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك حرية التجمع والقضاء على التمييز في العمل والمهنة والقضاء على العمل بالسخرة والعمل الإجباري والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال. لن يقوم مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن باستخدام أشخاص تقل أعمارهم عن 18 عاماً؛ ومع ذلك، قد يكون الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 17 عاماً مؤهلين للتدريب على العمل وبناء القدرات.

الصحة والسلامة المهنية: تشير الصحة والسلامة المهنية إلى حماية العمال من الحوادث أو الإصابات أو الأمراض المرتبطة بالتعرض للمخاطر التي تواجههم في مكان العمل. يمكن أن تنشأ المخاطر من المواد (ويشمل ذلك المواد والعوامل الكيميائية والفيزيائية والبيولوجية) أو الظروف البيئية أو ظروف العمل (على سبيل المثال البيئات التي تعاني من نقص الأكسجين، درجات الحرارة الشديدة، التهوية غير السليمة، الإضاءة السيئة، أعطال الشبكات الكهربائية) أو إجراءات العمل (بما في ذلك الأدوات والآلات والمعدات).

التزام الأطراف المسؤولة بإطار الصحة والسلامة المهنية يعزز الالتزام بمقتضيات الصحة والسلامة المهنية وحماية الموظفين / العمال، فضلاً عن مساءلة الإدارة الوسطى عن تنفيذ السياسة والأدوار والمسؤوليات وإنفاذ تدابير وإجراءات الرقابة. سيتم إجراء تقييم للمخاطر لكل موقع من مواقع المشاريع الفرعية لتحديد الأخطار والمخاطر المحتملة ووضع وتنفيذ التدابير الملائمة للسيطرة على المخاطر. سيتم تطبيق التسلسل الهرمي لتدابير السلامة بدءاً من التخلص من المخاطر والإحلال والضوابط الهندسية والضوابط الإدارية، وأخيراً استخدام معدات الوقاية الشخصية. علاوة على ذلك، سيتم تطوير واستخدام أنظمة وإجراءات العمل الآمنة، إضافة إلى استمارات تصاريح العمل للأنشطة

عالية المخاطر وذلك بغرض السيطرة على المخاطر، والإذن بالتنفيذ بعد التأكيد على الالتزام بمقتضيات الصحة والسلامة المهنية وضمان المراقبة والتفتيش عن كتب من أجل السيطرة على المخاطر والحد منها. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تعزيز تطوير السلوك الإيجابي للصحة والسلامة المهنية وثقافة الالتزام والتقيد بنظم الصحة والسلامة المهنية بما في ذلك إنشاء وتفعيل اللجان الفرعية للصحة والسلامة المهنية وإجراء عمليات التفتيش الميدانية بانتظام من قبل المدراء لضمان تحسين أنظمة الصحة والسلامة المهنية وتعزيز ثقافة الصحة والسلامة المهنية.

سيتم توفير بيئة عمل آمنة وصحية للعمال، مع الأخذ في الاعتبار بالمخاطر الملازمة للقطاع المعني (بما في ذلك التحيز القائم على النوع الاجتماعي) ووفيات المخاطر المحددة في مناطق العمل. سيتم اتخاذ خطوات للوقاية من الحوادث والإصابات والأمراض الناشئة عن العمل أو المرتبطة به أو التي تحدث أثناء سير العمل، وسوف يتم التأكد من تطبيق تدابير الوقاية والحماية المتوافقة مع المبادئ التوجيهية الخاصة بمجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة والممارسات الدولية الجيدة الأخرى، على النحو المبين في المعايير المعترف بها دولياً. سيتم تأمين العمال المعنيين وستتم تغطية أقساط التأمين مباشرة من قبل الشركاء المنفذين في حالة أسلوب التنفيذ المباشر وكبند مدفوعات من خلال جداول الكميات في مستندات المناقصة في حالة أسلوب التعاقد.

يُرجى الرجوع إلى إطار الصحة والسلامة المهنية في مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن للإطلاع على التفاصيل (الإطار المرجعي للإجراءات الخاصة بالصحة والسلامة المهنية في إطار مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن) (الملحق رقم 5).

المسائل المتصلة بالأمن: لا تقوم المشاريع الفرعية في إطار مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن بالتعاقد مع أفراد الأمن. في حالة احتياج المشاريع الفرعية إلى توظيف والتعاقد مع أفراد الأمن لحماية المنشآت والممتلكات الشخصية، فإنه ينبغي توفير الترتيبات الأمنية بطريقة لا تنتهك حقوق الإنسان أو تعرض سلامة المجتمع وأمنه للخطر. سيتم تقييم المخاطر المحتملة التي تشكلها الترتيبات الأمنية لمن هم داخل منطقة المشروع وخارجها، وأولئك الذين يوفرون الأمن سيتم فحصهم بدقة وتدريبهم بشكل مناسب، وسيتم رصد الترتيبات الأمنية والإبلاغ عنها بشكل مناسب. قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوقت الراهن بتفكيك 70 موقعاً للمشاريع الفرعية في خمس محافظات (صعدة والحديدة وتعز والبيضاء وصنعاء) في مواقع عالية الخطورة لتقليل مخاطر الغارات الجوية.

#### 4-6 التراث الثقافي

يسعى مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن إلى ضمان حماية التراث الثقافي في سياق أنشطة المشاريع الفرعية. يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ضمان المساواة في مشاركة ووصول وإسهام النساء والرجال في حماية وتقاسم فوائد التراث الثقافي.

ينطبق المعيار على المشاريع الفرعية التي يمكن أن تؤثر سلباً على التراث الثقافي، بما في ذلك المشاريع التي تستوفي أيًا من المعايير التالية: (1) تقع في موقع التراث الثقافي أو في محيطه؛ (2) تنطوي على حفريات كبيرة أو أعمال هدم أو جرف للتربة أو سيول أو تعديرات بيئية أخرى؛ (3) يعتمد استخدام التراث الثقافي بشكله المحسوس وغير المحسوس لأغراض تجارية أو لأغراض أخرى؛ (4) تدخلات للحفاظ على مواقع التراث الثقافي.

#### 4-6-1 الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء آثار ومخاطر على التراث الثقافي

نظرًا لأن المشروع يقوم بأنشطة البنية التحتية الصغيرة ذات الصلة بالأعمال المجتمعية، مثل رصف الطرق والخزانات المجتمعية وتمديد الأنابيب وصيانة المباني المدرسية بالإضافة إلى أنشطة أخرى، فإن أنشطة المشروع هذه، على الرغم من أن العديد منها لا يستهدف إعادة

تأهيل المواقع الثقافية بشكل مباشر، يمكن أن تكون قائمة في محيط مواقع التراث الثقافي وبالتالي ينتج عنها آثار سلبية غير مقصودة على هذه المواقع. بالإضافة إلى ذلك، فإن تلك المشاريع الفرعية التي تستهدف الحفاظ على التراث الثقافي وحمائته بحاجة إلى ضمان وجود تدابير لإدارة المخاطر.

#### 4 - 6 - 2 تدابير الإدارة

التجنب: تجنب الآثار السلبية الكبيرة على التراث الثقافي من خلال اختيار مواقع بديلة وتصميم بديل للمشروع. الآثار على التراث الثقافي الناتجة عن أنشطة المشروع، بما في ذلك تدابير التخفيف، قد لا تتعارض مع التشريعات الوطنية أو التزاماتها بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

التخفيف: في حال كان من غير الممكن تجنب الآثار السلبية المحتملة، فإنه سيتم تحديد تدابير التخفيف المناسبة وإدماجها كجزء لا يتجزأ من عملية التقييم الاجتماعي والبيئي. في حال كانت الآثار السلبية المحتملة كبيرة، فإنه ينبغي تطوير خطة لإدارة التراث الثقافي كجزء من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية.

الاستعانة بالخبراء: فيما يتعلق بالمشاريع التي يكون لها تأثيرات سلبية محتملة، فإنه سيتم تقييم الآثار المحتملة للمشروع على التراث الثقافي من قبل خبراء مستقلين من وذوي الكفاءة والخبرة باستخدام، من بين منهجيات أخرى، المسوحات الميدانية وإجراء مشاورات هادفة وفعالة ومستنيرة مع أصحاب المصلحة كجزء من عملية التقييم الاجتماعي والبيئي. تجدر الإشارة إلى أن الصندوق الاجتماعي للتنمية لديه وحدة للتراث الثقافي.

استخدام التراث الثقافي: في حال أن مشروع ما يعترف استخدام التراث الثقافي، بما في ذلك معارف أو ابتكارات أو ممارسات المجتمعات المحلية، فإنه سيتم إعلام المجتمعات المحلية المتضررة بحقوقها ونطاق وطبيعة التطوير المقترح والعواقب المحتملة لهذا التطوير. لن يتم الشروع في تنفيذ المشروع دون مشاركة مجدية وفعالة للمجتمعات المحلية المتضررة وما لم (1) تؤدي المفاوضات بحسن نية مع المجتمعات المحلية المتضررة إلى نتيجة موثقة، (2) يتيح المشروع التقاسم العادل والمنصف للفوائد المتأتية عن أي استغلال تجاري لمثل هذه المعارف أو الابتكارات أو الممارسات، وبما يتفق مع عادات وتقاليد المجتمعات المحلية المتضررة. فيما يتعلق بالمشاريع التي تعتمد استخدام التراث الثقافي للشعوب الأصلية، فإنه يتم تطبيق متطلبات المعيار (6): الشعوب الأصلية.

الإجراءات المتعلقة بالاكشافات التي تحدث بالصدفة: عندما تحدث عملية التقييم الاجتماعي والبيئي أنه من المتوقع العثور على التراث الثقافي في منطقة المشروع، سيتم إدراج الإجراءات المتعلقة بالاكشافات التي تحدث بالصدفة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. لن يتم المساس بالاكشافات التي تحدث بالصدفة حتى يتم إجراء تقييم من قبل أخصائي مؤهل وتحديد الإجراءات المتوافقة مع هذه المتطلبات.

شروط الإزالة: لن يقوم المشروع بإزالة أي تراث ثقافي إلا في حال تم استيفاء الشروط التالية: (1) لا توجد بدائل متاحة؛ (2) الفوائد الإجمالية للمشروع تفوق إلى حد كبير فقدان التراث الثقافي المتوقع من الإزالة؛ (3) أي إزالة تستخدم أفضل التقنيات المتاحة ويتم إجراؤها وفقاً للأحكام ذات الصلة الواردة في القوانين واللوائح الوطنية و / أو المحلية وخطط إدارة المناطق المحمية والالتزامات الوطنية بموجب القوانين الدولية.

## 4 - 7 منع التلوث وكفاءة الموارد

### 4 - 7 - 1 الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء آثار ومخاطر التلوث وكفاءة الموارد

سيُدمع المشروع بناء و / أو إعادة تأهيل المراحيض الحفرية وتوفير المدخلات الزراعية التي يمكن أن تشمل مبيدات الآفات، ودعم البنية التحتية أو الخدمات في مراكز الرعاية الصحية الصغيرة، وتنظيف الأماكن العامة التي قد تشمل النفايات الصلبة الحضرية ومياه الصرف الصحي التي قد تحتوي على الفضلات والنفايات الخطرة / البشرية.

من الممكن أن تتكون المراحيض الحفرية من حفرة - دائرية أو مستطيلة أو مربعة - تم حفرها في الأرض ومغطاة ببلاطة أو أرضية خرسانية مع فتحة تسقط من خلالها الفضلات. المراحيض الحفرية غير المحسنة هي تلك التي لا تحتوي على بلاطة أو أرضية. في الأخير هناك مخاطر تتعلق بتلوث المياه الجوفية. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم المشروع بتنفيذ تدخلات من خلال تزويد صغار المزارعين بالمدخلات الزراعية والتي قد تشمل مبيدات الآفات. من المحتمل أن تشمل الأنشطة الأخرى تحسين خدمات الرعاية الصحية من خلال دعم مراكز الرعاية الصحية الصغيرة وتنظيف الأماكن العامة بما في ذلك النفايات الصلبة الحضرية.

فيما يتعلق بالمراحيض الحفرية، فإن هناك آثار على صحة البيئة قد تتوافق مع التلوث الميكروبيولوجي والكيميائي للمياه الجوفية بسبب استخدام المراحيض. في اليمن، يتم الحصول على مصادر مياه الشرب الرئيسية من المياه الجوفية (بالإضافة إلى حصاد مياه الأمطار). ثمة أمر يشكل مصدر قلق يتمثل في المراحيض الحفرية، التي تفتقر عموماً إلى وجود حاجز مادي، مثل الخرسانة، بين الفضلات المتجمعة والترتبة و / أو المياه الجوفية. قد تتسرب الملوثات من الفضلات في المراحيض الحفرية إلى المياه الجوفية، مما يهدد بالتالي صحة الإنسان من خلال تلوث مياه الآبار.

التدخلات المتعلقة بالزراعة والتي تشمل استخدام مبيدات الآفات تؤدي إلى إثارة مخاوف تتعلق بالبيئة والصحة والسلامة المهنية. من الممكن أن يؤدي جريان المياه السطحية من الزراعة إلى تلوث مصادر مياه الشرب المحلية، مثل الجداول والآبار وغيرها مما يؤدي إلى حدوث أمراض محتملة في المناطق الواقعة تجاه المصب. أيضاً، فإن عمال المشاريع وصغار المزارعين الذين يتعاملون مع مبيدات الآفات معرضين للمخاطر الصحية.

من الممكن أن يشمل الدعم المقدم إلى مراكز الرعاية الصحية الصغيرة إعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي التي قد تحتوي بالتالي على مياه الصرف الصحي الخطرة.

من الممكن أن يشمل تنظيف الأماكن العامة مناولة النفايات الصلبة الحضرية والتخلص منها ونقلها.

من الممكن أيضاً أن تتولد النفايات أثناء أنشطة البناء والتنفيذ.

### 4 - 7 - 2 تدابير الإدارة

منع التلوث: سوف تتجنب المشاريع الفرعية إطلاق الملوثات، وعندما يكون من غير ممكن تجنبها، فإنه يتعين الحد من و / أو التحكم في كثافة وحجم تدفق إطلاقها. ينطبق ذلك على إطلاق الملوثات في الهواء والماء والترتبة بسبب الظروف الروتينية وغير الروتينية والعرضية.

يتم تطبيق تقنيات وممارسات منع التلوث ومكافحته بما يتوافق مع الممارسات الدولية الجيدة خلال دورة حياة المشروع. سيتم تصميم التقنيات والممارسات المطبقة وفقاً للأخطار والمخاطر المرتبطة بطبيعة المشروع.

اعتبارات البيئة المحيطة: لمعالجة الآثار السلبية على ظروف البيئة المحيطة الحالية (مثل الهواء والمياه السطحية والمياه الجوفية والتربة)، سيتم أخذ عدد من العوامل في الاعتبار، بما في ذلك القدرة الاستيعابية المحدودة للبيئة والاستخدام الحالي والمخطط للأراضي وظروف البيئة المحيطة الحالية وقرب المشروع من المناطق الحساسة بيئياً أو المناطق المحمية واحتمالية الآثار التراكمية ذات العواقب غير الأكيدة والتي لا يمكن تداركها واستراتيجيات تجنب والحد من إطلاق الملوثات.

النفائيات: سوف تتجنب المشاريع الفرعية توليد مواد النفائيات الخطرة وغير الخطرة. في الحالات التي لا يمكن فيها تجنب توليد النفائيات، ستعمل المشاريع على الحد من توليد النفائيات واسترجاع النفائيات وإعادة استخدامها بطريقة آمنة لصحة الإنسان والبيئة. عندما يتعذر استرجاع النفائيات أو إعادة استخدامها، فإنه سيتم معالجتها أو إتلافها أو التخلص منها بطريقة سليمة بيئياً تتضمن التحكم الملائم في الانبعاثات والمخلفات الناتجة عن مناولة ومعالجة مواد النفائيات. إذا اعتبرت النفائيات الناتجة خطرة، فسيتم تبني بدائل معقولة للتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً مع الالتزام بالقيود المطبقة على حركتها عبر الحدود. عندما يتم التخلص من النفائيات الخطرة من قبل أطراف ثالثة، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيكفل استخدام المقاولين من ذوي السمعة الطيبة والمؤسسات القانونية المرخصة من قبل الهيئات التنظيمية الحكومية المعنية، والحصول على وثائق سلسلة المسؤوليات وصولاً إلى الوجهة النهائية.

المواد الخطرة: سوف تتجنب المشاريع، أو عندما لا يكون التجنب ممكناً، تعمل على الحد من والتحكم في إطلاق المواد الخطرة الناجمة عن إنتاجها ونقلها ومناولتها وتخزينها واستخدامها. في الحالات التي يتعذر فيها التجنب، ستتم معالجة المخاطر الصحية، بما في ذلك التأثيرات المتفاوتة المحتملة على الرجال والنساء والأطفال، الناجمة عن الاستخدام المحتمل للمواد الخطرة في التقييم الاجتماعي والبيئي. ستأخذ المشاريع في الاعتبار استخدام بدائل أقل خطورة لهذه الكيماويات والمواد وستتجنب تصنيع وتداول واستخدام المواد الكيماوية والمواد الخطرة الخاضعة للحظر الدولي أو التخلص التدريجي بسبب السمية العالية على الكائنات الحية أو الثبات البيئي أو إمكانات التراكم الأحيائي أو احتمال استنفاد طبقة الأوزون.

استخدام وإدارة مبيدات الآفات: في حين أنه من غير المتوقع استخدام المبيدات، فإن المشاريع الفرعية التي قد تشتمل على أنشطة إدارة الآفات سيتم فيها تطبيق نهج مكافحة المتكاملة للآفات بهدف الحد من الاعتماد على المبيدات الكيماوية الاصطناعية. سوف يستلزم برنامج مكافحة المتكاملة للآفات / ناقلات الأمراض الاستخدام المنسق للمعلومات المتعلقة بالآفات والمعلومات البيئية إلى جانب الوسائل المتاحة لمكافحة الآفات / ناقلات الأمراض، بما في ذلك الممارسات الثقافية والبيولوجية والوراثية، وكحل أخير، الوسائل الكيماوية لمنع المستويات غير المقبولة من أضرار الآفات. عندما تشمل أنشطة إدارة الآفات استخدام مبيدات الآفات، فإنه سيتم اختيار مبيدات الآفات منخفضة السمية البشرية، والمعروفة بأنها فعالة ضد الأنواع المستهدفة، ولها تأثيرات قليلة على الأنواع غير المستهدفة والبيئة. ينبغي التقليل إلى أدنى حد من المخاطر الصحية والبيئية المرتبطة بإدارة الآفات من خلال الدعم، حسب الحاجة، لتنمية القدرات المؤسسية، للمساعدة في تنظيم ومراقبة توزيع واستخدام مبيدات الآفات وتعزيز تطبيق الإدارة المتكاملة للآفات.

لن تستخدم المشاريع المنتجات التي تندرج ضمن فئة Ia (شديدة الخطورة) و Ib (عالية الخطورة) وفقاً لتصنيف مبيدات الآفات حسب الخطر الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية. لن يتم استخدام مبيدات الآفات التي تندرج ضمن الفئة الثانية حسب تصنيف منظمة الصحة العالمية (متوسطة الخطورة) في حال كان الطرف المسؤول المعني يفتقر إلى قيود على توزيع واستخدام هذه المواد الكيماوية أو

المنشآت لمناولة هذه المنتجات وتخزينها واستعمالها والتخلص منها بصورة سليمة، أو في حال كان من المحتمل أن تكون في متناول الموظفين غير الحاصلين على التدريب المناسب والمعدات الملائمة. سيتم مناولة المبيدات وتخزينها واستعمالها والتخلص منها وفقاً للممارسات الدولية الجيدة مثل مدونة قواعد السلوك الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن توزيع واستخدام مبيدات الآفات.

## 5. إجراءات معالجة الآثار الاجتماعية والبيئية

### 5-1 متطلبات فحص وتصنيف المشاريع الفرعية

سيقدم مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن سلسلة من المشاريع الفرعية خلال فترة تنفيذه. تم تضمين وصف لنوع المشاريع الفرعية في الفصل الثاني من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا. سيتم فحص كل مشروع فرعي لأغراض المخاطر الاجتماعية والبيئية (بما في ذلك مخاطر الصحة والسلامة المهنية) والآثار المترتبة على تطبيق أدوات الفحص الخاصة بمشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية. سيتم الانتهاء من الفحص والتصنيف قبل الموافقة على المشاريع الفرعية وتوقيع الاتفاقية المالية. سيتم تحديث فحص المشاريع الفرعية أيضاً في حالة وجود أي تغييرات كبيرة في تصميم المشروع أو السياق الذي قد يغير بشكل ملموس توصيفه الخاص بالمخاطر الاجتماعية والبيئية.

ينبغي القيام بفحص وتصنيف المشروع الفرعي في المرحلة الأولى من التصميم عندما تتوفر معلومات كافية لهذا الغرض. استناداً إلى الفحص، يتم تصنيف المشروع الفرعي وفقاً لدرجة المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية المحتملة. في بعض الحالات، سيتعين تحديد قابلية تطبيق متطلبات المعايير الاجتماعية والبيئية من خلال تحديد نطاق إضافي أو تقييم أو مراجعة إدارية. ينتج عن عملية الفرز إحدى الفئات الثلاث التالية للمشروع الفرعي المقترح:

- **مخاطر منخفضة:** المشاريع التي تتضمن أنشطة تنطوي على مخاطر ضئيلة أو معدومة ذات آثار اجتماعية أو بيئية سلبية. لا يلزم إجراء مزيد من التقييم للمخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية السلبية المحتملة.
- **مخاطر متوسطة:** يمكن تحديد المشاريع التي تتضمن أنشطة تنطوي على مخاطر وآثار اجتماعية وبيئية سلبية محتملة، والتي تكون محدودة الحجم، بدرجة معقولة من اليقين، ويمكن معالجتها من خلال تطبيق أفضل الممارسات الموحدة وتدابير التخفيف / التحكم ومشاركة أصحاب المصلحة أثناء تنفيذ المشروع. قد تتطلب المشاريع ذات المخاطر المتوسطة إجراء تقييم اجتماعي وبيئي محدود ومراجعة لتحديد كيفية تجنب الآثار المحتملة المحددة في الفحص أو عندما يكون من غير الممكن تجنبها والحد منها وتخفيفها وإدارتها. ينبغي وضع خطة إدارة بيئية واجتماعية خاصة بالموقع (يتم تحديد نطاقها وفقاً لطبيعة المخاطر) لضمان إدارة المخاطر.
- **مخاطر عالية:** المشاريع التي تتضمن أنشطة تنطوي على مخاطر وآثار اجتماعية وبيئية محتملة كبيرة و / أو لا يمكن تداركها (بما في ذلك الصحة والسلامة المهنية) أو التي تثير مخاوف كبيرة بين المجتمعات المحلية والأفراد الذين يحتمل تضررهم كما تم التعبير عنها أثناء عملية إشراك أصحاب المصلحة. قد تنطوي الأنشطة ذات المخاطر العالية على آثار كبيرة على الموارد المادية أو البيولوجية أو الاجتماعية - الاقتصادية أو الثقافية. يتعين إجراء مزيد من تقييم الأثر وسيتم وضع خطة الإدارة البيئية والاجتماعية موضع التنفيذ. تتطلب المشروعات عالية المخاطر إجراءات رقابة مشددة ورصد أوثق ودعم داخلي وخارجي معزز.

يتعين ملاحظة أن المشاريع الفرعية عالية المخاطر سيتم استثنائها من تمويل مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن. في حال تم تحديد مخاطر عالية المستوى أثناء التنفيذ، فإنه سيتم إخطار الإدارة العليا للطرف المسؤول ومدير المشروع في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الفور وسيتم إيقاف الأنشطة ذات الصلة حتى يتم اتخاذ تدابير الإدارة لتقليل مستويات المخاطر.

نتائج الفحص يتم الاسترشاد بها في التقييم النهائي والموافقة على المشروع الفرعي.

يوضح تحليل الفجوات الأولي أن عمليات الفحص من قبل مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية تتوافق عموماً مع متطلبات المعايير الاجتماعية والبيئية، على النحو الموضح أدناه. مع ذلك، فإنه سيتم إجراء تحليل أكثر تفصيلاً للفجوات، وسيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي مع مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية لتحديث عملياتهم الخاصة بالفحص حسب الحاجة لمعالجة الفجوات والاستجابة أيضاً للدروس المستفادة.

### 5-1-1 المشاريع الفرعية لمشروع الأشغال العامة

تم توضيح الإجراء الذي يتبعه مشروع الأشغال العامة لإجراء الفحص وتصنيف المشاريع الفرعية في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لمشروع الأشغال العامة (أنظر الملحق رقم 9). يتم تطبيق قائمة مرجعية لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشاريع الفرعية المتعلقة بمشاريع المدارس والوحدات / المراكز الصحية وخزانات تجميع مياه الأمطار والصرف الصحي المياه الريفية. ينتج عن الفحص أحد التحديدات الثلاثة التالية ويتم توقعه من قبل مهندس مشروع الأشغال العامة والمتخصص البيئي في مشروع الأشغال العامة:

- تحديد عدم وجود أي آثار سلبية
- تحديد أنه قد يكون هناك آثار سلبية ويلزم إجراء مزيد من التحليل
- تحديد الآثار السلبية المحتملة وجميع تدابير التخفيف تم تضمينها في شروط التصميم والعقد

يتم إجراء الفحص الأول أثناء تطبيق معايير الاختيار. سيتم رفض تلك التي لا تستوفي معايير تحسين الظروف البيئية في البداية.

سيتم بعد ذلك تقسيم المشاريع الفرعية إلى مجموعتين: تلك التي لا تنطوي على أي آثار سلبية كبيرة (مخاطر منخفضة) وتلك التي قد يكون لها بعض الآثار (مخاطر متوسطة). لا ينخرط مشروع الأشغال العامة في مشاريع ذات مخاطر عالية في إطار مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن.

يتم الاسترشاد بنتائج الفحص والتصنيف في التقييم النهائي والموافقة على أي مشروع فرعي. سيتم تجميع المشاريع الفرعية في برامج الاستثمار السنوية و / أو الفصلية لتقدمها إلى لجنة الإدارة الداخلية في مشروع الأشغال العامة للموافقة عليها. سيتم تضمين نتائج الفحص الاجتماعي والبيئي في عملية التقديم. سيتم أيضاً تسجيل نتائج الفحص وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية في نظام المعلومات الإدارية.

### 5-1-2 مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية

تم توضيح الإجراء الذي يتبعه الصندوق الاجتماعي للتنمية لإجراء الفحص وتصنيف المشاريع الفرعية في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للصندوق الاجتماعي للتنمية (أنظر الملحق رقم 10). يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بفحص مقترحات المشاريع الفرعية وتصنيف

المشاريع الفرعية في الفئة "أ" و "ب" و "ج"، بشكل مماثل لتصنيف البنك الدولي ومشابه لتصنيف المستويات العالية والمتوسطة والمنخفضة على التوالي وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. يعتمد التصنيف على أهمية الآثار التي تعتمد على نوع وموقع وحساسية وحجم المشروع الفرعي وطبيعة وحجم آثاره البيئية المحتملة. وفقاً لذلك، فإن المشاريع الفرعية من الفئة ج (المخاطر المنخفضة) هي المشاريع التي يُعرف أنها لا تنطوي على أي آثار بيئية واجتماعية سلبية، وبالتالي لن تتطلب المزيد من التقييم أو المتابعة. المشاريع الفرعية من الفئة ب (المخاطر المتوسطة) هي تلك التي من المحتمل أن يكون لها آثار بيئية واجتماعية سلبية محدودة و / أو خاصة بالموقع ويمكن الحد منها / تجنبها / تخفيفها بتنفيذ تدابير تخفيف مناسبة، وهذه المشاريع الفرعية تتطلب القيام بتحديد النطاق وإعداد خطة إدارة بيئية واجتماعية خاصة بكل موقع حسب الحاجة. سيتم استبعاد الفئة أ (المخاطر العالية) من التمويل.

في مرحلة تقديم الاقتراح، يتم تطبيق معايير الاستجابة البيئية والاجتماعية وكذلك تقييم المخاطر المهنية. يتم ذلك عن طريق استخدام النماذج المعدة لكل نوع من أنواع تدخل المشاريع الفرعية من الفئة ب (أنظر إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للصندوق الاجتماعي للتنمية، الملحق رقم 9). يتضمن النموذج أسئلة حاسمة لدراسة مدى استجابة الاقتراح للقضايا البيئية والاجتماعية. الإجابات على الأسئلة تكون إما "نعم" أو "لا". إذا كانت الإجابة على أي من الأسئلة هي "لا"، فسيتم حينها إسقاط الاقتراح أو تغيير الموقع لضمان الاستجابة الكاملة للقضايا البيئية والاجتماعية.

في حال كان المشروع الفرعي يتضمن أكثر من نوع واحد من النشاط، فإنه ينبغي إكمال جميع النماذج ذات الصلة.

في مرحلة التصميم، يتم الانتهاء من إعداد قائمة مرجعية بالآثار البيئية والاجتماعية المتوقعة التي يتعين معالجتها. هذه مرحلة مهمة لأنها ستمهد الطريق لمراحل التنفيذ والتشغيل. سيتم تحديد جميع الآثار البيئية والاجتماعية المتوقعة في هذه المرحلة وسيتم تصميم تدابير التخفيف ودمجها في وثائق تصميم المشاريع الفرعية وعروض المناقصات، خاصة في جدول الكميات بحيث تصبح إلزامية. تتضمن القائمة المرجعية أسئلة حول تدابير التخفيف البيئية والاجتماعية المتوقعة لإدراجها في وثائق المشروع لكل نوع من أنواع التدخل وستكون الإجابة "نعم" أو "لا". إذا كانت الإجابة "لا"، فإنه سيتعين على الاستشاري تبرير ذلك في تقرير التصميم، وكذلك تضمين القائمة المرجعية المكتملة كملحق لتقرير التصميم. يتضمن الملحق رقم 3 الخاص بإطار الإدارة البيئية والاجتماعية للصندوق الاجتماعي للتنمية قائمة مرجعية بالقضايا البيئية والاجتماعية التي سيتعين معالجتها في مرحلة تصميم تدخلات الصندوق الاجتماعي للتنمية.

في حال كان المشروع الفرعي يتضمن أكثر من نوع واحد من النشاط، فإنه ينبغي إكمال جميع القوائم المرجعية ذات الصلة. يعرض الملحق رقم 2 ملخصاً لأنشطة المشروع، والمخاطر وتدابير القياس لكلا الطرفين المسؤولين (الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة).

## 5-2 متطلبات التقييم والإدارة الخاصة بالموقع

سيتم إجراء التقييمات وخطط الإدارة الموجهة والتقييمات وخطط الإدارة الخاصة بالموقع لكل المشاريع الفرعية ذات المخاطر المتوسطة (الفئة ب) بمجرد تحديد أنشطة المشروع / المشاريع الفرعية والمواقع. سيتم إجراء التقييم (التقييمات) بطريقة تتوافق مع اللوائح الوطنية والإجراءات التشغيلية لمشروع الإشعال العامة أو الصندوق الاجتماعي للتنمية والمعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسياسات البنك الدولي الخاصة بالضمانات البيئية والاجتماعية وتؤدي إلى وضع تدابير وخطط إدارة مناسبة لمعالجة المخاطر والآثار المحددة. فيما يتعلق بالمشاريع ذات تدابير إدارة المخاطر التي تم تحديدها بسهولة، فإنه يمكن وضع خطة مبسطة للإدارة البيئية والاجتماعية.



تتطلب المعايير الاجتماعية والبيئية وإجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك سياسة البنك الدولي للضمانات بشأن "التقييم البيئي"، في جميع الحالات، استكمال التقييمات الاجتماعية والبيئية ذات الصلة واعتماد تدابير التخفيف والإدارة المناسبة والإفصاح عنها ومناقشتها مع أصحاب المصلحة قبل تنفيذ أي أنشطة قد تسبب آثاراً اجتماعية وبيئية سلبية. تم تضمين مخطط إرشادي لحطة الإدارة البيئية والاجتماعية في الملحق رقم 4. جميع التقييمات وخطط الإدارة الخاصة بالموقع سيتم إقرارها من قبل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسيتم تسجيلها في نظام المعلومات الإدارية. في الحالات التي يتم فيها تنفيذ أنشطة مماثلة في منطقة معينة، فإنه من الممكن أن يتم تجميع هذه الأنشطة وتضمينها في إطار خطة إدارة بيئية واجتماعية واحدة خاصة بكل موقع. جميع خطط الإدارة البيئية والاجتماعية ستكون متاحة عند الطلب.

## 6. الترتيبات المؤسسية وبناء القدرات

### 6-1 الهيكل الإداري العام والمسؤوليات

#### 6-1-1 البنك الدولي

مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن يحظى بالتمويل من قبل البنك الدولي. تم إنشاء فريق عمل للإدارة العليا للبنك الدولي للإشراف واتخاذ القرارات بشأن المعالجات ذات الصلة بالأنشطة التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. على وجه الخصوص، تتكون مهام / مسؤوليات فريق العمل من التالي: أ) استعراض التقارير المالية المرحلية وتقارير الإنجاز والنتائج التي تقاس بالأهداف والمعايير المتفق عليها عند الموافقة على المشروع؛ ب) تطبيق العملية المتفق عليها للتعامل مع القضايا الخطيرة، بما في ذلك القضايا الاجتماعية والبيئية الهامة؛ ج) استعراض التقارير المرحلية عن الإجراءات المتخذة لمعالجة أي وضع جدي والنتائج التي تم التوصل إليها، بما في ذلك تفاصيل أي استرداد للأموال أو شطب الخسائر؛ د) تطبيق معالجات الوقف والإنهاء وفقاً لأحكام الاتفاقية القانونية، إذا لزم الأمر (أنظر وثيقة البنك الدولي رقم PAD 1797).

يشارك البنك الدولي أيضاً في اجتماعات الاستعراض نصف السنوية (أنظر الفصل 6-1-2) ويتولى مهام الاستعراض الفني.

#### 6-1-2 مجلس إدارة المشروع (اجتماعات الاستعراض نصف السنوية)

يتولى مجلس إدارة المشروع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية) السلطة الإشرافية والاستشارية، ويمثل أعلى هيئة للتنسيق والتوجيه الاستراتيجي والرقابة وضمان الجودة. تسهل الهيئة التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والطرفين المسؤولين (مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية) والبنك الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين لتنفيذ المشروع. يقوم مجلس إدارة المشروع باستعراض والموافقة على خطط العمل السنوية وتوفير التوجيه الاستراتيجي والرقابة واستعراض التقدم المحرز في عملية التنفيذ واستعراض تقارير الإنجاز السردية والمالية. سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعوة مجلس إدارة المشروع إلى الاجتماع على الأقل كل ستة أشهر، وسيترامن ذلك مع توقيت بعثات البنك الدولي للاستعراض الفني.

سيتم تقديم تقرير الإنجاز إلى مجلس إدارة المشروع وأصحاب المصلحة الرئيسيين، والذي يتألف من بيانات الإنجاز التي توضح النتائج المحققة مقابل الأهداف السنوية المحددة مسبقاً على مستوى المخرجات والملخص السنوي لتصنيف جودة المشروع وتحديث المخاطر إلى جانب تدابير التخفيف وأي تقارير خاصة بالتقييم أو تقارير الاستعراض التي تم إعدادها خلال هذه الفترة.

## 6-1-3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سيتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسؤولية عن الإشراف على تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والالتزام به، من خلال العمل بشكل وثيق مع مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية. سيكون إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وخطط الإدارة الموضوعة جزءاً من أي وثيقة من وثائق المناقصة.

سيتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسؤولية عن مراجعة أو تحديث هذه الوثيقة أثناء سير المشروع، بالتشاور مع مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية والبنك الدولي.

### فريق إدارة المشروع

يعمل فريق إدارة المشروع على التأكد من التنفيذ الفعال للأنشطة في الميدان وتخفيف المخاطر وتقديم النتائج في حينها. يتمتع الفريق بتواجد جغرافي في كل من صنعاء وعدن لضمان الشمولية وتقليل الحساسيات السياسية.

مدير المشروع مسؤول عن الإدارة اليومية للمشروع واتخاذ القرارات ذات الصلة به. تتمثل مسؤولية مدير المشروع الرئيسية في التأكد من أن المشروع يولد النتائج المحددة في وثيقة المشروع وفقاً لمعايير الجودة المطلوبة وفي حدود القيود الزمنية والتكلفة المحددة. مدير المشروع مسؤول عن الإشراف على تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإجراءات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية اللازمة.

يتم دعم مدير المشروع من قبل فريق يضم المنسقين الوطنيين وأخصائي رصد وتقييم وموظف الشكاوى والتواصل. نظام المعلومات الإدارية في المراحل النهائية من التطوير لدعم إدارة المشروع، ويشرف عليه فريق البرنامج المعني بالمرونة الاقتصادية والانتعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يتحمل مسؤولية ضمان الجودة الفنية / النوعية وكذلك على جوانب أخرى مثل المالية والموارد البشرية ومراجعة الحسابات والرصد والتقييم (يرجى مراجعة الفصل أدناه). يدعم فريق إدارة المشروع أيضاً خبراء في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمراكز الإقليمية، بما في ذلك خبراء في المعايير الاجتماعية والبيئية.

سيتولى فريق الضمانات في المشروع، بما في ذلك أخصائي الضمانات الدولية وخبراء المعايير الوطنية الاجتماعية والبيئية وخبراء الصحة والسلامة المهنية الوطنيين المسؤولية عن تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأطراف المسؤولة على تحسين معايير وخدمات الصحة الاجتماعية والبيئية والمهنية والمساهمة في تحسين عملية اتخاذ القرارات وفي الاستفادة من الفرص المحتملة مع ضمان تجنب الحد من وتخفيف وإدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية السلبية.

### الإشراف على وضمان المشروع

تتمثل وظيفة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن "ضمان المشروع" في دعم مجلس إدارة المشروع عن طريق القيام بمهام الإشراف والرصد الموضوعية والمستقلة للمشروع. يضمن هذا الدور إدارة واستكمال المؤشرات المناسبة لإدارة المشروع. يجب أن يكون ضمان المشروع مستقلاً عن مدير المشروع، ولذلك فإنه لا يمكن لمجلس إدارة المشروع تفويض أي من مسؤولياته المتعلقة بالضمان إلى مدير المشروع. علاوة على ذلك، يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمان الجودة للمشروع ويكفل الالتزام بسياسات وإجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك المعايير الاجتماعية والبيئية وتنفيذ متطلبات إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا.

يتم الإشراف وضمان الجودة لأغراض مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن من قبل فريق البرنامج المعني بالمرونة الاقتصادية والانتعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يشرف على محافظة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبرامج في اليمن التي تركز على سبل كسب العيش وتقديم الخدمات. سيقوم مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوفير الرقابة المؤسسية والدعم الإداري بما في ذلك التمويل والموارد البشرية ومراجعة الحسابات والاستقصاءات.

#### 6-1-4 الأطراف المسؤولة

أثناء العمليات، الأطراف المسؤولة ستتولى المسؤولية عن تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وستقع على عاتق الموظفين العاملين في المشروع مسؤولية منع أو الحد من الآثار البيئية والاجتماعية.

الأطراف المسؤولة تكون مسؤولة مباشرة أمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفقاً لمذكرة الاتفاقية. ثمة طرفين مسؤولين عن المشروع: مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية. تشمل الأطراف المسؤولة مكاتب المقرات الرئيسية والمكاتب الفرعية ومهندسي المواقع والمشرفين على المواقع والعمال الذين يلعبون أيضاً دوراً في تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. في نهاية الأمر، فإن الأطراف المسؤولة تتحمل المسؤولية عن ضمان تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ضمن حافظة مشاريعها الفرعية وضمان إتاحة جميع الوثائق ذات الصلة وإبلاغها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

سيقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتنفيذ المكونين الفرعيين 1-1 و 1-3 من خلال 185 موظفاً يعملون في المقر الرئيسي في صنعاء وتسعة مكاتب فرعية في جميع أنحاء اليمن. سيقوم مشروع الأشغال العامة بتنفيذ المكون الفرعي 1-2 من خلال موظفيه البالغ عددهم 53 موظفاً في المقر الرئيسي في صنعاء وتسعة مكاتب إقليمية.

الإدارة العليا للأطراف المسؤولة هي المسؤولة في النهاية عن تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية في جميع المشاريع الفرعية التي تعد جزءاً من مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن.

يجب أن تُظهر الإدارة العليا التزامها من خلال: ضمان توافر الموارد الضرورية لإنشاء وتنفيذ والحفاظ على وتحسين تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وتحديد الأدوار وتحديد المسؤوليات والمساءلة وتفويض السلطات وذلك لتسهيل التنفيذ الفعال لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية.

تتحمل الأطراف المسؤولة مسؤولية تطوير وتنفيذ ومراقبة المقاولين.

يجب تعيين واجبات الإدارة البيئية والاجتماعية على وجه التحديد لمناصب معينة مثل مهندس الموقع (الأطراف المسؤولة) ومدير الموقع (المقاولين)، ويجب أن يكونوا حاصلين على التدريب في مجال إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية وأن تكون لديهم قنوات مباشرة للوصول والإبلاغ إلى معظم مستويات الإدارة العليا. بعض واجبات مهندس / مدير الموقع تشمل:

- تنظيم وإجراء برامج التدريب، بما في ذلك التدريب التمهيدي لجميع العمال في الموقع
- تنظيم المعلومات المراد نقلها من الإدارة إلى العمال، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمقاولين من الباطن
- توفير وتنفيذ تدابير الإدارة البيئية والاجتماعية، بما في ذلك تدابير الصحة والسلامة المهنية

- استقصاء ومراجعة ظروف وأسباب المخاطر البيئية والاجتماعية لإسداء المشورة للإدارة العليا بشأن التدابير الوقائية والمشاركة في التخطيط السابق لاختيار المواقع.

التخطيط والتنظيم الجيدين في كل موقع عمل وإسناد مسؤولية واضحة **لمشرفي المواقع** يُعد أمراً أساسياً لإدارة المخاطر والسلامة أثناء البناء. "المشرف" هنا يُقصد به المستوى الأول من الإشراف، والذي يُطلق عليه تسميات مختلفة في الموقع مثل "رئيس العمال - فورمان"، "الأسطى" وما إلى ذلك. يحتاج كل مشرف إلى الدعم المباشر من إدارة الموقع ويسعى، ضمن مجال اختصاصه، إلى التأكد من التالي:

- أن ظروف العمل والمعدات آمنة
- يتم فحص تدابير السلامة وإدارة المخاطر في مكان العمل بانتظام
- تتم إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة بفعالية والاستجابة لها بسرعة إذا ظهرت مشاكل غير متوقعة
- تم تدريب العمال بشكل مناسب على العمل الذي يتوقع منهم القيام به
- تم تنفيذ تدابير الإدارة الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك تدابير السلامة في مكان العمل
- تم اعتماد أفضل الحلول باستخدام الموارد والمهارات المتاحة
- أن معدات الحماية الشخصية اللازمة متوفرة ويتم استخدامها

يتطلب جعل موقع العمل آمناً إجراء عمليات تفتيش منتظمة وتوفير الوسائل اللازمة لاتخاذ التدابير العلاجية. يتيح تدريب **العمال** التعرف على المخاطر الكامنة وكيف يمكنهم التغلب عليها. سيتم تعريف العمال بالطريقة الآمنة لإنجاز العمل. يجب إشراك العمال مباشرة، من خلال ما يلي:

- "جلسة الإحاطة بصندوق العدة"، وهي عبارة عن جلسة مدتها خمس إلى عشر دقائق مع المشرف قبل مباشرة أي مهمة، تمنح العمال والمشرف فرصة للتحدث عن المخاطر الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك المشاكل المتعلقة بالسلامة التي من المحتمل مواجهتها و الحلول المحتملة لتلك المشاكل. هذا النشاط سهل التنفيذ وقد يمنع وقوع حادث خطير أو مشكلة خطيرة
- "فحص السلامة"، وهو فحص من قبل العمال بأن بيئة العمل آمنة قبل بدء أي عملية قد تتيح لهم اتخاذ إجراءات علاجية لتصحيح وضع غير آمن يمكن أن يعرضهم لاحقاً أو يعرض أي عامل آخر أو المجتمع المحلي المحيط للخطر.

### 6-1-5 الراصدين من الطرف الثالث

تقوم جهة الرصد من طرف ثالث بتقديم تقاريرها مباشرة إلى مدير المشروع في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتعمل بالتعاون الوثيق مع أخصائي رصد وتقييم المشروع ومع الأطراف المسؤولة عن تنفيذ المشروع. تقوم جهة الرصد من طرف ثالث بتقديم الدعم إلى فريق إدارة المشروع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتزويد مجلس إدارة المشروع وأصحاب المصلحة الآخرين بوسائل أفضل للتعلم من الخبرة الميدانية وتحسين تقديم الخدمات إلى المجتمع والتخطيط وتخصيص الموارد وإظهار النتائج. من المتوقع أن تقوم جهة الرصد من طرف ثالث بتزويد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقارير فصلية.

ستشمل قوالب التقارير / القوائم المرجعية رصد المخاطر الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك رصد تنفيذ تدابير الإدارة المتفق عليها.

## 6-2 بناء القدرات والتدريب

تتحمل الأطراف المسؤولة مسؤولية ضمان وجود أنظمة بما يتيح للموظفين ذوي الصلة والمقاولين وغيرهم من العمال أن يكونوا على علم بالمتطلبات البيئية والاجتماعية لتنفيذ المشروع، بما في ذلك إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. أضرار أصحاب المصلحة في المشروع إلى أن بناء القدرات والتدريب يجب أن يحظى بالأولوية.

سيحضر جميع موظفي المشروع تدريبات تمهيدية أولية حول متطلبات إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ذات الصلة، بما في ذلك متطلبات الصحة والسلامة والبيئة والتراث الثقافي.

سيتم إجراء التدريب بشكل مستمر. سيتم تنفيذ البرامج التالية لبناء القدرات والتدريب:

- بناء قدرات الإدارة العليا للمقر الرئيسي والمكاتب الفرعية (بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): التوعية بالمتطلبات والعناصر التنظيمية الأساسية والمتطلبات والعناصر الأخرى اللازمة لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية للمساعدة في فهم أهمية الإدارة الاجتماعية والبيئية من مرحلة التصميم وحتى التنفيذ. من الضروري أن تواصل القوى العاملة المدربة التدريب وبناء القدرات في مؤسساتها عن طريق العمل كخبراء مثل هذه التدريبات.
- بناء قدرات مهندسي الموقع / المشرفين على الموقع حول متطلبات إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (بقيادة الأطراف المسؤولة وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): التوعية بالمخاطر الاجتماعية والبيئية المحددة وتدابير الإدارة للسيطرة عليها حسب ما ينطبق على أنشطة المشروع وبناء قدراتهم على القيام بأنشطة المراقبة والإشراف في هذا المجال.
- تدريب وتوعية العمال بما في ذلك العمال المتعاقدين والعمالة المحلية (بقيادة الأطراف المسؤولة): سوف يتلقى جميع العمال المشاركين في أي نشاط مع احتمال التسبب في ضرر اجتماعي و / أو بيئي خطيراً تدريباً خاصاً بالمهام المحددة لضمان تنفيذ تدابير الإدارة الخاصة بكل موقع.

يجب أن يأخذ إجراء التدريب في الاعتبار المستويات المتفاوتة للمسؤولية والقدرة والمهارات اللغوية ومحو الأمية والتعرض للخطر.

يجب على الأطراف المسؤولة ضمان أن الأشخاص الخاضعين لمسؤوليتها الذين يؤديون المهام المتعلقة بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية يتمتعون بالكفاءة من حيث التعليم أو التدريب أو الخبرة المناسبة، وأنها تحتفظ بالسجلات ذات الصلة. ينبغي أن يتضمن كل مشروع فرعي بند في الميزانية للتدريب لضمان قدرات ومهارات العمال لتنفيذ تدابير إدارة المخاطر.

## 7. إشراك الأطراف المعنية والإفصاح عن المعلومات

### 7-1 مبادئ المشاركة الهادفة والفعالة والواعية للأطراف المعنية

سيضمن مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة والأطراف المسفولة فيه المشاركة الهادفة والفعالة والواعية للأطراف المعنية في تصميم وتنفيذ جميع المشاريع الفرعية. الجهات الفاعلة ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية وغيرها من الأطراف المعنية الرئيسيين هم شركاء مهمون في إنجاز المشاريع والنهوض بالتنمية المستدامة.

تدعم مشاركة الأطراف المعنية تطوير علاقات قوية وبناءة وسريعة الاستجابة ذات أهمية حاسمة للتصميم والتنفيذ السليم للمشروع. تعزز المشاركة الفعالة للأطراف المعنية قبول المشروع وملكيته وتعزز الاستدامة الاجتماعية والبيئية وفوائد التدخلات المدعومة. إنه هدف في حد ذاته - دعم حقوق المواطنين وغيرهم في المشاركة في القرارات التي قد تؤثر عليهم - وكذلك وسيلة فعالة لتحقيق نتائج المشروع، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحكم الديمقراطي، وحماية البيئة، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، ومنع وحل النزاعات.

سوف تنطوي مشاركة الأطراف المعنية الفعالة والهادفة على الخصائص التالية:

- أن تكون خالية من التلاعب الخارجي، والتدخل، والإكراه، والترهيب.
- أن تكون شاملة ومستجيبة لكافة الفئات العمرية والنوع الاجتماعي.
- مناسبة ثقافياً ومصممة لاختيارات اللغة الأنسب وعمليات صنع القرار لكل مجموعة من الأطراف المعنية المحددة، بما في ذلك الفئات المحرومة أو المهمشة.
- مبنية على إفصاح مسبق ومزمن لمعلومات كافية ومفهومة ويمكن الوصول إليها، بما في ذلك مسودات الوثائق والخطط.
- أن تدرج في وقت مبكر من عملية تصميم المشروع، وتستمر تكراراً طوال دورة المشروع، وتعديلها مع ظهور المخاطر والآثار.
- تحدد المخاطر الاجتماعية والبيئية والآثار الضارة والتدابير والإجراءات المقترحة للتصدي لها.
- تسعى إلى تمكين الأطراف المعنية، وخاصة الفئات المهمشة، وتمكين مشاركة جميع وجهات النظر ذات الصلة للأشخاص المتضررين وغيرهم من المستفيدين في عمليات صنع القرار، مثل أهداف المشروع وتصميمه، وتدابير التخفيف، ومشاركة فوائد التنمية والفرص، وقضايا التنفيذ.
- موثقة بتقارير ووثائق في شكل يسهل الوصول إليه للمشاركين، لا سيما التدابير المتخذة لتجنب أو تقليل المخاطر على المستفيدين من المشروع أو تقليل آثارها.
- متوافقة مع واجبات الدول والتزاماتها بموجب القانون الدولي.

### 7-2 الإفصاح عن المعلومات

يشير الإفصاح عن المعلومات إلى توفير معلومات مزمنة يسهل الوصول إليها فيما يتعلق بالمشروع وتأثيراته الاجتماعية والبيئية المحتملة على الأطراف المعنية من أجل تسهيل مشاركتهم الفعالة والبناءة والواعية في تصميم المشروع وتنفيذه. تحتاج الأطراف الفاعلة الوصول إلى معلومات المشروع والمشاريع الفرعية ذات الصلة من أجل فهم الفرص والمخاطر المحتملة المتعلقة بالمشروع والمشاركة في التصميم والتنفيذ.

بالإضافة إلى الحصول على المعلومات العامة للمشروع، تحتاج الأطراف الفاعلة إلى الوصول إلى تقارير الفحص ومسودات التقييمات والخطط الإدارية وصيغها النهائية. وينبغي الإفصاح عن هذه المعلومات في الوقت المحدد وفي موقع يسهل الوصول إليه وبصيغة وبلغة يفهمها الأشخاص المتأثرون والأطراف المعنية الأخرى. تم توضيح عناصر الإفصاح الفعال هذه بإيجاز فيما يلي:

- الإفصاح المزمّن (في الوقت المناسب): ينبغي تقديم معلومات عن الآثار الاجتماعية والبيئية المحتملة المتعلقة بالمشروع وتدابير التخفيف / الإجراءات الإدارية قبل اتخاذ القرارات. ينبغي تقديم مسودات الفحص والتقييمات وخطط الإدارة مسبقاً كجزء من عملية التشاور مع الأطراف المعنية. في جميع الحالات، يجب الإفصاح عن مسودات الفحص والتقييمات والخطط الإدارية وصيغها النهائية والتشاور بشأنها قبل تنفيذ الأنشطة التي قد تؤدي إلى آثار اجتماعية وبيئية ضارة محتملة.
- المعلومات التي يمكن الوصول إليها: تحتاج الأطراف المعنية أن يكونوا قادرين على الوصول بسهولة إلى المعلومات المتعلقة بالتقييمات وخطط الإدارة. بينما قد تفرض المتطلبات التنظيمية المحلية توافر تقييمات بيئية في المكاتب الحكومية، فقد لا يكون ذلك كافياً لضمان أن الأطراف المعنية المحلية يمكنهم الوصول إلى المعلومات. قد يلزم النظر في وسائل النشر الأخرى، مثل النشر على المواقع الإلكترونية أو الاجتماعات العامة أو المجالس المحلية أو المنظمات أو الصحافة الورقية أو التقارير التلفزيونية والإذاعية أو النشرات أو العروض المحلية أو البريد المباشر.
- الشكل واللغة المناسبان: تحتاج المعلومات أن تكون بشكل ولغة مفهومة بسهولة ومصممة خصيصاً لمجموعة الأطراف المعنية. قد يلزم ترجمة المعلومات الموجزة المستمدة من التقييمات وخطط الإدارة وتقديمها بوسائل مختلفة (على سبيل المثال، مكتوبة أو شفوية). مستوى التفاصيل التقنية واللغات واللهجات المحلية ومستويات الإلمام بالقراءة والكتابة وأدوار النساء والرجال والطرق المحلية لنشر المعلومات هي اعتبارات مهمة في استنباط أشكال الإفصاح المناسبة. قد لا يكون الطلب العام عن وثائق المشروع شكلاً مناسباً لمشاركة المعلومات والسؤال عن المدخلات. بدلاً من ذلك، قد تحتاج إلى تقديم المواد بطريقة سياقية، مثل عرض الخيارات بمعلومات وأسئلة رئيسية مصممة للحصول على ردود الأفعال. ينبغي استخدام نماذج استباقية مناسبة من الإفصاح خارج نطاق نشر المعلومات على شبكة الإنترنت. وقد يشمل ذلك البث الإذاعي والكتيبات والمنشورات المجتمعية والرسائل النصية القصيرة والعروض التقديمية الشفوية... الخ، كما أنه من الأهمية بمكان ضمان وضع طرق اتصال مناسبة للوصول إلى الفئات المهمشة والمحرومة.

إن عملية إشراك الأطراف المعنية هي لحظة ممتازة للحصول منهم على أنواع المعلومات التي يريدونها ويحتاجونها والصيغ واللغات والآليات الأنسب للنشر.

تحتوي المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على متطلبات الإفصاح عن تقارير الفحص؛ مسودات التقييم والخطط الإدارية الاجتماعية والبيئية وصيغها النهائية؛ وأي تقارير رقابية اجتماعية وبيئية مطلوبة. لمزيد من التفاصيل حول إشراك الأطراف المعنية ومتطلبات الإفصاح عن المعلومات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يرجى الرجوع إلى إرشادات البرنامج الإنمائي [INDP Guidance on Stakeholder Engagement](#) الملحق 3.

### 7-3 أنظمة مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة في مجال إشراك الأطراف المعنية والإفصاح عن المعلومات

تتطلب المشاركة الواعية للأطراف المعنية من قبل مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية للمشاركة في تدخلات المشروع من قبل المجتمعات والأفراد. تتضمن إجراءات التشغيل القياسية لكلا الطرفين المسؤولين إجراءات لمشاركة المجتمع والأطراف المعنية في دورات المشروع الخاصة بهم كمكون رئيسي في تحديد المشروع وتصميمه وتنفيذه، باعتبارهم مكون رئيسي لاستراتيجية مستدامة طويلة الأجل للعمليات والصيانة.

يتم إنشاء لجان مجتمعية في بداية المشروع في مرحلة التحديد والتصميم وتلعب دوراً رئيسياً في دعم الفرق الميدانية، وتسهيل التنفيذ واستدامة أصول المجتمع التي يتم إنشاؤها من خلال مشاريع فرعية، بعد إغلاق المشروع. وللحفاظ على مشاركة المجتمع وإشراكه، تتضمن المشروعات الفرعية أحكاماً لإنشاء لجان المجتمع هذه وتوفير الموارد للتدريب كلما دعت الحاجة.

تحدد مبادئ تحديد دورة المشروع الفرعي وتطويره وإدارته مشاركة المجتمعات من البداية في مراحل الاختيار والتصميم، وحتى إغلاق المشروع.

لإشراك المجتمعات المحلية والحد من المخاطر المحتملة من الصراعات بين الأطراف المعنية على المشاريع الفرعية تم تطوير معيار اختبار دقيق من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأطراف المستولة. مع وضع مجموعة موضوعية من المعايير، ومؤشر الاستغاثة الوطني المستند إلى البيانات، فإن المجتمعات مدعوة أيضاً للمشاركة على المستوى المحلي للمشاركة في تحديد أولويات المشاريع المجتمعية وتحديد المستفيدين.

يجب أن تلي المشروعات الفرعية الاحتياجات الأساسية وفقاً لاحتياجات الفقر والخدمة المقدمة في المؤشرات الوطنية. تعطى الأولوية للمجتمعات الأفقر. بالإضافة إلى البيانات المقدمة من خلال المؤشرات الوطنية، تتم استشارة المجموعات المجتمعية لتحديد من سيستفيد من المشاريع الفرعية، وبهذه الطريقة تشارك الأطراف المعنية بنفسها في اختيار وإقرار من يستفيد من المشاريع الفرعية.

بالإضافة إلى ذلك، تشمل بعض الإجراءات المساهمة المالية من قبل المستفيدين، بما يتناسب مع إمكانياتهم. يُنظر إلى هذه المساهمة على أنها عنصر ضروري لمشاركة الأطراف المعنية، وتوفر ضماناً للاستدامة في المستقبل من خلال تشغيل المشاريع الفرعية وصيانتها وتهدف إلى تعزيز الالتزام الثابت بالمشاركة الفعالة للمستفيدين.

تشمل كلتا المؤسستين أحكام تعميم مراعاة النوع الاجتماعي كوسيلة لضمان مشاركة جميع الأطراف المعنية على قدم المساواة في المشاريع الفرعية وتوفير الفرص لتحسين مشاركة المرأة في صنع القرار كما هو مبين في القسم أعلاه بشأن آثار المشروع والمخاطر، قسم النوع الاجتماعي.

علاوة على ذلك، وفقاً لنهج مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة في تعزيز سبل العيش والاقتصاد المحلي، في المشروعات الفرعية التي تستخدم التعاقد المجتمعي، وتوفير الأعمال المدنية ومواد البناء، واستئجار المعدات ووسائل النقل والعمال المهرة، تنفذ من قبل المجتمعات نفسها.



يساعد وكيل الرقابة الخارجي (الطرف الثالث) أيضاً في التأكد من ان الأطراف المعنية تم استشارتها ويراقب مستوى رضاهم عن مشروع الاستجابة للارزمات الطارئة بما في ذلك معايير اختيار المشروع الفرعي. لقد تحققت مسوحات وكيل الرقابة الخارجي (الطرف الثالث) من تنفيذ التدخلات المخطط لها، والالتزام بإجراءات التنفيذ المتفق عليها، ونوعية التدخلات المنفذة، والمستفيدين، ورضا المجتمع عن مختلف جوانب تدخلات المشروع وآثاره على المستفيدين والمجتمعات المستهدفة. تتم مقابلة الشباب والرجال والنساء، بشكل منفصل لتمكين المشاركين المهمين من المشاركة الفعالة. من الأمثلة التي قدمها تقرير وكيل المراقبة الخارجي (الطرف الثالث) (انظر تقرير TPMA من أبريل إلى يونيو 2018) أن تدخلات النقد مقابل العمل كان مرضياً للغاية للمستفيدين في جوانب مختلفة بما في ذلك وجود المشروع بنسبة (98.5 بالمائة) واختيار المستفيدين بنسبة (98 بالمائة).

ومع ذلك، أشارت مشاورات الأطراف المعنية في إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية إلى الحاجة إلى تعزيز مشاركة الأطراف المعنية بشكل مستمر، حيث يتم الجمع بين الأطراف المختلفة بشكل أكثر انتظاماً كشركاء حقيقيين للمساعدة في تحديد حلول للتحديات التي يواجهها المشروع. سيظل إشراك الأطراف من أولويات المشروع وسيستمر شركاء المشروع في استكشاف وسائل جديدة وفعالة للوفاء بهذا الالتزام. وينبغي أن يتضمن كل مشروع فرعي بند ميزانية لإشراك الأطراف المعنية وتدريبهم.

## 8. آلية معالجة التظلمات

### 8-1 آلية التظلم على مستوى المشروع

أثناء تصميم وبناء وتنفيذ أي مشروع فرعي، يتعرض شخص أو مجموعة من الناس لضرر محتمل، بشكل مباشر أو غير مباشر بسبب أنشطة المشروع. يمكن أن تكون التظلمات التي قد تنشأ مرتبطة بالقضايا الاجتماعية مثل معايير الأهلية والاستحقاقات، وتعطيل الخدمات، وفقدان سبل العيش المؤقتة أو الدائمة وغيرها من القضايا الاجتماعية والثقافية. قد تتعلق التظلمات أيضاً بالقضايا البيئية مثل التوليد المفرط للأتربة أو الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية بسبب الاهتزازات المرتبطة بالبناء أو نقل المواد الخام أو الضوضاء أو الازدحام المروري أو انخفاض جودة أو كمية موارد المياه السطحية / الخاصة / العامة خلال إعادة تأهيل الري، أو الأضرار التي تلحق بالحدائق المنزلية والأراضي الزراعية، الخ.

في حالة ظهور مثل هذا الموقف، يجب أن تكون هناك آلية يمكن من خلالها للأطراف المتضررة حل هذه المشكلات بطريقة ودية مع موظفي المشروع بطريقة فعالة وغير متحيزة وشفافة وفي الوقت المناسب وفعالة من حيث التكلفة. ولتحقيق هذا الهدف، تم تضمين آلية معالجة التظلمات في إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية لهذا المشروع.

آلية معالجة التظلمات:

- أ- توفر عملية شرعية تسمح ببناء الثقة بين مجموعات الأطراف المعنية وتؤكد لهم أنه سيتم تقييم مخاوفهم بطريقة عادلة وشفافة؛
- ب- تتيح الوصول السهل والمبسط لآلية معالجة التظلمات لجميع الأطراف المعنية وتقديم المساعدة الكافية لأولئك الذين ربما واجهوا عوائق في الماضي ليكونوا قادرين على إظهار مخاوفهم؛
- ت- توفر إجراءات واضحة ومعروفة لكل مرحلة من مراحل عملية آلية معالجة التظلمات، وتوفر الوضوح حول أنواع النتائج المتاحة للأفراد والجماعات؛
- ث- تضمن معاملة عادلة لجميع الأفراد والجماعات المعنية والمظلومين من خلال نهج رسمي متماسك يكون منصفاً ومستنيراً ومحترماً للقلق والشكاوى و / أو التظلمات؛

- ج- توفر نهجًا شفافًا، من خلال إبقاء أي فرد / مجموعة متضررة على علم بالتقدم المحرز في شكاوهم، والمعلومات التي تم استخدامها عند تقييم شكاوهم ومعلومات حول الآليات التي سيتم استخدامها لمعالجتها؛ و
- ح- تمكن من التعلم المستمر والتحسينات لآلية معالجة التظلمات. من خلال التقييم المستمر، قد تقلل الدروس المستفادة من الشكاوى والتظلمات المحتملة.

ستكون آلية معالجة التظلمات شاملة ومستجيبة لجميع فئات النوع الاجتماعي وجميع الفئات العمرية وتعالج العوائق المحتملة أمام الوصول إلى النساء والمسنين والمعوقين والشباب وغيرهم من الفئات المهمشة حسبما يكون ذلك مناسباً للمشروع. لن تكون آلية معالجة التظلمات معوقاً أمام الوصول إلى المعالجات القضائية أو الإدارية المناسبة، حيث إنهما قد تكون ذات صلة أو قابلة للتطبيق وستكون متاحة بسهولة لجميع الأطراف المعنية دون أي تكلفة وبدون أي عقاب.

يجب الإبلاغ عن معلومات حول آلية معالجة التظلمات وكيفية تقديم شكاوى و / أو تظلم أثناء عملية إشراك الأطراف المعنية وأن يتم وضعها في أماكن بارزة لإتاحة المعلومات عنها لكافة الأطراف المعنية الرئيسيين.

يمكن تلقي جميع الشكاوى و / أو التظلمات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والبيئية إما شفهيًا (إلى الموظفين الميدانيين) أو عبر الهاتف أو في صندوق الشكاوى أو بالكتابة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مشروع الأشغال العامة أو الصندوق الاجتماعي للتنمية. إن أحد الأجزاء الرئيسية في آلية معالجة التظلمات هو متطلب قيام فريق إدارة المشروع ومقاول البناء بالاحتفاظ بسجل للشكاوى و / أو التظلمات الواردة في مكاتب موقع المشروع المعنية، بما في ذلك شكاوى العمال. سيتم تسجيل المعلومات التالية:

- أ- وقت وتاريخ وطبيعة الاستعلام والشواغل والشكاوى و / أو التظلمات؛
- ب- نوع الاتصال (مثل الهاتف أو الرسالة أو الاتصال الشخصي)؛
- ت- الاسم وعنوان الاتصال ورقم الاتصال؛
- ث- الرد والمراجعة التي تم إجراؤها كنتيجة للاستعلام والشواغل والشكاوى و / أو المظالم؛ و
- ج- الإجراءات المتخذة واسم الشخص الذي يتخذ الإجراءات.

تتم إدارة معالجة التظلمات للمشروع بواسطة مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية، الذين لديهم آلية للتظلم. سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الأطراف المسئولة لتقييم فعالية آلية معالجة التظلمات المالية والعمل على معالجة القدرات وإمكانية الوصول والشفافية والفجوات... الخ.

تقارير رقابة الطرف الثالث ومشاورات الأطراف المعنية لإطار الإدارة الاجتماعية والبيئية تثير قضايا نقص الوعي لدى الأشخاص المتضررين من آلية معالجة التظلمات وكيفية الوصول إليها. لذلك، سيتم بذل جهود خاصة لتعزيز الاتصالات المستمرة والتواصل بشأن آلية معالجة التظلمات.

## 8-2 آلية المساءلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بالإضافة إلى آليات معالجة التظلمات على مستوى المشروع وعلى المستوى الوطني، يتمتع أصحاب الشكاوى بخيار الوصول إلى آلية المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع وظائف كلاً من الالتزام والتظلم. و وحدة التحقق البيئية الاجتماعية تحقق في مزاعم بأن

معايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإجراء الفحص أو الالتزامات الاجتماعية والبيئية الأخرى من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لا يتم تنفيذها على نحو كاف، وأن الضرر قد يمس الناس أو البيئة. تقع وحدة الالتزام الاجتماعي والبيئي في مكتب التدقيق والتحقيقات ويديرها موظف رئيسي للالتزامات. مراجعة الالتزام متاحة لأي مجتمع أو فرد لديه مخاوف بشأن آثار برنامج أو مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إن وحدة الالتزام الاجتماعي والبيئي مكلفة بإجراء تحقيق مستقل ونزيه في الطلبات الصالحة المقدمة من الأشخاص المتأثرين محلياً، والإبلاغ عن نتائجها وتوصياتها علناً.

توفر آلية استجابة الأطراف المعنية فرصة للناس المتأثرين محلياً للعمل مع الأطراف المعنية الآخر لحل المخاوف والشكاوى و / أو التظلمات حول الآثار الاجتماعية والبيئية لمشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تهدف آلية استجابة الأطراف المعنية إلى استكمال المشاركة المسبقة للأطراف المعنية والمطلوبة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه المنفذين طوال دورة المشروع. قد تطلب المجتمعات والأفراد عملية آلية استجابة للأطراف المعنية عندما يستخدمون القنوات القياسية لإدارة المشروع وضمان الجودة وليسوا راضين عن الاستجابة (في هذه الحالة آلية معالجة التظلمات على مستوى المشروع). عند تقديم آلية استجابة للطرف المعني صالحة، ستعمل جهات التنسيق التابعة للبرنامج الإنمائي على المستويات القطرية والإقليمية وعلى مستوى المقر الرئيسي مع الأطراف المعنية والأطراف المسؤولة على معالجة الشواغل وحلها. قم بزيارة [www.undp.org/secu-srm](http://www.undp.org/secu-srm) لمزيد من التفاصيل.

### 8-3 هيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي

تتوفر أيضاً لجنة التفتيش التابعة للبنك الدولي للأشخاص المتضررين. تعد هيئة التفتيش آلية مستقلة لتقديم الشكاوى للأشخاص والمجتمعات الذين يعتقدون أنهم تأثروا سلباً أو من المحتمل أن يتأثروا بمشروع ممول من البنك الدولي. أنشئ مجلس المديرين التنفيذيين هيئة التفتيش في عام 1993 لضمان وصول الناس إلى هيئة مستقلة للتعبير عن مخاوفهم والسعي للحصول على المساعدة.

الفريق هيئة محايدة لتقصي الحقائق، مستقلة عن إدارة وموظفي البنك الدولي، تقدم تقاريرها مباشرة إلى المجلس. تهدف عملية التفتيش إلى تعزيز المساءلة في البنك الدولي، وإعطاء الأشخاص المتضررين صوتاً أكبر في الأنشطة التي يدعمها البنك الدولي والتي تؤثر على حقوقهم ومصالحهم، وتعزز سبل المعالجة عند الضرورة. ([www.inspectionpanel.org](http://www.inspectionpanel.org))

## 9. المتابعة والتقارير والتقييم لتنفيذ إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية

ستتم مراجعة إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية وإجراءاته بشكل منتظم وبشكل مستمر من قبل موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية. الهدف من ذلك هو تحديث إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية ليعكس المعرفة المكتسبة أثناء تنفيذ/وتسليم المشروع ويعكس المعرفة الجديدة.

سيتم إجراء التعديلات على إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية إذا:

- كان هناك تغييرات ذات صلة بالظروف الاجتماعية والبيئية أو ممارسات الإدارة المقبولة عموماً؛ أو
- تحديد المخاطر الاجتماعية والبيئية الجديدة أو غير المحددة سابقاً؛ أو
- إذا كانت المعلومات المستقاة من أساليب مراقبة المشروع ومراقبته تشير إلى أن تدابير الرقابة الحالية تتطلب التعديل حتى تكون فعالة؛ أو
- أن هناك تغييرات في التشريعات ذات الصلة بالمشروع؛ أو

- أن هناك طلب مقدم من السلطة التنظيمية المختصة.

عند إجراء تحديث، يجب أن يكون جميع موظفي الموقع على دراية بالمراجعة في أقرب وقت ممكن، على سبيل المثال من خلال اجتماع غير رسمي أو عبر إخطار مكتوب.

سيقوم مدير المشروع بمراقبة التنفيذ الشامل لإطار الإدارة الاجتماعية والبيئية، وعلى الأخص ما يلي:

1. إعداد نماذج مزممة للفحص البيئي والاجتماعي لجميع المشاريع الفرعية (قائمة المشاريع الفرعية حسب فئة المخاطر حسب التاريخ)
2. إعداد وتصفية مزممة لتقييمات الأثر الاجتماعي والبيئي للمشروع الفرعي وخطط الإدارة الاجتماعية والبيئية، حسب الحاجة (قائمة الأدوات مع التواريخ)
3. مراقبة تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، بما في ذلك رصد تدابير التخفيف ومراقبة الأداء البيئي والاجتماعي للمقاولين (المؤشرات)
4. تدريب موظفي المشروع والشركاء المنفذين والمقاولين (قائمة الأشخاص والتواريخ والأماكن)

سيقوم مدير المشروع بإعداد:

1. تقارير نصف سنوية تلخص نتائج المراقبة، لتضمينها في اجتماعات المراجعة نصف السنوية للمشروع
2. تقييم سنوي لجميع أنشطة الرصد البيئي والاجتماعي، والتي سيتم تقديمها إلى البنك الدولي كجزء من التقارير الشاملة لتنفيذ المشروع
3. سيتم مشاركة تقارير المراقبة والتدقيق مع البنك الدولي.

## 9-1 نظام المعلومات الإدارية

يوجد لدى كل من مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية نظام معلومات الإدارة المعمول به لتسجيل معلومات المشروع ونتائج المراقبة. يوفر نظام المعلومات الإدارية آلية مهمة لتتبع المعلومات حول تطبيق الحماية البيئية والاجتماعية. سيتم إجراء مراجعة لتحديد الفرص المتاحة لتعزيز عناصر الحماية البيئية والاجتماعية في نظام المعلومات الإدارية.

## 9-2 الرصد الذاتي وإعداد التقارير للمشاريع الفرعية

بالنسبة لأنشطة البناء، سيكون الطرف المسئول / مشرف الموقع مسئولاً عن عمليات التفتيش اليومية (مثل عمليات التفتيش البيئية، الصحة والسلامة المهنية) لموقع البناء.

ستكون الأطراف المسئولة مسؤولة عن الالتزام اليومي لإطار الإدارة الاجتماعية والبيئية في موقع المشروع المحدد. تحتفظ الأطراف المسئولة بجميع السجلات الإدارية والاجتماعية والبيئية وتحفظها، بما في ذلك سجل الشكاوى والحوادث مع سجلات أي تدابير تتخذ للتخفيف من سبب الشكاوى أو الحوادث (انظر الأقسام أدناه بشأن الإبلاغ عن الحوادث والشكاوى).

## 9-2-1 الإبلاغ عن ا ادث البيئي والاجتماعي والصحة والسلامة المهنية

يجب تسجيل أي حوادث، بما في ذلك عدم الالتزام لإجراءات الإدارة الاجتماعية والبيئية، باستخدام سجل الحوادث والتفاصيل التي تم إدخالها في السجل. في حال وقوع أي حادث أو ضرر محتمل أو ضرر اجتماعي و / أو بيئي كبير، يجب على المشرف على الموقع / المسئول المعين إخطار الإدارة العليا للطرف المسئول ومدير مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز 48 ساعة. سوف يضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً إبلاغ البنك الدولي بحوادث كبيرة خلال 48 ساعة. يجب على الطرف المسئول وقف العمل حتى يتم الانتهاء من المعالجة وفقاً لموافقة مدير المشروع.

## 9-2-2 قوائم التفتيش اليومية والأسبوعية

من المقرر استكمال قائمة مراجعة اجتماعية وبيئية يومية (بما في ذلك قضايا الصحة والسلامة المهنية) لمواقع العمل النشطة ذات المخاطر المتوسطة من قبل المشرف على الموقع / المسئول المعين ويتم الاحتفاظ بها في سجل. من المقرر استكمال قائمة تدقيق اجتماعية وبيئية أسبوعية وستتضمن إشارة إلى أي مشكلات التي تم تحديدها في قوائم المراجعة اليومية التي يكملها مشرف الموقع أو الشخص المعين. يجب إرسال قائمة التحقق المكتملة إلى مهندس الموقع للمراجعة والمتابعة إذا تم تحديد أي مشكلات.

## 9-2-3 الإجراءات التصحيحية

يجب ملاحظة أي عمليات عدم مطابقة لإطار الإدارة الاجتماعية البيئية في عمليات التفتيش الاجتماعية والبيئية الأسبوعية وتسجيلها في السجل. بناءً على شدة عدم المطابقة، يجوز لمشرف الموقع / المسئول المعين تحديد إجراء تصحيحي في تقرير تفتيش الموقع الأسبوعي. سيتم تتبع تقدم جميع الإجراءات التصحيحية باستخدام السجل. يجب إبلاغ الإدارة العليا للأطراف المسؤولة ومدير مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة بأي حالات عدم مطابقة وحول قضية الإجراءات التصحيحية.

## 9-2-4 التدقيق والمراجعة

سيتم تعيين خبير استشاري لإجراء التزام صحي وبيئي واجتماعي ومهني سنوي ومراجعة الأداء من قبل كل من مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية. يتم إعطاء الاستشاري قائمة بجميع المشروعات الفرعية، وسيقوم باختيار المشروعات الفرعية بشكل عشوائي لتتم مراجعتها، والتي ينبغي أن تشمل جميع القطاعات والبرامج، في مراحل مختلفة من دورة المشروع الفرعي بما في ذلك التصميم، قيد التنفيذ، والمراحل المكتملة، ومع مختلف أنواع / مستويات الخطر. ستشمل المراجعة مراجعة مكتبية / مراجعة ومراجعة ميدانية. ونتيجة لذلك، سيقوم الاستشاري بإعداد تقرير مراجعة الحسابات وعرضها على الإدارة. سيتم إرسال الملخص التنفيذي لتقرير التدقيق إلى الجهات المانحة بينما سيتم توزيع التقرير المفصل على جميع فروع الطرف المسئول ومدير مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتصحيح الانحرافات وتعلم الدروس.

## 9-3 الرصد والإبلاغ من الطرف الثالث للمشروع الفرعي

من المتوقع أن توفر رقابة الطرف الثالث منظوراً مستقلاً وتوسع نطاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال. ستقوم رقابة الطرف الثالث بمراقبة أنشطة طرفين مسئولين تم تحديدهما (الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة) بتمويل من المشروع. من المتوقع أن ترور رقابة الطرف الثالث مواقع المشروع كل ثلاثة أشهر بناءً على منهجية أخذ العينات.

سيتم إدراج مراقبة المخاطر البيئية والاجتماعية وتنفيذ تدابير الإدارة في قوالب وتقارير مراقبة الطرف الثالث.

## 9-4 خطة الرصد والمراقبة

الجدول 3. ملخص الرصد والإبلاغ وتقييم الأنشطة لإطار الإدارة الاجتماعية والبيئية

نشاط الرصد	الغرض / الإجراء	الجدول الزمني	العمل المتوقع	الأدوار والمسؤوليات
التقييم السنوي	أن يضمن تحديث "مجلس المشروع" على تنفيذ إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية والقضايا والدروس المستفادة.	سنويا	القيام بتضمين تقارير حول تنفيذ إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية في الوثائق المعدة لاجتماعات المراجعة نصف السنوية	مدير مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة (بناءً على تقارير رقابة الطرف الثالث والتقارير الذاتية للمشاريع الفرعية والزيارات الميدانية)
المراجعة السنوية والتدقيق	يتم تحديد القضايا والدروس المستفادة المتعلقة بتنفيذ إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية لدعم التنفيذ الشامل للمشروع	سنويا	توظيف خبير استشاري لإجراء مراجعة وتدقيق محفظة مشروع الاستجابة للازمات الطارئة لكل من مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية	مشروع الأشغال العامة، الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
تقارير نصف سنوية (لاجتماعات المراجعة نصف السنوية)	ضمان تحديث "مجلس المشروع" على تنفيذ إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية والقضايا والدروس المستفادة.	نصف سنوي	القيام بتضمين تقارير حول تنفيذ إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية في الوثائق المعدة لاجتماعات المراجعة نصف السنوية	مدير مشروع الاستجابة للازمات الطارئة (بناءً على تقارير الطرف الثالث والتقارير الذاتية للمشاريع الفرعية والزيارات الميدانية)
الرصد الفصلي	مراجعة نوعية وكمية لاختيار المشاريع، والمشاركة مع الأطراف المعنية المحليين. تحديد أي مخاطر اجتماعية وبيئية جديدة ومراقبة تنفيذ خطط الإدارة الخاصة بالموقع.	فصلية (ربع سنوية)	تطبيق منهجية رقابة الطرف الثالث، لتشمل النظر في المخاطر الصحية والبيئية والاجتماعية وإدارتها	فريق مشروع الرقابة من الطرف الثالث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
زيارات ميدانية	القيام بزيارات ميدانية للمشروعات الفرعية للتحقق من الموقع والتأكد من التنفيذ الفعال، بما في ذلك تنفيذ إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية	دورية	ضمان تحديد المخاطر وإدارتها بشكل مناسب. إذا تم تحديد مخاطر جديدة، سيتم تحديث خطة الفحص والإدارة.	فريق إدارة مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
التعلم	سيتم الحصول على المعرفة والممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بإدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية بشكل منتظم، وكذلك يتم الحصول عليها بنشاط من المشروعات والشركاء الآخرين وإدماجها في المشروع.	على الأقل سنويا	يتم انتقاء الدروس ذات الصلة من قبل فريق المشروع وتستخدم لإبلاغ قرارات الإدارة.	فريق إدارة مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الأدوار والمسؤوليات	العمل المتوقع	الجدول الزمني	الغرض / الإجراء	نشاط الرصد
برنامج إدارة مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	سيتم مناقشة بيانات الأداء والمخاطر والدروس والجودة من قبل مجلس المشروع واستخدامها لإجراء تصحيحات الدورة التدريبية.	على الأقل سنويا	المراجعة الداخلية للبيانات والأدلة من جميع إجراءات الرصد لإثراء عملية صنع القرار.	مراجعة وتعديل الأنشطة والنهج حسب الضرورة
فريق إدارة مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	دمج التقدم في عناصر إدارة المخاطر، بما في ذلك إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية	سنويًا، وفي نهاية المشروع (التقرير النهائي)	كجزء من التقرير المرحلي الذي سيقدم إلى مجلس المشروع والأطراف المعنية الرئيسيين، سيتم تضمين التحليل والتحديث والتوصيات لإدارة المخاطر.	تقارير تقدم المشروع
الأطراف المسؤولة (مشرفو الموقع)	استكمال قوائم المراجعة الخاصة بعمليات تفتيش الموقع (تشمل المخاطر والأخطار الاجتماعية والبيئية والمهنية)	يوميًا وأسبوعيًا	ضمان التعرف المبكر على المخاطر المحتملة وحلها	تفتيش الموقع

# الملحق 1: مراجعة المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشروع الاستجابة للأزمات الطارئة في اليمن

معلومات المشروع	
1. عنوان المشروع	مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة في اليمن
2. رقم المشروع	00097850
3. الموقع (العالمي/ الإقليمي/ القطري)	صنعاء، الجمهورية اليمنية

## الجزء أ: دمج المبادئ الأساسية لتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية

<b>السؤال الأول: كيف يقوم المشروع بدمج المبادئ الأساسية بهدف تعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية؟</b>
<b>صف بإيجاز أدناه كيف يقوم المشروع بتعميم النهج القائم على حقوق الإنسان.</b>
يتبنى المشروع مبادئ المسائلة وسيادة القانون، والمشاركة والمساواة وعدم التمييز القائم على النوع أو العمر أو الدين أو الرؤى السياسية أو الانتماء لأحد أطراف الأزمة القائمة، أو المنشأ الاجتماعي أو الجغرافي أو الميلاد أو غير ذلك. وسوف يحرص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجود مشاركة فاعلة ومؤثرة من الأطراف المعنية في تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة. كما أن المشروع يؤسس آلية مخصصة للتظلمات وقدرة على ضمان أن يتحمل منفذو العمل المسؤولية تجاه أصحاب الحق فيما يخص الإجراءات المنفذة ضمن المشروع.
<b>صف بإيجاز أدناه كيف سيحسن المشروع مساواة النوع الاجتماعي وتمكين المرأة</b>
يدرك المشروع الأثر السلبي الذي تتسبب به الأزمة الحالية في اليمن على النساء إضافة إلى المهام الجديدة التي تلتقى على عاتقهن مثل تولى مسؤولية رعاية الأسرة أو البحث عن مصادر للدخل. وسوف يستهدف المشروع النساء بشكل مباشر (بنسبة 30% على الأقل) لدعم فرص حصولهن على مصادر الدخل والإسهام في تقديم الخدمات المجتمعية ومتطلبات المعيشة من خلال النقد مقابل العمل والنقد مقابل الخدمات ومن خلال تمويل مخصص (يصل إلى 15% من ميزانية المشروع) لمعالجة حالات سوء التغذية الحاد والوخيم لدى النساء الحوامل والمرضعات (والأطفال) عبر تقديم المساعدات المالية (تستلمها الأمهات) وتيسير حصول الأسر المتضررة على خدمات التغذية.
<b>صف بإيجاز أدناه كيف يقوم المشروع لتعميم الاستدامة البيئية</b>
سيتم وضع إطار للإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع، وسيضمن ذلك تطبيق معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية من أجل المساعدة على تخفيف الآثار المحتملة ذات السلبية العالية على الجانب البيئي والاجتماعي، بحيث يتم تطبيق تلك المعايير في مراحل اختيار ووضع أولويات وتنفيذ المشاريع الفرعية على المستوى المجتمعي والتي سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مراقبتها بشكل وثيق لملاحظة أي آثار بيئية أو اجتماعية سلبية وضمان الالتزام بالضوابط عبر رقابة من طرف خارجي. انظر إطار الإدارة البيئية والاجتماعية.

## الجزء ب: كشف وإدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية

السؤال الثاني: ما هي المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة؟	السؤال الثالث: ما هو مستوى خطورة المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة؟	ما هي الإجراءات التقييمية والإدارية المتخذة و/ أو المطلوبة لمعالجة المخاطر المحتملة للمخاطر ذات الخطورة المتوسطة والمرتفعة؟
وصف الخطر	الأثر والاحتمالية (1-5)	وصف الإجراءات التقييمية والإدارة حسب المبدأ في وصف المشروع. إذا كان مطلوباً عمل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أو التقييم الاستراتيجي البيئي والاجتماعي فينبغي أن ينظر التقييم في جميع الآثار والمخاطر المحتملة.
يوجد احتمال أن يؤدي المشروع إلى مفارقة أزمات و/ أو مخاطر نشوء مظاهر عنف بين الأفراد والمجتمعات المتأثرة بالمشروع	الأثر = 3 الاحتمالية = 4	يمكن أن يخلق سياق الأزمة توترات اجتماعية أثناء تنفيذ المشروع بسبب أولويات المشاريع الفرعية ومواقع التنفيذ ومعايير اختيار المشاركين. ومن ضمن التدابير التي سيتم تنفيذها إيجاد تعريف واضح لمعايير الاستهداف والاختيار بناء على البيانات المرفوعة من مجموعات الأمم المتحدة، والإعداد والتنفيذ المشترك للمشاريع الفرعية مع المجتمعات والأطراف المعنية، وكذلك
	الخطورة (منخفضة، متوسطة، مرتفعة)	تعليقات
	متوسطة	



ما هي الإجراءات التقييمية والإدارية المتخذة و/ أو المطلوبة لمعالجة المخاطر المحتملة (للمخاطر ذات الخطورة المتوسطة والمرتفعة)؟	السؤال الثالث: ما هو مستوى خطورة المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة؟		السؤال الثاني: ما هي المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة؟
وصف الإجراءات التقييمية والإدارة حسب المبين في وصف المشروع. إذا كان مطلوباً عمل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أو التقييم الاستراتيجي البيئي والاجتماعي فينبغي أن ينظر التقييم في جميع الآثار والمخاطر المحتملة.	تعليقات	الخطورة (منخفضة، متوسطة، مرتفعة)	وصف الخطر
<p>التواصل المنتظم مع المجتمعات والأطراف المحلية، ووضع آلية للاستجابة للتظلمات والشكاوى ومعالجتها من أجل ضمان التعامل الفوري مع الشكاوى، وأيضاً الكشف العام عن أسباب رفض أي مشروع فرعي إن حدث ذلك وذلك لزيادة الشفافية. إضافة إلى ما سبق سيكون لدى المشروع استراتيجية تواصل تشتمل على التشاور مع النظراء الحكوميين وإشراك المواطنين والتواصل العام. ويتم تنفيذ المشروع بواسطة الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة وكلاهما يعمل بشكل مستقل نسبياً عن الحكومة.</p> <p>وستقوم هيئة ضبط الجودة بمتابعة الوضع عن قرب وبمنهجية منظمة من أجل ضمان تحقيق المشروع لأهدافه ضمن الإطار الزمني المتفق عليه.</p>			
<p>قام مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة بتعميم اعتبارات النوع الاجتماعي ضمن منهجية المشروع لمعالجة مساواة النوع الاجتماعي عند تحديد المشروع واختيار الموقع والإدارة والإشراف.</p> <p>يستهدف المشروع النساء بشكل مباشر (بنسبة 30% على الأقل) لدعم فرص حصولهن على مصادر الدخل والإسهام في تقديم الخدمات المجتمعية ومتطلبات المعيشة من خلال النقد مقابل العمل والنقد مقابل الخدمات ومن خلال تمويل محصص (بصل إلى 15% من ميزانية المشروع) لمعالجة حالات سوء التغذية الحاد والوخيم لدى النساء الحوامل والمرضعات (والأطفال) عبر تقديم المساعدات المالية (تستلمها الأمهات) وتيسير حصول الأسر المتضررة على خدمات التغذية.</p>		متوسطة	<p>قد يتسبب المشروع في إعادة توليد مظاهر التمييز ضد المرأة قيماً على النوع الاجتماعي، وخاصة فيما يخص المشاركة في التصميم والتنفيذ أو الحصول على الفرص والمزايا.</p>
<p>يطبق مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة منهجاً وقائياً فيما يخص استخدام وتطوير وإدارة المواطن البيئية الطبيعية، وخدمات النظم البيئية لتلك المواطن، والموارد الطبيعية الحية. ويتمثل أحد أهم أجزاء عملية التقييم الاجتماعي والبيئي في تحديد ومعالجة الآثار المباشرة وغير المباشرة على الموارد الطبيعية، وخدمات التنوع الحيوي والنظام البيئي في منطقة المشروع. وسيتم في عملية التقييم أخذ الأمور التالية بعين الاعتبار: (1) مخاطر فقدان المواطن البيئية والأنواع، والتدهور والانقسام والأنواع الغريبة الدخيلة، والإفراط في الاستغلال، والتغيرات الهيدرولوجية، وتحميل المغذيات، والتلوث. (2) القيم المختلفة (مثل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية) المرتبطة بخدمات التنوع الحيوي والنظام البيئي لدى المجتمعات المحتمل تأثرها. وسيتم تقييم الآثار المحتملة المترتبة. ويجب التنبيه للآثار المتعلقة بالمشروع الواقعة في</p>	<p>على الرغم من أن المشاريع محدودة النطاق بطبيعتها إلا أن الآثار المترتبة الناتجة عن تقديم الدعم للمجتمعات قد يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الأنظمة البيئية مما قد يتسبب في آثار سلبية على تقديم خدمات النظم البيئية والتنوع الحيوي.</p> <p>ستتوفر المزيد من المعلومات بعد اكتمال تنفيذ الفحص لمشاريع فرعية أخرى من حيث معرفة مدى الآثار</p>	متوسطة	<p>قد يتسبب مجال الزراعة والمواشي محدود النطاق في آثار سلبية على المواطن البيئية (المعدلة والطبيعية والطارئة) و/ أو النظم البيئية وخدماتها (عبر فقدان المواطن البيئية على سبيل المثال أو التحول أو التدهور أو التجزئة أو التغيرات الهيدرولوجية) وستشمل الأنشطة: إدارة الري/ قنوات المياه، إعادة تأهيل الأراضي الزراعية، إعادة تأهيل البنية التحتية للري الزراعي، والبنية التحتية الزراعية، وتوفير المدخلات الزراعية، ودعم إجراءات المواشي. وتشمل أنشطة المواشي إنشاء مساحات وغير ذلك.</p>

ما هي الإجراءات التقييمية والإدارية المتخذة و/ أو المطلوبة لمعالجة المخاطر المحتملة (للمخاطر ذات الخطورة المتوسطة والمرتفعة)؟	السؤال الثالث: ما هو مستوى خطورة المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة؟		السؤال الثاني: ما هي المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة؟
وصف الإجراءات التقييمية والإدارة حسب المبين في وصف المشروع. إذا كان مطلوباً عمل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أو التقييم الاستراتيجي البيئي والاجتماعي فينبغي أن ينظر التقييم في جميع الآثار والمخاطر المحتملة.	تعليقات	الخطورة (منخفضة، متوسطة، مرتفعة)	وصف الخطر
النواحي المحتمل تأثرها. ستتم إدارة الموارد الطبيعية بأسلوب يعتمد على الاستدامة، ويشمل ذلك حماية التنوع الحيوي ومقدرة دعم الحياة للأنظمة البيئية للهواء والماء والتربة. كما تضمن الإدارة المستدامة التشاور السليم مع الأشخاص المعتمدين على تلك الموارد، وكذلك حصول النساء والرجال على فرص متساوية للمشاركة في التطوير، وأيضاً التوزيع المتساوي للفوائد المحققة.	المتوقعة والإجراءات الإدارية المطلوبة.		
سوف يستهدف المشروع الصيادين الحرفيين الذين يستعملون قوارب صغيرة مزودة بمحرك بتول أي أنها لا تستخدم في المياه العميقة ولا تتم المخاطرة بزيادة حمولة الصيد. وسيراقب المشروع بحرص أنشطة الصيادين خلال فترة التنفيذ. سيتم تزويد بعض الصيادين بمعدات العثور على الأسماك من أجل تسريع عملية البحث عن الأسماك وبالتالي التوفير في استهلاك الوقود. وحيث أن الصيادين المستهدفين يعملون على قوارب صغيرة ويستخدمون أساليب صيد تقليدية فإن ذلك يقلل من مخاطر أن تؤدي معدات العثور على الأسماك إلى رفع مستويات الصيد فوق المستويات المعقولة. كما سيعمل المشروع مع جمعيات الصيد المسؤولة عن ضمان الالتزام ببروتوكولات الصيد وذلك لحماية الثروة السمكية وتنظيم الضوابط الموسمية للصيد. سيتم تنفيذ المشروع بالتوافق مع حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الخاصة بالمعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي من ضمنها إدارة الصيد. وسيتم الترويج لمفهوم الصيد المستدام والمسؤول عبر هذه الشراكة. وسيعمل المشروع عبر الدعم المباشر للصيادين على تحسين المعيشة المجتمعية والتدريب على الجودة واستدامة الموارد لتشمل تقليل المخلفات.		منخفضة	الأثر = 1 الاحتمالية = 3 يشتمل المشروع على إنتاج و/ أو حصاد الأسماك أو كائنات بحرية أخرى
يهدف المشروع إلى إعادة تأهيل أو نشاء مصادر مياه بواقع 500,000 متر مكعب (بما في ذلك مستجمعات المياه والخزانات وصيانة موارد المياه النظيفة، الخ) وكل هذا يعد ضيق النطاق نسبياً. في حالة ضخ الآبار هناك حاجة لمراقبة مستوى المياه من أجل ضبط الضخ وتجنب السحب أكثر من معدل عودة المياه (توازن المياه). وعلى العموم يتوقع أن تكون المخاطر المرتبطة بهذا الأمر ضيقة النطاق وقابلة للمعالجة الفورية. ويجب أن تكون هناك خطط إدارة جاهزة للموقع.	يقوم المشروع بإعادة تأهيل مصادر المياه الموجودة على نطاق ضيق، ولن يقوم بإنشاء نقاط جديدة أو بنية تحتية جديدة لاحتواء أو استخراج المياه.	متوسطة	الأثر = 3 الاحتمالية = 3 يشتمل المشروع على استخراج أو تحويل أو احتواء مياه سطحية أو جوفية
ستتم دراسة المشاريع الفرعية المقترحة وتقييمها في مواجهة		متوسطة	الأثر = 3 يمكن أن تكون المخارج المحتملة للمشروع



ما هي الإجراءات التقييمية والإدارية المتخذة و/ أو المطلوبة لمعالجة المخاطر المحتملة (للمخاطر ذات الخطورة المتوسطة والمرتفعة)؟	السؤال الثالث: ما هو مستوى خطورة المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة؟		السؤال الثاني: ما هي المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة؟
وصف الإجراءات التقييمية والإدارة حسب المبين في وصف المشروع. إذا كان مطلوباً عمل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أو التقييم الاستراتيجي البيئي والاجتماعي فينبغي أن ينظر التقييم في جميع الآثار والمخاطر المحتملة.	تعليقات	الخطورة (منخفضة، متوسطة، مرتفعة)	وصف الخطر
<p>مخاطر التغيرات المناخية والآثار الناتجة عنها. وسيحرص مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة على التحقق من حالة وملائمة المعلومات المناخية ذات العلاقة. فإذا تم اكتشاف مخاطر محتملة كبيرة سيكون مطلوباً تنفيذ عمليات تقييم إضافية للتأكد من مستوى الضعف والآثار المحتملة واتخاذ تدابير لتجنب المخاطر وتخفيفها، بما في ذلك النظر في بدائل لتخفيف المخاطر المحتملة. ويمكن أن تركز عملية تقييم مخاطر التغيرات المناخية على الأمور التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الاستدامة طويلة المدى لمخرجات المشروع بسبب تغيرات مناخية محتملة. وسيشمل ذلك تحديد المكونات الحساسة أو الضعيفة في مواجهة التغيرات المناخية المحتملة.</li> <li>- مخاطر أن يؤدي المشروع إلى زيادة التعرض للتغيرات المناخية. لا بد من تقييم مكونات المشروع في مواجهة زيادات غير متوقعة في الضعف أمام التغيرات المناخية.</li> <li>- المخاطر الاجتماعية والتوعية والعمرية المحتملة بناء على الآثار المختلفة للتغيرات المناخية.</li> </ul>			<p>حساسية أو ضعيفة أمام بعض الآثار المحتملة للتغير المناخي. تتمتع اليمن بمناخ شبه جاف وهي معرضة بشكل كبير للآثار الناتجة عن التغيرات المناخية مثل الجفاف والفيضانات القوية وتغير موسم الأمطار وزيادة حالات وقوع العواصف وارتفاع مستوى مياه البحر. وتشير مصادر إلى أن أهم الموارد المعرضة للضغط هي: المياه والزراعة والمناطق الساحلية. وتعتبر شحة المياه المتعلقة بفترات الجفاف الطويلة والتبخّر ونضوب الآبار والأمطار القوية (التي تسبب في فيضانات ويمكن أن تدمر المحاصيل) من أبرز المشاكل الموجودة.</p> <p>سوف تكون أنشطة مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة المتعلقة بالزراعة (بما في ذلك الزراعة والمواشي) والصيد والمياه (الري وحفظ المياه) أكثر الأنشطة حساسية وتأثراً بالآثار الناتجة عن التغيرات المناخية.</p> <p>إذا لم يكن هناك اعتماد على نظام معلومات ملائم لمخاطر التغيرات المناخية وتدابير إدارتها قد تؤدي بعض أنشطة المشروع الهادفة إلى زيادة توفر المياه إلى نتائج عكسية وحصول نضوب موارد المياه الجوفية أو تحويل بعض الموارد لصالح مجتمعات على حساب أخرى.</p>
<p>تعد مخاطر الصحة والسلامة المهنية ذات أولوية لدى مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة. وقد تم وضع إطار عمل ومجموعة أدوات للصحة والسلامة المهنية وينبغي أن يتم تنفيذه على مستوى المشاريع الفرعية. ويعتبر هذا تكميلاً للتدابير المتخذة من جانب مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية عبر تنفيذ أدلتهم التشغيلية. لمزيد من التفاصيل انظر إطار عمل الصحة والسلامة البيئية.</p> <p>قد تشمل الآثار المحتملة عدم كفاية معايير السلامة المتبعة في عمليات إنشاء/ إعادة تأهيل البنى التحتية محدودة النطاق، و/ أو عدم إزالة مخلفات البناء بشكل كامل بعد انتهاء المشروع. كما قد تظهر مشاكل متعلقة بالسلامة ناتجة عن الأزمة الجارية والإجراءات الأمنية القائمة بسببها. ستتم مراقبة مخاطر الصحة والسلامة المهنية والرفع بآية</p>	<p>يتم تنفيذ المشروع عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة اللذان سينفذان مشاريع إعادة تأهيل البنى التحتية (محدودة النطاق) وفقاً للأدلة التشغيلية الخاصة بما والمعتمدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن ضمنها معايير السلامة. وسيحرص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على متابعة التنفيذ عبر أطراف خارجية متعاقد معها ومن</p>	<p>متوسطة</p>	<p>الأثر = 3 الاحتمالية = 3</p> <p>عوامل إنشاء المشروع وتشغيله قد تسبب مخاطر محتملة في جانب السلامة للمجتمعات المحلية والعمالين.</p>

ما هي الإجراءات التقييمية والإدارية المتخذة و / أو المطلوبة لمعالجة المخاطر المحتملة (للمخاطر ذات الخطورة المتوسطة والمرتفعة)؟	السؤال الثالث: ما هو مستوى خطورة المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة؟		السؤال الثاني: ما هي المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة؟
وصف الإجراءات التقييمية والإدارة حسب المبين في وصف المشروع. إذا كان مطلوباً عمل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أو التقييم الاستراتيجي البيئي والاجتماعي. فينبغي أن ينظر التقييم في جميع الآثار والمخاطر المحتملة.	تعليقات	الخطورة (منخفضة، متوسطة، مرتفعة)	وصف الخطر
حوادث تتعلق بما.	خلال المشاورات مع الشركاء.		
<p>يتم تنفيذ المشروع عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة اللذان سينفذان مشاريع إعادة تأهيل البنى التحتية (محدودة النطاق) وفقاً للأدلة التشغيلية الخاصة بهما وإطار عمل الإدارة الاجتماعية والبيئية ومن ضمنها معايير السلامة. وسيحرص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على متابعة التنفيذ عبر أطراف خارجية متعاقد معها ومن خلال المشاورات المنتظمة مع الشركاء.</p> <p>يهدف المشروع إلى دعم عمليات إعادة إنشاء/ إعادة تأهيل البنية التحتية المجتمعية (مثل الفصول الدراسية المتضررة، والبنى التحتية محدودة النطاق للوقاية من الفيضانات، الخ). وسيتم تخفيف أثر هذه الأضرار بفضل الخبرة الطويلة التي يملكها مشروع الأشغال العامة والتي تتجاوز 20 عاماً في إدارة آثار المشاريع بنجاح حسب ما يذكره الدليل التشغيلي الخاص بالمشروع (المعتمد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) والذي يحتوي على معايير واضحة لإعادة تأهيل البنى التحتية محدودة النطاق من أجل تحديد وإزالة ومعالجة مخاطر السلامة المحتملة، والمراقبة الميدانية من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما في ذلك الأطراف الخارجية المتعاقد معها.</p>		متوسطة	<p>الأثر = 4 الاحتمالية = 2</p> <p>حصول خلل في العوامل الهيكلية والبنائية للمشروع يمثل خطراً على المجتمعات والعاملين (مثل انهيار مبنى أو بنية تحتية)</p>
<p>تم وضع تدابير إدارية ملائمة إضافة إلى إعداد نظام تصنيف تفصيلي للمخاطر من أجل تحديد المخاطر على مستوى المشاريع الفرعية حتى تكون هناك قدرة على إيقاف تنفيذ المشاريع مؤقتاً إلى أن يتم تنفيذ تدابير إدارية مناسبة. وإضافة إلى ذلك تم التعاقد مع استشاري متخصص ليقوم بإعداد خطط إدارية وقوائم تدقيق الفحص وضمان التكرار المستمر لعمليات المتابعة الميدانية. كما تم تعزيز الدعم للأطراف المسؤولة من خلال التدريب والمتابعة وتقييم القدرات. ويحتوي تقرير إطار عمل الصحة والسلامة المهنية على نتائج التدابير المتخذة من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث يبرز التقرير كلاً من النتائج المذكورة والتدابير الإدارية الجاري تنفيذها.</p>		متوسطة	<p>الأثر = 4 الاحتمالية = 2</p> <p>مخاطر محتملة على صحة وسلامة المجتمع بسبب نقل وتخزين واستخدام و / أو التخلص من المواد الخطرة (مثل المتفجرات والوقود وغيرها من المواد الكيماوية أثناء البناء والتشغيل).</p>
<p>ينبغي وضع ومتابعة تنفيذ خطة للوقاية من التلوث في حال كان هناك احتمالية لوجود تلوث في المنطقة.</p> <p>سوف تعمل المشاريع الفرعية على تجنب ضيخ مواد ملوثة أو الحد من والتحكم بكثافة وحجم الضيخ في الحالات التي يكون فيها حتمياً. وينطبق هذا على ضيخ الملوثات للهواء أو المياه أو الأرض بسبب ظروف روتينية أو غير روتينية أو عارضة.</p>		منخفضة	<p>الأثر = 2 الاحتمالية = 1</p> <p>احتمالية زيادة المخاطر الصحية (من نواقل الأمراض المائية أو غيرها أو الأمراض المنقولة أو حالات العدوى القابلة للانتقال).</p> <p>سوف يدعم المشروع بناء و / أو إعادة تأهيل الحفر للمراحيض، وأنظمة الصرف الصحي، وتوفير المدخلات الزراعية والتي قد تشمل مبيدات الآفات، ودعم مراكز الرعاية</p>

ما هي الإجراءات التقييمية والإدارية المتخذة و/ أو المطلوبة لمعالجة المخاطر المحتملة (للمخاطر ذات الخطورة المتوسطة والمرتفعة)؟	السؤال الثالث: ما هو مستوى خطورة المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة؟		السؤال الثاني: ما هي المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة؟
وصف الإجراءات التقييمية والإدارة حسب المبين في وصف المشروع. إذا كان مطلوباً عمل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أو التقييم الاستراتيجي البيئي والاجتماعي فينبغي أن ينظر التقييم في جميع الآثار والمخاطر المحتملة.	تعليقات	الخطورة (منخفضة، متوسطة، مرتفعة)	وصف الخطر
<p>يتم تنفيذ واستخدام تقنيات وممارسات دولية جيدة للوقاية من التلوث أثناء فترة عمل المشروع. وسيتم تصميم التقنيات والممارسات المنفذة للتوافق مع المخاطر المرتبطة بطبيعة المشروع.</p>			<p>الصحية الصغيرة من ناحية البنية التحتية أو الخدمات، وتنظيف المساحات العامة التي يمكن أن يكون فيها مخلفات صلبة، وتنظيف المجاري التي قد يكون فيها إفرازات ونفايات خطرة.</p>
<p>ينبغي وضع ومتابعة تنفيذ خطة خاصة بالموقع للوقاية من التلوث في حال كان هناك احتمالية لوجود تلوث في المنطقة.</p> <p>سوف تعمل المشاريع الفرعية على تجنب ضخ مواد ملوثة أو الحد من والتحكم بكثافة وحجم الضخ في الحالات التي يكون فيها حتمياً. وينطبق هذا على ضخ الملوثات للهواء أو المياه أو الأرض بسبب ظروف روتينية أو غير روتينية أو عارضة.</p> <p>يتم تنفيذ واستخدام تقنيات وممارسات دولية جيدة للوقاية من التلوث أثناء فترة عمل المشروع. وسيتم تصميم التقنيات والممارسات المنفذة للتوافق مع المخاطر المرتبطة بطبيعة المشروع.</p>		منخفضة	<p>الآثر = 2 الاحتمالية 1 =</p> <p>احتمالية تسبب أنشطة في وقوع تلوث على المستوى المحلي.</p> <p>سوف يدعم المشروع بناء و/ أو إعادة تأهيل الحفر للمراحيض، وأنظمة الصرف الصحي، وتوفير المدخلات الزراعية والتي قد تشمل مبيدات الآفات، ودعم مراكز الرعاية الصحية الصغيرة من ناحية البنية التحتية أو الخدمات، وتنظيف المساحات العامة التي يمكن أن يكون فيها مخلفات صلبة، وتنظيف المجاري التي قد يكون فيها إفرازات ونفايات خطرة. والهدف هو الحد من تلوث الهواء والماء والضوضاء قدر الإمكان.</p>
<p>استخدام مبيدات الآفات وإدارتها: في حال وجود أي مشاريع تحتوي على أنشطة مكافحة الآفات سيحرص التقييم الاجتماعي والبيئي على أن تكون أنشطة المبيدات المتصلة بمشروع الاستجابة للأزمات قائمة على منهجيات متكاملة مع السعي إلى تقليل الاعتماد على المبيدات الكيماوية المركبة. وسيرافق برنامج الإدارة المتكاملة للآفات / نواقل الأمراض وجود تنسيق في استخدام المبيدات والاستفادة من المعلومات البيئية وذلك إلى جانب الأساليب القائمة لمكافحة الآفات/ نواقل الأمراض ومنها الممارسات الثقافية والوسائل الحيوية والعضوية ثم الكيماوية كحل أخير للقضاء على مستويات لا يمكن التعامل معها من أضرار الآفات. وسيتم اختيار المبيدات قليلة السمية على البشر والتي يعرف بفعاليتها ضد الأنواع المستهدفة مع محدودية الأثر على الأنواع الأخرى والبيئة المحيطة. ومن المفترض أن يتم الحد من المخاطر الصحية والبيئية المرتبطة بمكافحة الآفات من خلال تقديم الدعم حسب الحاجة لتطوير القدرة المؤسسية من أجل تنظيم ومراقبة توزيع واستخدام المبيدات وتعزيز تطبيق المكافحة المتكاملة للآفات.</p> <p>عند تنفيذ أنشطة مكافحة الآفات في مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة لن يتم استخدام المنتجات المصنفة تحت</p>		منخفضة	<p>الآثر = 2 الاحتمالية 1 =</p> <p>قد يتضمن المشروع رش مبيدات يمكن أن يكون لها أثر سلبي على البيئة أو الصحة البشرية.</p>

ما هي الإجراءات التقييمية والإدارية المتخذة و/ أو المطلوبة لمعالجة المخاطر المحتملة (للمخاطر ذات الخطورة المتوسطة والمرتفعة)؟	السؤال الثالث: ما هو مستوى خطورة المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة؟		السؤال الثاني: ما هي المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة؟	
وصف الإجراءات التقييمية والإدارة حسب المبين في وصف المشروع. إذا كان مطلوباً عمل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أو التقييم الاستراتيجي البيئي والاجتماعي فينبغي أن ينظر التقييم في جميع الآثار والمخاطر المحتملة.	تعليقات	الخطورة (منخفضة، متوسطة، مرتفعة)	الأثر والاحتمالية (1-5)	وصف الخطر
<p>درجة la (شديد الخطورة) و lb (نسبة خطورة مرتفعة) حسب نظام تصنيف منظمة الصحة العالمية للمبيدات حسب الخطورة. كما لن يتم استخدام المبيدات المصنفة في الدرجة 2 (متوسط الخطورة) إذا كانت الجهة المسؤولة عن التنفيذ تفتقر للقيود المطلوبة على استخدام هذه الكيماويات أو المرافق أو التخزين أو الاستخدام أو التخلص من المبيدات بالشكل المناسب، أو في الحالات التي يكون فيها احتمال وصول أفراد غير مدربين لتلك المبيدات. وسيكون استخدام وتخزين وتطبيق والتخلص من المبيدات قائماً على المعايير الدولية للاستخدام السليم مثل مدونة سلوك منظمة الغذاء والزراعة الخاصة بتوزيع واستخدام المبيدات.</p>				
<p>سيعمل مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة على تجنب و/ أو التقليل من الآثار على الإرث الثقافي وذلك من خلال الاعتماد على تصميم وتنفيذ بديل للمشروع. وقد لا تتعارض الآثار الناتجة عن أنشطة المشروع بما في ذلك تدابير الحد منها مع التشريعات الوطنية أو التزاماتها بموجب المعاهدات والاتفاقات الدولية ذات الصلة.</p> <p>في الحالات التي يصعب فيها تجنب الآثار السلبية سيتم تحديد تدابير تخفيف ملائمة وإدراجها ضمن عملية التقييم الاجتماعي والبيئي. وفي الحالات التي تصل فيها الآثار إلى مرحلة خطيرة ينبغي وضع خطة لإدارة الموروثات الثقافية لتكون جزءاً من خطة الإدارة الاجتماعية والبيئية.</p> <p>وبالنسبة للمشاريع التي يحتمل أن تتسبب في آثار سلبية، سيقوم خبراء مستقلون ومؤهلون بتقييم الآثار المحتملة الناتجة عن المشروع على الموروث الثقافي. وسيتم التقييم عبر وسائل من ضمنها الاستطلاعات الميدانية والمشاورات الهادفة مع الأطراف المعنية ليكون ذلك جزءاً من خطة التقييم الاجتماعي والبيئي.</p> <p>وللعلم فإن الصندوق الاجتماعي للتنمية يمتلك نظام لضمان الجودة خاص بالتدخلات التي تتعلق بالموروثات الثقافية إضافة إلى وحدة مستقلة تختص بالموروث الثقافي. يتولى عدد من الخبراء المتخصصين إدارة وإشراف عمليات الصندوق الاجتماعي للتنمية للحفاظ على الآثار من خلال الإشراف المباشر في المواقع، أو الزيارات المنتظمة التي تتم على أساس شهري ونصف سنوي. بالإضافة إلى ذلك فقد أشارت دراسة أجرتها بعثة تابعة للبنك الدولي إلى الجودة الفنية لتدخلات الصندوق الاجتماعي للتنمية ونفذ الدراسة خبير في الآثار الثقافية.</p>		متوسطة	الأثر = 3 الاحتمالية = 3	<p>قد ينتج عن تنفيذ مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة تدخلات قد تتسبب في آثار سلبية على المواقع أو المباني أو المعالم ذات قيم تاريخية أو ثقافية أو فنية أو دينية، أو على نواحي ثقافية غير ملموسة (مثل المعرفة والابتكارات والممارسات).</p> <p>وحيث أن المشروع ينفذ أنشطة بنية تحتية محدودة النطاق على المستوى المجتمعي مثل رصف الطرق، والخزانات والأنابيب، وإصلاح مباني المدارس إضافة إلى أنشطة أخرى لا تستهدف بالضرورة إعادة تأهيل المواقع الثقافية بشكل مباشر إلا أنها يمكن أن تؤدي دوراً في منطقة قريبة من مواقع الموروثات الثقافية وبالتالي تتسبب في آثار سلبية عليها.</p>

ما هي الإجراءات التقييمية والإدارية المتخذة و / أو المطلوبة لمعالجة المخاطر المحتملة (للمخاطر ذات الخطورة المتوسطة والمرتفعة)؟	السؤال الثالث: ما هو مستوى خطورة المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة؟		السؤال الثاني: ما هي المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة؟
وصف الإجراءات التقييمية والإدارة حسب المبين في وصف المشروع. إذا كان مطلوباً عمل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أو التقييم الاستراتيجي البيئي والاجتماعي فينبغي أن ينظر التقييم في جميع الآثار والمخاطر المحتملة.	تعليقات	الخطورة (منخفضة، متوسطة، مرتفعة)	الأثر والاحتمالية (1-5)
<b>السؤال الرابع: ما هو التصنيف الكلي لمخاطر المشروع؟</b>			
تعليقات	اختر تقييماً واحداً (للتوضيح انظر اجراء التحقق الاجتماعي والبيئي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)		
	<input type="checkbox"/>	خطورة منخفضة	
نظراً للحاجة إلى المزيد من التقييمات والتدابير الإدارية على مستوى المشاريع الفرعية، سيتم إعداد إطار عمل للإدارة الاجتماعية والبيئية للمشروع.	X	خطورة متوسطة	
	<input type="checkbox"/>	خطورة عالية	
<b>السؤال الخامس: بناء على المخاطر المكتشفة وتصنيفها، ما هي المتطلبات ذات العلاقة من معايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاجتماعية والبيئية؟</b>			
تعليقات	ضع علامة أمام كل ما ينطبق		
	X	المبدأ الأول: حقوق الإنسان	
	X	المبدأ الثاني: مساواة النوع الاجتماعي وتمكين المرأة	
	X	1. ا نفاظ على التنوع ا بيوي وإدارة الموارد الطبيعية	
	X	2. ا د من التغيرات المناخية والتكيف معها	
	X	3. الصحة المجتمعية والسلامة وظروف العمل	
	X	4. الموروث الثقافي	
	<input type="checkbox"/>	5. النزوح وإعادة التوطين	
	<input type="checkbox"/>	6. السكان الأصليون	
	X	6. مقاومة التلوث وفاعلية الموارد	

الوصف	التاريخ	التوقيع
موظف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسؤول عن المشروع، ويكون عادة ضابط البرنامج لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والتوقيع النهائي من جانبه يفيد أنه قد "تحقق" من التطبيق السليم لمعايير الفحص الاجتماعي والبيئي.	2019/03/14م	مسؤول تقييم ضمان الجودة إدريس القدسي، مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة في اليمن التوقيع: 
مدير كبير لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويكون عادة نائب المدير القطري للبرنامج، أو المدير القطري، أو نائب الممثل المقيم، أو الممثل المقيم. ولا يصح أن يقوم شخص واحد بدور مسؤول اعتماد ومسؤول تقييم ضمان الجودة. والتوقيع النهائي من جانبه يفيد أنه قد "اعتمد" اجراء المعايير الاجتماعية والبيئية قبل تسليمها لجنة تقييم المشروع.	2019/03/14م	مسؤول اعتماد ضمان الجودة أوك لوتسما الممثل المقيم التوقيع: 
رئيس لجنة تقييم المشروع لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. في بعض الحالات يكون رئيس اللجنة هو نفسه مسؤول اعتماد ضمان الجودة. والتوقيع النهائي من جانبه يؤكد أن المعايير الاجتماعية والبيئية مثلت جزءا من تقييم المشروع وتم أخذها بعين الاعتبار في توصيات اللجنة.		رئيس لجنة تقييم المشروع



## مرفق I لإجراءات التحقق الاجتماعي والبيئي. قائمة تدقيق التحقق من المخاطر الاجتماعية والبيئية

قائمة تدقيق المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة	
الإجابة (نعم/ لا)	المبدأ الأول: حقوق الإنسان
نعم	1. هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى آثار سلبية على حقوق الإنسان (مدنيا أو سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا) على السكان المتأثرين وخاصة الفئات المهمشة؟
لا	2. هل من المحتمل أن يؤدي المشروع إلى آثار سلبية تتعلق بعدم المساواة أو التمييز بين السكان المتضررين، وخاصة من الفقراء والمهمشين أو الأفراد والمجموعات المنعزلة؟
نعم	3. هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى عرقلة إمكانية الوصول إلى موارد الخدمات الأساسية وخاصة بالنسبة للأفراد أو المجموعات المهمشة؟
لا	4. هل من المحتمل أن يستبعد المشروع أي أطراف متضررة وخاصة من المجموعات المهمشة من المشاركة الكاملة في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم؟
لا	5. هل هناك تخوف عدم امتلاك منفذي المهام القدرة على تنفيذ التزاماتهم في المشروع؟
لا	6. هل هناك تخوف ألا يتمكن أصحاب الحق من استلام حقوقهم؟
لا	7. هل قامت المجتمعات أو الأفراد المحليون عند منحهم الفرصة برفع مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان تخص المشروع أثناء عمليات إشراك الأطراف المعنية؟
نعم	8. هل هناك تخوف أن يؤدي المشروع إلى تفاقم صراعات بين المجتمعات المستفيدة من المشروع أو الأفراد؟
المبدأ الثاني: مساواة النوع الاجتماعي وتمكين المرأة	
لا	1. هل من المحتمل أن ينتج عن المشروع المقترح آثار سلبية على مساواة النوع الاجتماعي و/ أو وضع النساء والفتيات؟
نعم	2. هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى إعادة توليد حالات التمييز ضد المرأة بناء على النوع الاجتماعي، خاصة فيما يخص المشاركة في التصميم والتنفيذ أو إمكانية الحصول على الفرص والفوائد؟
نعم	3. هل قامت مجموعات/ قيادات نسوية برفع مخاوف تتعلق بمساواة النوع الاجتماعي تخص المشروع أثناء عمليات إشراك الأطراف المعنية، وهل تم إدراج ذلك في المقترح العام للمشروع وضمن مخاطر التقييم؟
لا	4. هل يمكن أن يقيد المشروع قدرة المرأة على استخدام وتطوير وحماية الموارد الطبيعية، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف أدوار ومهام النساء والرجال في تقييم العناصر والخدمات البيئية؟
على سبيل المثال الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى الإضرار بالموارد الطبيعية أو استهلاكها في المجتمعات التي تعتمد عليها في معيشتها.	
المبدأ الثالث: الاستدامة البيئية: الأسئلة المتعلقة بالمخاطر البيئية مشمولة في أسئلة المعيار ذي الصلة أدناه	
المعيار الأول: 1. نماظ على التنوع البيئي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	
نعم	1-1 هل يحتمل أن يتسبب المشروع في آثار سلبية على المواطن البيئية (مثل المواطن البيئية المعدلة والطبيعية والحساسة) و/ أو الأنظمة البيئية وخدماتها؟ مثلا أن يتسبب في فقدان مواطن بيئية أو تحويلها أو تضررها أو تقسيمها أو أي تغيرات هيدرولوجية
لا	2-1 هل هناك أي أنشطة تابعة للمشروع مقترح تنفيذها في مواقع أو بالقرب من مواطن بيئية حساسة و/ أو مناطق بيئية حساسة بما في ذلك المناطق المحمية قانونيا (مثل المحميات الطبيعية، والحدائق الوطنية)، والمناطق المقترح وضعها تحت الحماية أو المعروفة بتلك الصفة مثل المصادر السيادية و/ أو السكان الأصليين أو المجتمعات المحلية؟
لا	3-1 هل يشتمل المشروع تغييرات على طرق استخدام الأراضي أو الموارد بحيث يكون لذلك آثار سلبية على المواطن والأنظمة البيئية و/ أو معيشة الناس؟ (إن كان تنفيذ المشروع سيؤدي إلى قيود و/ أو عرقلة إمكانية الوصول للأراضي، راجع المعيار الخامس)
لا	4-1 هل يمكن أن تمثل أنشطة المشروع خطورة على كائنات مهددة بالانقراض؟

1 الأسس المحرمة للتمييز تشمل النوع والعرق والجنس والعمر واللغة والإعاقة والتوجه الجنسي والدين والرأي السياسي أو غيره والمنشأ الوطني أو الاجتماعي أو الجغرافي والأعراق والميلاد وغيرها إضافة إلى كون الشخص من السكان الأصليين أو من إحدى فئات الأقليات. والإشارات إلى "النساء والرجال" أو ما شابه ذلك يفهم منها أن تشمل النساء والرجال والأولاد والفتيات وغيرها من المجموعات المعرضة للتمييز على أساس هوية النوع الاجتماعي مثل المتحولين جنسيا.

لا	1-5 هل يمكن أن يسبب المشروع خطورة جلب كائنات أجنبية خطيرة؟
نعم (بشكل محدود)	1-6 هل يشمل المشروع على عمليات حصاد لغابات طبيعية أو تطوير مزارع أو إعادة تشجير؟
نعم	1-7 هل يشمل المشروع على إنتاج و/ أو حصاد ثروة سمكية أو غيرها من الكائنات البحرية؟
لا (بشكل محدود)	1-8 هل يشمل المشروع على عمليات كبيرة لاستخراج أو تنقيب أو احتواء مياه سطحية أو جوفية؟ مثلا بناء سدود أو خزانات أو تطوير أحواض الأنهار واستخراج المياه الجوفية
لا	1-9 هل يشمل المشروع على الاستفادة من الموارد العضوية؟ (مثل التجميع و/ أو الحصاد والتطوير التجاري)
لا	1-10 هل يحتمل أن ينتج عن المشروع مخاوف بيئية سلبية بين البلدان أو على المستوى العالمي؟
لا	1-11 هل سينتج عن المشروع أنشطة تطويرية ثانية أو لاحقة يمكن أن تتسبب في آثار سلبية اجتماعيا أو بيئيا، أو هل ستظهر بسببه آثار تراكمية مع أنشطة أخرى موجودة أو مخطط لها في المنطقة؟  مثلا إنشاء طريق جديد عبر أراضي زراعية سيؤدي إلى آثار اجتماعية وبيئية مباشرة (مثل قطع الأشجار والاهتزازات الأرضية واحتمال إعادة التوطين. كما يمكن أن يسهل الطريق الجديد التعدي على الأراضي من قبل مستوطنين غير شرعيين أو تنشأ بسببه حركة تجارية غير مخطط لها ويحتمل أن يتم ذلك في مناطق حساسة. وهذه آثار ثانوية غير مباشرة لا بد من وضعها في الاعتبار. أيضا إذا كانت هناك عمليات تطوير مشاهمة مخطط لها في نفس المنطقة فلا بد من توقع حدوث آثار متراكمة تنتج عن تعدد الأنشطة (حتى لو لم تكن تابعة لنفس المشروع).
<b>المعيار الثاني: 1 د من التغيرات المناخية والتكيف معها</b>	
لا	2-1 هل سينتج عن المشروع المقترح انبعاثات غازية كبيرة؟ أو تؤثر على التغيرات المناخية؟
نعم	2-2 هل ستكون المخرجات المتوقعة للمشروع حساسة أو ضعيفة أمام الآثار المحتملة للتغيرات المناخية؟
لا	2-3 هل من المتوقع أن يؤثر المشروع المقترح بشكل مباشر أو غير مباشر بزيادة الضعف الاجتماعي والبيئي تجاه التغيرات المناخية في الوقت الحاضر أو مستقبلا (تسمى أيضا بالممارسات الغير قابلة للتكيف)؟  مثلا عمل تغيرات في تخطيط استخدام الطرق قد يؤدي إلى زيادة تطوير السهول الفيضية مما قد يزيد ضعف السكان أمام التغيرات المناخية وخاصة الفيضانات.
<b>المعيار الثالث: الصحة والسلامة المجتمعية وظروف العمل</b>	
نعم	3-1 هل يمكن أن تؤدي مكونات المشروع الانشائية أو التشغيلية إلى مخاطر سلامة على المجتمعات المحلية؟
نعم	3-2 هل سيشكل المشروع مخاطر محتملة على الصحة والسلامة المجتمعية بسبب أعمال النقل أو التخزين أو استخدام و/ أو التخلص من المواد الخطرة (مثل المتفجرات والوقود وغير ذلك من الكيماويات أثناء أعمال البناء والتشغيل)؟
لا	3-3 هل يشمل المشروع على أعمال تطوير كبيرة للبنية التحتية (مثل السدود أو الطرق أو المباني)؟
نعم	3-4 هل سيؤدي إخفاق المكونات الهيكلية للمشروع إلى مخاطر على المجتمعات؟ (مثل انهيار مباني أو بني تحتية)
لا	3-5 هل سيكون المشروع المقترح عرضة أو سببا في الضعف أمام الهزات الأرضية أو الهبوط أو الانهيارات أو التعري أو الفيضانات أو التغيرات المناخية القاسية؟
نعم	3-6 هل سينتج عن المشروع زيادة محتملة في المخاطر الصحية (مثلا من نواقل الأمراض المائية أو غيرها أو الأمراض المعدية مثل مرض نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز)؟
نعم	3-7 هل يحمل المشروع مخاطر محتملة تتعلق بالصحة والسلامة المهنية بسبب المخاطر المادية والكيماوية والحيوية والإشعاعية أثناء تنفيذ أو تشغيل المشروع؟
نعم	3-8 هل يشمل المشروع على دعم التوظيف أو سبل المعيشة التي قد لا تتمكن من الالتزام بمعايير العمل الوطنية والدولية (مبادئ ومعايير منظمة العمل

<sup>2</sup> فيما يخص ثاني أكسيد الكربون "الانبعاثات الكبيرة" تعني بشكل عام ما يزيد عن 25000 طن في العام (من المصادر المباشرة وغير المباشرة). (تحتوي الملاحظة الإرشادية بخصوص الحد من التغيرات المناخية والتكيف معها على معلومات حول الانبعاثات).

	الدولية ومعاهداتها الأساسية)؟
لا	3-9 هل يتعامل في المشروع أفراد من القطاع الأمني يمكن أن يمثلوا خطرا على صحة وسلامة المجتمع و/ أو الأفراد (مثلا بسبب نقص التدريب أو المسائلة)؟
	<b>المعيار الرابع: الموروث الثقافي</b>
نعم	4-1 هل سينتج عن المشروع المقترح تدخلات يمكن أن يكون لها آثار سلبية على مواقع أو مباني أو مواد ذات قيمة تاريخية أو ثقافية أو فنية أو تقليدية أو دينية أو على نواحي ثقافية غير ملموسة (مثل المعرفة والابتكارات والممارسات)؟ (مع العلم أنه حتى المشاريع التي تهدف إلى حماية وحفظ الموروث الثقافي يمكن أن تتسبب في آثار سلبية غير متعمدة)
لا	4-2 هل يقترح المشروع الاستفادة من أشكال ملموسة و/ أو غير ملموسة من الموروثات الثقافية لأغراض تجارية أو غير ذلك؟
	<b>المعيار الخامس: النزوح وإعادة التوطين</b>
لا	5-1 هل يحتمل أن ينطوي المشروع على عمليات نزوح مؤقتة أو دائمة جزئيا أو كليا؟
لا	5-2 هل يحتمل أن ينتج عن المشروع نزوح اقتصادي (مثل خسارة أصول أو فقدان إمكانية الوصول للموارد بسبب حيازة الأراضي أو قيود على الحركة - حتى في حالة غياب الانتقال المادي)؟
لا	5-3 هل هناك خطورة محتملة أن يؤدي المشروع إلى حالات إخلاء قسري <sup>3</sup> ؟
لا	5-4 هل يمكن أن يؤثر المشروع المقترح على تربيئات امتلاك الأراضي و/ أو حقوق الملكية المعمول بها في المجتمع فيما يخص الأراضي أو الإقطاعات أو الموارد؟
	<b>المعيار السادس: السكان الأصليون</b>
لا	6-1 هل السكان الأصليون موجودون في منطقة المشروع (بما في ذلك منطقة تأثير المشروع)؟
لا	6-2 هل يتوقع أن يقع المشروع أو أجزاء منه في أراضي أو إقطاعات يملكها سكان أصليون؟
لا	6-3 هل يحتمل أن يؤثر المشروع المقترح على حقوق الإنسان أو الأراضي أو الموارد الطبيعية أو العادات الخاصة بالسكان الأصليين (بغض النظر عن امتلاك السكان الأصليين إثباتات قانونية ملكية تلك الأراضي سواء كان المشروع واقعا داخل أو خارج الأراضي والإقطاعات المسكونة من السكان المتأثرين أو ما إذا كان البلد المقصود يعترف بصفة السكان الأصليين في المنطقة)؟ إذا كانت الإجابة على السؤال 6-3 "نعم" فإن آثار المخاطر المحتملة تعد خطيرة و/ أو حساسة وسيتم تصنيف المشروع بمستوى خطورة متوسط أو عالي.
لا	6-4 هل حدث غياب للمشاورات الثقافية الملائمة الهادفة لتحقيق التوافق على الأمور التي يمكن أن تؤثر على حقوق ومصالح وأراضي وموارد وإقطاعات وتقاليد ومعايير السكان الأصليين؟
لا	6-5 هل يشتمل المشروع المقترح على الاستفادة من و/ أو التطوير التجاري للموارد الطبيعية في الأراضي والإقطاعات المملوكة من السكان الأصليين؟
لا	6-6 هل هناك احتمال لحدوث إخلاء قسري أو النزوح الاقتصادي الكلي أو الجزئي للسكان الأصليين، بما في ذلك تقييد إمكانية الوصول للأراضي والإقطاعات والموارد؟
لا	6-7 هل سيؤثر المشروع سلبا على أولويات التطوير حسب ما يراه السكان الأصليون؟
لا	6-8 هل يحتمل أن يؤثر المشروع على السلامة المادية والثقافية للسكان الأصليين؟
لا	6-9 هل يحتمل أن يؤثر المشروع على الموروث الثقافي للسكان الأصليين بما في ذلك عبر الاستغلال التجاري لمعارفهم وممارساتهم التقليدية؟
	<b>المعيار السابع: مقاومة التلوث وفعالية الموارد</b>
نعم	7-1 هل يحتمل أن ينتج عن المشروع انبعاث ملوثات إلى البيئة بسبب ظروف روتينية أو غير روتينية ويكون لها آثار سلبية على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الحدودي؟
نعم	7-2 هل يحتمل أن ينتج عن المشروع المقترح إنتاج مخلفات (خطيرة وغير خطيرة)؟

<sup>3</sup> الإخلاء القسري يشمل تصرفات و/ أو تصرفات إهمال تنطوي على النزوح الطوعي أو الجبري للأفراد أو الجماعات أو المجتمعات أو المنازل و/ أو الأراضي وموارد الأملاك العامة التي كانت مسكونة أو معتمد عليها، وبالتالي إلغاء قدرة الفرد أو الجماعة أو المجتمع على السكن والعمل في منطقة أو سكن أو موقع معين بدون توفير أشكال ملائمة من الحماية القانونية وغيرها.

لا	3-7 هل يحتمل ان يشتمل المشروع المقترح عمليات تصنيع أو تجارة أو نشر أو استخدام مواد كيميائية؟ وهل يقترح المشروع استخدام مواد كيميائية تخضع لقيود دولية؟
نعم	4-7 هل سيشتمل المشروع المقترح على استخدام مبيدات آفات يمكن أن تؤثر سلبيا على البيئة أو الصحة البشرية؟
لا (بشكل محدود)	5-7 هل يشتمل المشروع على أنشطة تتطلب استهلاك كميات كبيرة من المواد الخام أو الطاقة أو المياه؟

## الملحق 2: مخاطر محددة وتدابير إدارتها حسب نشاط المشروع

نشاط المشروع الفرعي	الآثار المحتملة	تدابير التخفيف المقترحة	وسائل الضمان والتقييم
بناء مدرجات جديدة	<p><b>الضوضاء وجودة الهواء</b></p> <p><b>أعمال البناء</b></p> <p>يمكن أن تؤثر أعمال البناء على جودة الهواء وتتسبب في ضوضاء وينتج هذا الأمر خصوصاً من أعمال التنقيب وتسوية المواقع وتحميل وتفريغ المركبات وغيرها من الأنشطة المتعلقة بالبناء.</p> <p><b>التشغيل</b></p> <p>الآثار المحتملة على جودة الهواء تنتج من انبعاثات الروائح والغازات الناتجة من المياه الراكدة - ويمكن أن تتسبب المياه في رفع نسبة الرطوبة.</p> <p>- قد تحدث تشققات بسبب الرطوبة العالية في المنطقة.</p> <p>- الروائح بسبب زيادة نسبة الرطوبة.</p> <p>- يمكن أن يؤدي انهيار جدران المدرجات إلى التعرية أو الفيضانات.</p> <p>- التأثير على استقرار المنحدرات والتربة بسبب الكميات الكبيرة من المواد المستخرجة لبناء المدرجات.</p> <p>- قطع سير بعض مصادر المياه الجارية.</p> <p><b>جودة التربة وتلوث المياه السطحية/ الجوفية</b></p> <p><b>أعمال البناء</b></p> <p>الآثار على جودة التربة قد تنتج بسبب أنشطة البناء التالية:</p> <p>- التعرير في التكوين والترشيح.</p> <p>- التسربات النفطية البسيطة من معدات البناء.</p> <p><b>التشغيل</b></p> <p>تلوث التربة والمياه الجوفية بسبب الكيماويات المستخدمة في الزراعة وتسربات المواد والنفط من المعدات.</p> <p>التسربات والتدفقات في مناطق حجز السوائل من الوقود والمذيبيات والنفائيات ومن معدات البنية التحتية قد تخترق مسام التربة وتصل بتأثير الجاذبية إلى طبقات المياه الجوفية مما</p>	<p><b>الضوضاء وجودة الهواء</b></p> <p><b>أعمال البناء</b></p> <p>استخدام تدابير للتحكم بالغبار في الخارج مثل رش المياه لتخفيف الغبار.</p> <p>تنظيم الدخول إلى الموقع.</p> <p>تغطية الشاحنات التي تنقل مواد بناء قابلة للتفتيت والتسرب.</p> <p>منع الحرق في الأماكن المفتوحة.</p> <p>الحفاظ على الآليات في حالة جيدة لتقليل الانبعاثات.</p> <p>توفير ملابس حماية مناسبة للعمال، ويجب صيانة المعدات بشكل منتظم لتجنب الانبعاثات.</p> <p>المعالجة المسبقة للغازات المنبعثة.</p> <p><b>التشغيل</b></p> <p>التوفير في استخدام الطاقة من أجل تقليل استهلاك الوقود.</p> <p>يمكن تخفيف العامل الأول من خلال التفتيش المنتظم على عمليات إنشاء المدرجات وتنفيذ الصيانة الضرورية. التحقق والتفتيش المنتظم على الآثار المبيئة ومعالجتها عبر استبدال المواد التالفة. التقليل من إدخال الآليات الثقيلة للحد من آثار الاهتزازات. ومن أجل تطبيق الصحة المهنية يتم تنفيذ أنظمة صارمة للحماية نظراً لأهمية تدابير الصحة المهنية، إضافة إلى الحاجة خطة خاصة بالموقع تغطي جميع المراحل التشغيلية من البناء والغسيل والتسوية والتجديد والتنحضير وصولاً إلى التحميل والتوزيع ثم الاستهلاك.</p> <p><b>جودة التربة وتلوث المياه السطحية والجوفية</b></p> <p><b>أعمال البناء</b></p> <p>تطبيق تدابير مؤقتة ودائمة لمواجهة التآكل والرواسب (مثل أسوار الطمي، والغطاء النباتي سريع النمو، ومقاومة التآكل) في</p>	<p>يشرف الصندوق الاجتماعي للتنمية مع المنظمات المجتمعية على أنشطة أعمال البناء والتشغيل وينفذ زيارات تفتيش بمساعدة ممثل المجتمع المحلي.</p> <p>يتأكد منسق وحدة تنسيق المشروع أن المتعاقدين ملتزمون بمخطط ولوائح الإدارة البيئية وتنفيذهم لعمليات تفتيش ومتابعة منتظمة للمناطق المحتمل تعرضها للتلوث و/ أو الاستخدامات التي قد ينتج عنها تلوث التربة.</p> <p>الشكاوى من المجتمع المحلي.</p> <p>مراجعة وثائق المناقصة والعطاء من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية</p>

وسائل الضمان والتقييم	تدابير التخفيف المقترحة	الآثار المحتملة	نشاط المشروع الفرعي
	<p>المناطق المعرضة لتلك العوامل.</p> <p>تقييد حركة الآليات ضمن مسارات محددة.</p> <p><b>التشغيل:</b></p> <p>الصيانة الدورية للمركبات والمعدات لتجنب التسرب.</p> <p>حفظ سجلات وعمليات لصيانة المعدات وتخزين السوائل والوقود والكيماويات، والفحص المختبري المنتظم للمياه السطحية والجوفية.</p> <p><b>مخلفات المياه</b></p> <p>تشجيع آليات التخفيف لتجنب تكون المياه الراكدة.</p> <p>استخدام المعالجة الحيوية لمنع التلوث الكيميائي</p> <p>استخدام شبكة متعددة المسارات لتجنب الآثار السلبية للمبيدات إن دعت الحاجة، واستخدام التحكم الحيوي بالآفات.<sup>4</sup></p> <p><b>الموارد ا بيوية - النباتات و احيوانات</b></p> <p>تطبيق معايير تشغيلية بيئية ضمن الإطار القانوني والإداري والتشغيلي للمشروع من أجل الحد من الأثر السلبي على البيئة باستخدام مقارنة أفضلية مع نظراء المشروع المختلفين. ويجب الالتزام بإطار العمل الاجتماعي والبيئي الخاص بالصندوق الاجتماعي للتنمية من أجل الحفاظ على التنوع الحيوي، كما أن التنسيق مع الأطراف المعنية مهم للغاية، والاختيار السليم للمواقع من أجل تجنب الضرر على المواطن البيئية الطبيعية. ويجب أن تحتوي وثيقة المناقصة على أحكام محددة وواضحة لخطة الإدارة الاجتماعية والبيئية.</p>	<p>يسبب تلوثها.</p> <p>تفريغ مواد في مستجمعات المياه السطحية، أو تعديل جودة المياه السطحية بما في ذلك على سبيل المثال التعريض للحرارة والأكسجين المذاب والتعكر والمواد الصلبة.</p> <p><b>مخلفات المياه</b></p> <p>- احتمال إنتاج مخلفات مياه من أنشطة المشروع و/ أو المشاريع الفرعية أثناء فترة أعمال البناء وفترة التشغيل.</p> <p>- تلوث المياه والتربة والمنتجات الزراعية بسبب المبيدات الحشرية ومبيدات الآفات</p> <p><b>الموارد ا بيوية - النباتات و احيوانات</b></p> <p>إزالة أو التأثير على الغطاء النباتي، التسبب في فقدان أو الإضرار بأنواع نباتية نادرة، انخفاض أعداد أنواع نادرة من النباتات او تقييد انتشارها، تدهور الحياة البرية الموجودة، وإدخال عوامل جديدة (إضاءة، أسواء، ضوضاء، وجود بشري، و/ أو حيوانات رعي) مما يتسبب في إعاقة الحياة البرية.</p>	
المنظمات المجتمعية في القرى مع دعم من وحدات محلية في المحافظات إضافة	<p><b>الضوضاء وجودة الهواء</b></p> <p><b>أعمال البناء</b></p>	<p><b>الضوضاء وجودة الهواء</b></p> <p><b>أعمال البناء</b></p>	<p><b>مستجمعات المياه</b></p> <p><b>المفتوحة لخزانات</b></p>

<sup>4</sup> الخطة المتكاملة لإدارة الآفات حسب الدليل التشغيلي للبنك الدولي على رابط

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTARD/EXTPESTMGMT/0>

نشاط المشروع الفرعي	الآثار المحتملة	تدابير التخفيف المقترحة	وسائل الضمان والتقييم
حصاد مياه الأمطار لغرض الاستعمال المحلي	<p>قد تؤثر أعمال البناء على جودة الهواء وتتسبب في ضوضاء، وينتج ذلك خصوصاً من أعمال الحفر وتسوية المواقع وتحميل وتفريغ المركبات وغير ذلك من الأنشطة المتعلقة بأعمال البناء.</p> <p><b>التشغيل</b></p> <p>-روائح سيئة من فضلات الحمير إضافة إلى تسرب المياه عند استخراجها.</p> <p>-يمكن أن ينتشر تكاثر البعوض وكذلك نمو الطحالب.</p> <p><b>جودة التربة وتلوث المياه الجوفية</b></p> <p><b>أعمال البناء</b></p> <p>قد تظهر آثار على جودة التربة بسبب أنشطة البناء التالية: تنظيف وتسوية الموقع، والحفر، وأعمال البنية التحتية، وتسربات الزيوت من المركبات والمعدات.</p> <p><b>التشغيل</b></p> <p>يمكن أن تؤدي فضلات الحمير إلى جانب تسربات المياه إلى تلوث المياه الجوفية.</p> <p>- احتمال تجمع مياه راكدة</p> <p><b>الموارد البيئية - النباتات و الحيوانات</b></p> <p><b>أعمال البناء والتشغيل</b></p> <p>إزالة أو التأثير على الغطاء النباتي الطبيعي، التسبب في فقدان أو إضرار نوع نادر من النباتات، انخفاض أعداد أو تقييد مدى انتشار نوع نادر من النباتات مثل الأعشاب الموجودة في المنطقة، تدهور الحياة البرية، إدخال أي عوامل يمكن ان تعيق أنشطة الحياة البرية في المنطقة (مثل الأضواء، الأسوار، الضوضاء، الوجود البشري، و/ أو الحيوانات المنزلية).</p>	<p>استخدام تدابير للتحكم بالغبار في الموقع مثل رش المياه لتخفيف الغبار.</p> <p>تنظيم الدخول إلى الموقع.</p> <p>تغطية الشاحنات التي تنقل مواد بناء قابلة للتفتت أو التسرب.</p> <p>منع الحرق في الأماكن المفتوحة</p> <p>الحفاظ على الآليات في حالة جيدة لتقليل الانبعاثات.</p> <p>توفير ملابس حماية مناسبة للعمال</p> <p><b>التشغيل</b></p> <p>- تقييم البيئة وما تحتويه من نواقل أمراض في مستجمعات المياه</p> <p>- تطبيق تدابير وقاية وتخفيف مناسبة بما في ذلك تقييد السكان المحليين وعمال البناء.</p> <p>- مراقبة مؤشرات الأمراض والصحة العامة بعد أعمال البناء وعمل تدابير تصحيحية (مثل التعليم والصحة) حسب الحاجة.</p> <p>- معالجة المياه الراكدة لتجنب التلوث الحيوي.</p> <p><b>الموارد البيئية - النباتات و الحيوانات</b></p> <p>- تطبيق معايير تشغيلية بيئية ضمن السياسة القانونية وإطار العمل الإداري للمشروع من أجل الحد من الأثر السلبي على البيئة وذلك باستخدام ميزة المقارنة مع مشاريع نظيرة أخرى.</p> <p>- الاختيار الجيد للمواقع وتجنب المواطن البيئية الطبيعية.</p> <p>- يجب أن تحتوي وثيقة المناقصة على أحكام محددة وواضحة لخطة الإدارة الاجتماعية والبيئية، وكذلك التنفيذ حسب الحاجة.</p>	<p>إلى قيام الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة بزيارات تفتيش بمساعدة ممثل من المجتمع المحلي.</p> <p>تضمن العقود التزام المتعاقدين بتنفيذ خطط ولوائح الإدارة البيئية والاجتماعية، وأن يقوم المسؤولون الفنيون بالمنظمات المجتمعية بعمليات تفتيش مستمرة ومراقبة المناطق المحتمل تعرضها للتلوث و/ أو يتم استخدامها بطريقة قد ينتج عنها تلوث التربة، وقيام الصندوق الاجتماعي للتنمية بمراجعة المناقصة ومستندات العطاء.</p>
صهاريج تجميع مياه الأمطار على الأسطح	<p><b>أعمال البناء</b></p> <p>-يفضل الملاك أن يكون الصهريج قريباً من المنزل بل وملصقاً به مباشرة في بعض الحالات وهذا الأمر قد يسبب أضرار على المنزل بسبب تسرب المياه المحتمل.</p> <p>- قد تنشأ إشكالات متعلقة بملكية الأراضي.</p>	<p><b>أعمال البناء</b></p> <p>- الاختيار الجيد للمواقع بحيث تكون بعيدة عن المباني والتأكد من إحكام مياه الصهريج</p> <p>- المساعدة على حل إشكالات الملكية وديا.</p>	<p>-قيام ملاك المنازل والفريق الإشرافي باختيار موقع جيد للصهريج.</p> <p>-يضمن الفني المشرف والمهندس جودة العمل وإحكام حبس المياه في الصهريج.</p>

نشاط المشروع الفرعي	الآثار المحتملة	تدابير التخفيف المقترحة	وسائل الضمان والتقييم
	<p><b>التشغيل</b></p> <p>- هناك احتمالية لتكاثر البعوض ونمو الطحالب.</p> <p>- تلوث المياه المخزنة بسبب استعمال دلو وحبل متسخين لجلب المياه.</p> <p>- انسداد الفلتر الداخلي قد يؤدي إلى خسارة المالك لكمية من المياه.</p>	<p><b>التشغيل</b></p> <p>- توعية المالك بضرورة إغلاق الصهريج جيدا بعد كل استخدام، وأن يكون جلب الماء بواسطة دلو وحبل نظيفين.</p> <p>- تنظيف الفلتر الداخلي باستمرار.</p> <p>- التحقق من الصهريج كل فترة للتأكد من عدم وجود تسربات وكذلك في المنازل في حال وجود أضرار بسبب التسربات.</p>	
1 حماية الفيضانات من	<p>تعديل أو الإضرار بالمواطن البيئية الطبيعية أثناء عمليات البناء، والتلوث الذي قد يحصل بسبب أعمال البناء والبنى التحتية والمواد، ومعوقات جريان المياه السطحية، والتسبب في مخاطر فيضان أخرى.</p>	<p>تجنب الإضرار بالمواطن البيئية الطبيعية أثناء أعمال البناء أو الحد منها على الأقل (اختيار الموقع الجيد، واستخدام المواد الملائمة للبيئة، وتحضير المواد خارج الموقع، الخ)</p> <p>يجب أن تحتوي وثيقة المناقصة على أحكام محددة وواضحة لخطة الإدارة الاجتماعية والبيئية.</p> <p>الممارسات الجيدة في التصميم</p>	<p>تشارك جميع الأطراف الفنية في التحقق من ضمان الجودة مع المنظمة المجتمعية في القرية تحت الإشراف العام من الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة.</p>
أنظمة الري وتوفير المياه	<p>قد يؤدي استخدام المواد البلاستيكية والمصنوعة من الديوكسين إلى تلوث المياه والتربة وبالتالي الإضرار بالصحة العامة.</p>	<p>استخدام مواد مصنوعة من مواد ملائمة للبيئة والحرص على الممارسات الجيدة.</p> <p>تطبيق معايير الإدارة الاجتماعية والبيئية المحددة للموقع.</p>	<p>تشارك جميع الأطراف الفنية في التحقق من ضمان الجودة والمعايير مع المنظمة المجتمعية في القرية.</p>
الرصيف 1 جري	<p><b>الضوضاء وجودة الهواء</b></p> <p><b>أعمال البناء</b></p> <p>قد تؤثر أعمال الإنشاء على جودة الهواء وتتسبب في ضوضاء، وينتج ذلك خصوصا من أعمال الحفر وتسوية المواقع وتحميل وتفريغ المركبات وغير ذلك من الأنشطة المتعلقة بأعمال البناء.</p> <p><b>التشغيل</b></p> <p>الآثار المحتملة على جودة الهواء تنتج من انبعاثات الروائح والغازات الناتجة من المياه الراكدة - ويمكن أن تتسبب المياه في رفع نسبة الرطوبة.</p> <p>- قد تحدث تشققات بسبب الرطوبة العالية في المنطقة.</p> <p>- الروائح بسبب زيادة نسبة الرطوبة.</p> <p>- يمكن أن يؤدي أهيار الرصيف الحجري إلى التعري أو الفيضانات.</p>	<p><b>الضوضاء وجودة الهواء</b></p> <p><b>الانشاءات</b></p> <p>استخدام تدابير التحكم بالغبار في الخارج مثل رش المياه لتخفيف الغبار.</p> <p>تنظيم الدخول إلى الموقع.</p> <p>تغطية الشاحنات التي تنقل مواد البناء.</p> <p>منع الحرق في الأماكن المفتوحة.</p> <p>الحفاظ على الآليات في حالة جيدة لتقليل الانبعاثات.</p> <p>توفير ملابس حماية مناسبة للعمال.</p> <p>المعالجة المسبقة للغازات المنبعثة.</p> <p><b>التشغيل</b></p> <p>التوفير في استخدام الطاقة من أجل تقليل استهلاك الوقود.</p> <p>التفتيش والفحص المنتظم على الآثار المذكورة ومعالجتها عبر صيانة واستبدال المواد التالفة. التقليل من إدخال الآليات الثقيلة للحد من آثار الاهتزازات. ومن المهم</p>	<p>يشرف الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة مع المنظمات المجتمعية على أنشطة الإنشاء والتشغيل وينفذ زيارات تفتيش بمساعدة ممثل المجتمع المحلي.</p> <p>يتأكد منسق وحدة تنسيق المشروع أن المتعاقدين ملتزمون بخطة ولوائح الإدارة البيئية وتنفيذهم لعمليات تفتيش ومتابعة منتظمة للمناطق المحتمل تعرضها للتلوث و/ أو الاستخدامات التي قد ينتج عنها تلوث التربة.</p> <p>الشكاوى من المجتمع المحلي.</p> <p>مراجعة وثائق المناقصة والعتاء من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع</p>



وسائل الضمان والتقييم	تدابير التخفيف المقترحة	الآثار المحتملة	نشاط المشروع الفرعي
الأشغال العامة	<p>تطبيق أنظمة الحماية والسلامة الصحية في جميع المراحل التشغيلية من تقطيع الأحجار حتى الانتهاء من عمل الرصيف.</p> <p><b>جودة التربة وتلوث المياه السطحية والجوفية</b></p> <p><b>التصميم</b></p> <p>إدراج وسائل إعادة تكوين المياه الجوفية مثل الرش والحفر والخنادق للتخفيف من آثار ضعف وصول المياه بسبب الرصيف.</p> <p><b>أعمال البناء</b></p> <p>تطبيق تدابير مؤقتة ودائمة لمواجهة التآكل والرواسب (مثل أسوار الطمي، والغطاء النباتي سريع النمو، ومقاومة التآكل) في المناطق المعرضة لتلك العوامل.</p> <p>تقييد حركة الآليات ضمن مسارات محددة.</p> <p><b>التشغيل</b></p> <p>الصيانة الدورية للمركبات والمعدات لتجنب التسرب.</p> <p>حفظ سجلات وعمليات لصيانة المعدات وتخزين السوائل والوقود والكيماويات، والفحص المختبري المنتظم للمياه السطحية والجوفية.</p> <p><b>مخلفات المياه</b></p> <p>تشجيع آليات التخفيف لتجنب تكون المياه الراكدة.</p> <p>استخدام المعالجة الحيوية لمنع التلوث الكيميائي</p> <p><b>الموارد الحيوية - النباتات و الحيوانات</b></p> <p>تطبيق معايير تشغيلية بيئية ضمن الإطار القانوني والإداري والتشغيلي للمشروع من أجل الحد من الأثر السلبي على البيئة باستخدام مقارنة أفضلية مع نظراء المشروع المختلفين. ويجب الالتزام بإطار العمل الاجتماعي والبيئي الخاص بالصندوق الاجتماعي للتنمية من أجل الحفاظ على التنوع الحيوي، كما أن التنسيق مع الأطراف المعنية مهم للغاية، والاختيار السليم للمواقع</p>	<p>- التأثير على استقرار المنحدرات والتربة بسبب الكميات الكبيرة من المواد المستخرجة لبناء الأرصفة</p> <p>- قطع سير بعض مصادر المياه الجارية.</p> <p><b>جودة التربة وتلوث المياه السطحية/ الجوفية</b></p> <p><b>أعمال البناء</b></p> <p>الآثار على جودة التربة قد تنتج بسبب أنشطة البناء التالية:</p> <p>- التغير في التكوين والترشيح</p> <p><b>التشغيل</b></p> <p>تلوث التربة والمياه الجوفية بسبب الكيماويات المستخدمة في البناء وتسربات المواد والنظف من المعدات.</p> <p>التسربات والتدفقات في مناطق حجز السوائل من الوقود والمذيبات والنفايات ومن معدات البنية التحتية قد تخترق مسام التربة وتصل بتأثير الجاذبية إلى طبقات المياه الجوفية مما يسبب تلوثها.</p> <p>تفريغ مواد في مستجمعات المياه السطحية، أو تعديل جودة المياه السطحية بما في ذلك على سبيل المثال التعرض للحرارة والأكسجين المذاب والتعكر والمواد الصلبة.</p> <p><b>مخلفات المياه</b></p> <p>احتمال إنتاج مخلفات مياه من أنشطة المشروع و/ أو المشاريع الفرعية أثناء فترة الإنشاء وفترة التشغيل.</p> <p><b>الموارد الحيوية - النباتات و الحيوانات</b></p> <p>إزالة أو التأثير على الغطاء النباتي، التسبب في فقدان أو الإضرار بأنواع نباتية نادرة، انخفاض أعداد أنواع نادرة من النباتات أو تقييد انتشارها، تدهور الحياة البرية الموجودة، وإدخال عوامل جديدة (إضاءة، أسوء، ضوء، وجود بشري، و/ أو حيوانات رعي) مما يتسبب في إعاقة الحياة البرية.</p>	

وسائل الضمان والتقييم	تدابير التخفيف المقترحة	الآثار المحتملة	نشاط المشروع الفرعي
	من أجل تجنب الضرر على المساكن الطبيعية. ويجب أن تحتوي وثيقة المناقصة على أحكام محددة وواضحة لخطة الإدارة الاجتماعية والبيئية.		
تشارك جميع الأطراف الفنية في التحقق من ضمان الجودة مع المنظمة المجتمعية في القرية	<p>الاختيار الجيد للمواقع من أجل تجنب الخلافات بين المستفيدين على الموقع.</p> <p>يجب أن تحتوي مستندات المناقصة على أحكام خاصة بمعايير الإدارة الاجتماعية والبيئية المحددة للموقع</p> <p>- تطبيق تدابير ولوائح وضوابط الصحة المهنية</p> <p>تصميم مواقع دورات المياه وأنظمة الصرف الصحي بعيدا عن أي مستجمعات مائية مثل الأنهار والبحريات بما لا يقل عن 30 مترا</p> <p>- ضمان التصميم والترتيب المناسب والحرص على صيانة دورات المياه وأنظمة الصرف الصحي وخزانات المجاري وخزانات مخلفات المياه، وهذا الأمر مهم خصوصا إذا كان الجسم المائي مرتفعا أو يوجد في التربة مكونات حصى ورمال مرتفعة.</p> <p>- التأكد من وجود مساحات كافية بين دورات المياه وخزانات الصرف الصحي.</p> <p>- يجب أن تحتوي وثيقة المناقصة للمخلفات الخطرة أحكاما لتدابير محددة لإدارة الموقع ضمن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. يتم تحديد الكميات التقديرية للمخلفات حسب نوعها (مثل مواد حادة، وأنسجة بشرية، وضمادات، ومنتجات دوائية، ومخلفات صحية غير خطيرة، الخ) ثم تصميم نظام للتعامل مع كل فئة بشكل منفصل حسب الحاجة.</p> <p>- تقييم الممارسات الموجودة ومعالجة المخاطر وجوانب النقص حسب الأولوية، والبناء على أساس أي عوامل ناجحة في النظام الحالي، ويجب تخطيط كافة التدابير والمرافق ضمن استراتيجية شاملة لإدارة المخلفات الخطرة للرعاية الصحية.</p>	<p><b>أعمال البناء</b></p> <p>- الخلافات بين المستفيدين حول الموقع</p> <p>تلوث المياه بسبب مخلفات المياه من دورات المياه المؤقتة.</p> <p>- انتشار مخلفات أعمال البناء</p> <p>- انتشار المخلفات المحلية الصلبة</p> <p><b>التشغيل</b></p> <p>تشمل المخلفات الصحية ما يلي:</p> <p>- الأنسجة البشرية والدم</p> <p>- الضمادات واللصقات الجراحية</p> <p>- إبر الحقن المرمية</p> <p>- أدوات حادة ملوثة أخرى</p> <p>- الثقافات الميكروبيولوجية والمخلفات الملوثة من المختبرات</p> <p>- الإفرازات</p> <p>- العلاجات وغيرها من المنتجات الدوائية</p> <p>- يجب التعامل مع المخلفات الإشعاعية بشكل منفصل عن مخلفات الرعاية الصحية وليس هناك نقاش حولها هنا (تحتاج معايير إدارة بيئية منفصلة).</p> <p>- الفضلات البشرية المنتشرة حول الموقع</p> <p>- التلوث المائي بسبب التخلص من فضلات المياه من دورات مياه المدارس.</p>	مرافق الخدمات الأساسية: التعليم والصحة، الخ

وسائل الضمان والتقييم	تدابير التخفيف المقترحة	الآثار المحتملة	نشاط المشروع الفرعي
	<p>وستضمن هذه الاستراتيجية وجود أساليب فعالة ودقيقة ووجود تبادل للممارسات الجيدة.</p> <p>- توفير حاويات مخصصة ومبين عليها بوضوح نوع المخلفات الخطرة التي يتم وضعها فيها لكي يتم فصل الأنواع في المصدر والتحكم بمخاطر التسرب وتأمين المخلفات قبل التخلص منها لمعالجتها أو تخزينها.</p> <p>- تخطيط وتصميم وتنفيذ وتشغيل مرفق معالجة مشترك. وهناك عدة أنواع من المرافق منها مرافق المعالجة الحرارية، والتعقيم، والحرق، والمعالجة الكيميائية والحرارية.</p> <p>- إلى أن يتم إنشاء مرفق معالجة مشترك يتم تطبيق تدابير مؤقتة لضمان التعامل الآمن والسليم مع المخلفات. وفي بعض الحالات يكون الأسلوب المؤقت المناسب هو دفن المخلفات في الأرض بعمق يزيد عن 2 متر مثلا في مكبات النفايات في المنطقة والتأكد من دفن الحفر فوراً باستخدام مخلفات مدنية أخرى.</p> <p>- تطبيق المتابعة والمراقبة الذاتية ومعالجة المجاري.</p> <p>- تطبيق البنود ذات العلاقة بالتعامل مع المخلفات المجتمعية الصلبة والمكونات المطلوبة من أجل تنفيذ خطة إدارة مخلفات الموقع.</p>		
تشارك جميع الأطراف الفنية في التحقق من ضمان الجودة مع المنظمة المجتمعية في القرية تحت إشراف الصندوق الاجتماعي للتنمية	<p>- الممارسات الجيدة أثناء أعمال البناء، والمعالجة السليمة للمخلفات وغيرها أثناء التنفيذ.</p> <p>- تطبيق تدابير ولوائح وضوابط الصحة المهنية</p> <p>- الاعتماد على تصميم جيد ومناسب لموارد المياه الطبيعية واتخاذ تدابير للحفاظ على الحياة البرية.</p> <p>تجنب الإضرار بالمواطن البيئية الطبيعية أثناء أعمال البناء أو الحد منها على الأقل (اختيار الموقع الجيد، واستخدام المواد الملائمة للبيئة، وتحضير المواد خارج الموقع،</p>	<p><b>أعمال البناء</b></p> <p>يمكن أن تؤثر أعمال البناء على جودة الهواء وتتسبب في ضوضاء وينتج هذا الأمر خصوصا من أعمال التنقيب وتسوية المواقع وتحميل وتفريغ المركبات وغيرها من الأنشطة المتعلقة بالبناء.</p> <p>المخلفات الصلبة</p> <p>مخلفات أعمال البناء</p> <p>المعلم التاريخية</p> <p>المناطق الخضراء</p> <p>الصرف الصحي</p> <p>تشوه الدرجات</p>	طرق التغذية الريفية

وسائل الضمان والتقييم	تدابير التخفيف المقترحة	الآثار المحتملة	نشاط المشروع الفرعي
	<p>(الخ)</p> <p>- تجنب خلق ظروف طرق مزدحمة أو غير آمنة عند التقاطعات والقرى والمدن</p> <p>- اعتماد الممارسات الجيدة في التصميم لتجنب الحوادث المرورية مثل انحدار الطرق والمنحنيات</p> <p>- إضافة مكونات تقلل من الحوادث المرورية مثل قواطع السرعة وإشارات حدود السرعة</p> <p>- يجب أن تحتوي وثيقة المناقصة على أحكام محددة وواضحة لخطة الإدارة الاجتماعية والبيئية.</p>	<p>قطع قنوات المياه وممر التصريف عند التقاطع مع الطريق</p> <p>تعديل أو الإضرار بالمواطن البيئية الطبيعية اثناء أعمال البناء، ويمكن أن يقع التلوث بسبب البنى التحتية والمواد الخاصة بأعمال البناء، وقطع سير المياه السطحية أو تعديل مسارها مما يسبب مخاطر فيضانات. كذلك تدهور الحياة البرية، وإدخال أي عوامل يمكن ان تعيق أنشطة الحياة البرية في المنطقة (مثل الأضواء، الأسوار، الضوضاء، الوجود البشري، و/ أو الحيوانات المنزلية).</p> <p><b>التشغيل</b></p> <p>تآكل الطريق</p> <p>زيادة الحوادث المرورية</p>	
<p>مجالس المديرية/ المدينة/ القرية بدعم من المنظمة المجتمعية وال صندوق الاجتماعي للتنمية</p>	<p><b>أعمال البناء</b></p> <p>- الحفاظ على المعدات في حالة جيدة لتقليل الانبعاثات والضوضاء.</p> <p>- استخدام تدابير للتحكم بالغبار في الموقع مثل رش المياه لتخفيف الغبار.</p> <p>- الممارسات الجيدة المصحوبة لضمان الجودة والتفتيش المنتظم على الموقع.</p> <p>- تغطية الشاحنات التي تنقل مواد بناء قابلة للتفتت.</p> <p>- تطبيق نظام لجمع المخلفات أثناء عمليات البناء والتخلص منها.</p> <p>- جمع مخلفات البناء ونقلها إلى الموقع المتفق عليه.</p> <p>- يجب أن تحتوي المناقصة على أحكام محددة وواضحة لخطة الإدارة الاجتماعية والبيئية.</p> <p>- تطبيق تدابير ولوائح وضوابط الصحة المهنية</p> <p><b>التشغيل</b></p> <p>- تطبيق نظام إدارة المخلفات الصلبة الذي كان يفترض إعداداه مسبقا أثناء المراحل التحضيرية.</p>	<p><b>أعمال البناء</b></p> <p>يمكن أن تؤثر أعمال البناء على جودة الهواء وتتسبب في ضوضاء وينتج هذا الامر خصوصا من أعمال التنقيب وتسوية المواقع وتحميل وتفريغ المركبات وغيرها من الأنشطة المتعلقة بالبناء.</p> <p>المخلفات الصلبة</p> <p>مخلفات أعمال البناء</p> <p>المعلم التاريخية</p> <p>المناطق الخضراء</p> <p>الصرف الصحي</p> <p>تشوه الدرجات</p> <p><b>التشغيل</b></p> <p>يمكن أن تتسبب المخلفات الصلبة، ومخلفات المياه من دورات مياه الأسواق في تلوث مصادر التربة والمياه</p>	<p><b>تحسين الأسواق الريفية</b></p>

وسائل الضمان والتقييم	تدابير التخفيف المقترحة	الآثار المحتملة	نشاط المشروع الفرعي
	<p>- الحفاظ على صيانة دورات المياه في السوق</p>		
<p>الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة، الأخصائيون البيئيون المنظمات غير الحكومية المحلية</p>	<p>- توفير ظروف صحية حول نقاط التجميع العامة من خلال رصف متر مربع على الأقل على شكل لوح خرساني تحت صنابير المياه مع التصريف والتسوير المناسب.</p> <p>- مناقشة الموقع المخطط مع ملاك الأراضي للحصول على الموافقة. وإذا لم يكن ممكناً الحصول على الأرض طوعياً عبر تبرع سيتطلب ذلك تغيير التصميم إلى أرض عامة أو إلى أرض ليس عليها خلافات. ويمكن دراسة إلغاء المشروع الفرعي في حال عدم التوصل إلى حل لموضوع الأرض.</p> <p>- مناقشة المسار المخطط مع ملاك الأراضي للحصول على الموافقة، وإذا لم يكن ممكناً الحصول على الأرض طوعياً عبر تبرع سيتطلب ذلك تغيير المسار المخطط لتجنب المشاكل.</p> <p>- فحص جودة المياه الجوفية في المصدر. التحقق من التربة/ الموقع قبل إنشاء دورات المياه والتي يجب أن تكون على بعد يزيد عن 50 متراً من أقرب بئر.</p> <p>- تطبيق تدابير ولوائح وضوابط الصحة المهنية</p> <p>- التنسيق مع السلطات المحلية لتجنب أو الحد من مقاطعة الخدمات العامة مثل المياه والصرف الصحي.</p> <p>- إبلاغ المساكن القريبة</p> <p>- حماية أعمال الحفر باستخدام سقالات مناسبة</p> <p>- رش مياه أثناء الحفر لتخفيف الغبار، وارتداء العمال أغطية حماية</p> <p>اتخاذ تدابير صحية وحماية عند التخلص من التربة المحفورة إلى مواقع آمنة.</p>	<p><b>أثناء التصميم</b></p> <p>- الصحة: مواقع تكاثر نواقل الأمراض</p> <p>- استخدام الأراضي: خلافات حول موقع المشروع على أرض خاصة أو المناطق العامة المقلقة، والاهتمام السياحي، والتأثير على الحياة البرية، الخ</p> <p>- خلافات حول تصميم مسار الأنابيب مروراً بأراضي خاصة</p> <p>- الموارد الأرضية: تلوث المياه الجوفية من غرف تصريف دورات المياه التي تؤثر على الطبقة السفلية.</p> <p><b>أثناء أعمال البناء</b></p>	<p><b>إمدادات المياه</b></p>

وسائل الضمان والتقييم	تدابير التخفيف المقترحة	الآثار المحتملة	نشاط المشروع الفرعي
	<p>- الصيانة الجيدة والتحقق المنتظم من أنابيب المياه والمخزون المجتمعي للتأكد من عدم وجود تسربات ولتجنب أي أضرار وإصلاحها سريعاً إذا تم اكتشافها وذلك لمنع التمرقات.</p> <p>- تجنب التسبب في أضرار، والتخلص من المخلفات والأتربة إلى مواقع آمنة، وإصلاح الرصيف بعد انتهاء الأعمال.</p> <p>- إبلاغ المنازل القريبة، وتجنب العمل أثناء الليل، وتزويد العمال بالحماية.</p> <p>- حماية مناطق العمل بألواح مؤقتة.</p> <p>- توفير دعم مناسب لجوانب أعمال الحفر للحماية من الانهيار. وتحسين استعداد المرافق الصحية في المنطقة للتعامل مع الحالات الطارئة. وتزويد العمال بملابس حماية.</p> <p>- إبلاغ المنازل المتأثرة ومحاولة تقليل فترات الإزعاج</p> <p>- تشتمل العقود على أحكام تتعلق بما يتم اكتشافه بالصدفة. وسيتم تدريب الطاقم/ المشرفين على التنبيه لأي مكشوفات ذات قيمة أثرية. وفي حالة اكتشاف شيء يتم التنسيق مع إدارة الآثار في وزارة الثقافة أو الجامعة المحلية لاتخاذ الإجراءات اللازمة.</p> <p>- حماية موقع الأعمال من المعتدين والمتسللين وتحسين جاهزية المرافق الصحية في المنطقة للتعامل مع الحالات الطارئة.</p> <p>- تزويد العمال بملابس حماية</p> <p>- عمل الإجراءات الضرورية لمكافحة نواقل الأمراض (رش المبيدات الحشرية، ومعالجة</p>	<p>- الهواء: زيادة الغبار أثناء الحفر ودفن الأنابيب.</p> <p>- الصحة: جمع ومعالجة المخلفات الصلبة والتخلص منها.</p> <p>- خدمات البنية التحتية: احتمال تضرر أنابيب إمداد المياه والطرق المعبدة والأسلاك والمجري الموجودة وتسرب المياه من الخزانات، الخ.</p> <p>- الضوضاء: زيادة مستويات الضوضاء والاهتزازات</p> <p>- السلامة: احتمالية وقوع حوادث</p> <p>- زيادة الازدحام: تعطيل إمدادات المياه وإمكانية الوصول المحلي</p> <p>- المياه: يمكن أن تؤثر غرف تصريف دورات</p>	

وسائل الضمان والتقييم	تدابير التخفيف المقترحة	الآثار المحتملة	نشاط المشروع الفرعي
	<p>البرك الراكدة، واستخدام الشباك على النوافذ والأسرة، الخ)</p> <p>- فحص جودة المياه الجوفية بشكل منتظم</p>	<p>المياه على طبقة المياه الجوفية</p> <p>الاكتشافات الأثرية: الإضرار بموروثات أثرية هامة و/ أو ثقافية وثمينة</p> <p>السلامة: احتمالية وقوع حوادث</p> <p>أثناء التشغيل:</p> <p>- الصحة: احتمالية تكون برك مائية تتكاثر فيها نواقل الأمراض.</p> <p>المياه: تلوث المياه الجوفية من غرف تصريف دورات المياه</p>	
<p>الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة، الأخصائيون البيئيون وكالة حماية البيئة المنظمات غير الحكومية المحلية</p>	<p>- مناقشة المسار المخطط مع ملاك الأراضي للحصول على الموافقة، وإذا لم يكن ممكنا الحصول على الأرض طوعيا عبر تبرع سيتطلب ذلك تغيير المسار المخطط</p>	<p>أثناء التصميم:</p> <p>المياه، واستخدام الأراضي، والخلافات حول مسار الأنابيب عبر أراضي خاصة</p>	<p>شبكات الصرف الصحي</p>

وسائل الضمان والتقييم	تدابير التخفيف المقترحة	الآثار المحتملة	نشاط المشروع الفرعي
	<p>لتجنب المشاكل.</p> <p>- تطبيق تدابير ولوائح وضوابط الصحة المهنية</p> <p>- رش مياه أثناء الحفر لتخفيف الغبار، وارتداء العمال أقنعة حماية</p> <p>- تجنب التسبب في أضرار، والقيام بتدابير الصحة والسلامة أثناء هدم غرف التصريف الموجودة وعند التخلص من المخلفات والأثرية إلى مواقع آمنة.</p> <p>- إصلاح الرصيف بعد انتهاء الأعمال.</p> <p>- إبلاغ المنازل القريبة وتجنب العمل في الليل.</p> <p>- حماية مناطق العمل بألواح مؤقتة.</p> <p>- توفير دعم مناسب لجوانب أعمال الحفر للحماية من الانهيار. وتحسين استعداد المرافق الصحية في المنطقة للتعامل مع الحالات الطارئة. وتزويد العمال بملابس حماية.</p> <p>- إبلاغ المنازل المتأثرة ومحاولة تقليل فترات الإزعاج</p> <p>- تشمل العقود على أحكام تتعلق بما يتم اكتشافه بالصدفة. وسيتم تدريب الطاقم/ المشرفين على التنبيه لأي مكتشفات ذات قيمة أثرية. وفي حالة اكتشاف شيء يتم التنسيق مع إدارة الآثار في وزارة الثقافة أو الجامعة المحلية لاتخاذ الإجراءات اللازمة.</p> <p>- حماية موقع الأعمال من المعتدين والمتسللين</p> <p>- تحسين جاهزية المرافق الصحية في المنطقة</p>	<p>أثناء أعمال البناء:</p> <p>- الهواء: زيادة الغبار أثناء عمليات الحفر ودفن الأنابيب</p> <p>- الصحة: إزالة والتخلص من المخلفات من المكبات (الموجودة). والتخلص من المخلفات الصلبة.</p> <p>- خدمات البنية التحتية: احتمالية تضرر أنابيب إمداد المياه، والطرق المعبدة، والأسلاك، وغرف التصريف الموجودة، الخ</p> <p>الضوضاء: ارتفاع مستوى الضوضاء والاهتزازات</p> <p>الصحة والسلامة المهنية</p>	



وسائل الضمان والتقييم	تدابير التخفيف المقترحة	الآثار المحتملة	نشاط المشروع الفرعي
	<p>للتعامل مع الحالات الطارئة.</p>	<p>الحركة المرورية: تعطيل إمدادات المياه وإمكانية الوصول المحلي</p> <p>- الاكتشافات الأثرية: الإضرار بموروثات أثرية هامة و/ أو ثقافية وقيمة</p> <p>السلامة: احتمالية وقوع حوادث</p>	
<p>الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة، الأخصائيون البيئيون وكالة حماية البيئة المنظمات غير الحكومية المحلية</p>	<p>- مناقشة الموقع المخطط مع ملاك الأراضي للحصول على الموافقة. وإذا لم يكن ممكنا الحصول على الأرض طوعيا عبر تبرع سيتطلب ذلك تغيير التصميم إلى أرض عامة أو إلى أرض ليس عليها خلافات.</p> <p>إضافة مرافق صرف صحي للتصميم أو تحسين المرافق الموجودة.</p> <p>إبلاغ المنازل القريبة وتجنب العمل</p>	<p>أثناء التصميم:</p> <p>- استخدام الأراضي: خلافات حول موقع المشروع على أرض خاصة أو المناطق العامة المقلقة، والاهتمام السياحي، والتأثير على الحياة البرية، الخ</p> <p>الصحة: نقص أو فشل مرافق الصرف الصحي</p> <p>أثناء أعمال البناء:</p>	<p>المدارس</p>

وسائل الضمان والتقييم	تدابير التخفيف المقترحة	الآثار المحتملة	نشاط المشروع الفرعي
	<p>في الليل.</p> <p>سيتم تدريب الطاقم/ المشرفين على التنبيه لأي مكتشفات ذات قيمة أثرية. وفي حالة اكتشاف شيء يتم التنسيق مع إدارة الآثار في وزارة الثقافة أو الجامعة المحلية لاتخاذ الإجراءات اللازمة.</p> <p>حماية موقع الأعمال من المعتدين والمتسللين، وتوفير دعم مناسب للجوانب أعمال الحفر للحماية من الانهيار، وتحسين جاهزية المرافق الصحية في المنطقة للتعامل مع الحالات الطارئة، وتزويد العمال بملابس حماية</p> <p>- تطبيق تدابير ولوائح وضوابط الصحة والسلامة المهنية</p>	<p>الضوضاء: ارتفاع مستويات الضوضاء والاهتزازات</p> <p>الاكتشافات الأثرية: الإضرار بموروثات أثرية هامة و/ أو ثقافية وقيمة</p> <p>السلامة: احتمالية حوادث/ مخاطر</p>	

## الملحق الثالث: خطة الإدارة البيئية والاجتماعية – مخطط إرشادي

لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على [مذكرة برنامج الأمم المتحدة الإرشادية للمعايير الاجتماعية والبيئية](#)

يمكن عرض محتوى خطة الإدارة البيئية والاجتماعية عبر صيغ مختلفة (لكل نموذج من الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة) ولكن يجب أن يتناول المواضيع التالية:

(1) **معلومات المشروع:** عنوان المشروع مع وصف مختصر لأنشطة المشروع وموقعه والمنطقة المحيطة. مع الإشارة إلى الأطراف الرئيسية وإضافة رسم بياني أو خريطة.

(2) **الآثار وإجراءات التخفيف:** تحديد التدابير والإجراءات حسب التسلسل الهرمي للتخفيف الذي يهدف إلى تجنب الآثار السلبية الكبيرة أو الحد منها على الأقل في الجانب الاجتماعي والبيئي وإيصالها إلى مستويات مقبولة. وتحدد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الأمور التالية: (أ) تحدي وتلخيص جميع الآثار السلبية الكبيرة المتعلقة بالجانب الاجتماعي والبيئي، (ب) تصف – مع تفاصيل فنية – كل إجراءات التخفيف بما في ذلك نوع الأثر المرتبطة بها والظروف التي يكون مطلوباً فيها (مثلاً بشكل مستمر أو في حالات الطوارئ)، إلى جانب التصميم ووصف المعدات وإجراءات التشغيل حسب الحاجة. (ج) تقدير أي آثار اجتماعية وبيئية محتملة قد تنتج بسبب هذه التدابير وما هي التدابير الاحتياطية للتخفيف. (د) تضع في الاعتبار وتنسق مع خطط التخفيف الأخرى (مثل الخطط الخاصة بالنزوح والسكان الأصليين).

(2) **المتابعة:** تحديد أهداف المتابعة وأنواعها مع الربط بالآثار التي تم تقييمها في التقييم البيئي والاجتماعي، وتدابير التخفيف المبينة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. وبين جزء المتابعة في الخطة تحديداً ما يلي: (أ) وصفاً محدداً وتفصيلاً فنية لتدابير التخفيف بما في ذلك المعايير / المؤشرات التي سيتم قياسها والأساليب المستخدمة، ونماذج على المواقع، ومدى تكرار التدابير، وحدود الاستكشاف (حين الضرورة) وتعريف الحدود التي تشير إلى ضرورة عمل إجراءات تصحيحية. (ب) المتابعة ورفع تقارير من أجل (1) ضمان الاكتشاف المبكر للظروف التي تستدعي تدابير تخفيف، (2) تزويد معلومات حول أداء ونتائج التخفيف.

(3) **التدريب وتطوير القدرات:** تسعى خطة الإدارة البيئية والاجتماعية إلى دعم التنفيذ السريع والفعال لمكونات المشروع الاجتماعية والبيئية وتدابير التخفيف وذلك من خلال البناء على التقييم البيئي والاجتماعي لتواجد دور وقدرات الأطراف المسؤولة في الموقع أو في الوكالة وعلى مستوى الوزارة. وتقدم الخطة بالتحديد وصفاً للترتيبات المؤسسية وتحديد أي طرف يكون مسؤولاً عن تنفيذ تدابير التخفيف والمتابعة (مثل التشغيل والإشراف والتعزيز ومتابعة التنفيذ، والإجراءات العلاجية، والتمويل، والتقارير، وتدريب الموظفين). وتوصي الخطة في الحالات التي تتطلب دعماً لتعزيز قدرات الإدارة الاجتماعية والبيئية بإنشاء أو توسيع الأطراف المسؤولة، وتدريب الموظفين، وأي تدابير إضافية يمكن أن تساعد على تنفيذ تدابير التخفيف وأي توصيات أخرى تتعلق بالتقييم البيئي والاجتماعي.

(4) **إشراك الأطراف المعنية:** يبين هذا العنصر خطة الإشراك الفعال والتشاورات مع الأطراف ذات الصلة، ويشمل معلومات حول (أ) الوسائل المستخدمة في إبلاغ وإشراك الأشخاص المتأثرين في عملية التقييم. (ب) ملخص خطة إشراك الأطراف في المشاركات الهادفة والفعالة أثناء فترة تنفيذ المشروع بما في ذلك تحديد المعالم للمشاورات وكشف المعلومات والتقارير الدورية حول تنفيذ المشروع. (ج) وصف العمليات الفعالة لاستقبال ومعالجة المخاوف لدى الأطراف المعنية والشكاوى المتعلقة بتنفيذ المشروع من الجانب الاجتماعي والبيئي.

(5) **خطة العمل للتنفيذ:** (تقديرات الجدولة والتكلفة): توفر خطة الإدارة الاجتماعية والبيئية لجميع المراحل الأربع أعلاه (التخفيف، والمتابعة، والتدريب، وإشراك الأطراف) الأمور التالية: (أ) جدول تنفيذ للتدابير التي يجب القيام بها كجزء من المشروع مع إظهار المراحل والتنسيق مع الخطط العامة لتنفيذ المشروع. (ب) تقديرات ومصادر تمويل التكلفة الرأسمالية والمتكررة لتنفيذ خطة الإدارة الاجتماعية والبيئية. وهذه الأرقام مدرجة أيضا في جداول التكلفة الإجمالية للمشروع. وسيتم تحديد كل الإجراءات والخيارات المطلوب تنفيذها بوضوح مع إدراج تكلفة ذلك في تخطيط وتصميم وتحديد ميزانية وتنفيذ المشروع عموما.

## الملحق الرابع: إرشادات تقديم التظلمات



إرشادات حول كيفية تقديم طلب إلى وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و/ أو آلية استجابة الأطراف المعنية. (لمزيد من المعلومات قم بزيارة [www.undp.org/secu-srm](http://www.undp.org/secu-srm))

### الغرض من هذا النموذج:

- إذا استعملت هذا النموذج يرجى وضع إجاباتك بخط عريض لتمييز النص.
- يفضل استخدام هذا النموذج ولكنه ليس إجباريا. ويمكن أن يؤدي دور إرشادي عند صياغة الطلب

يقصد من هذا النموذج المساعدة في:

(1) تقديم طلب حين تشعر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يلتزم بسياساته الاجتماعية أو البيئية أو التزاماته وأنت تشعر بالضرر نتيجة لذلك. ويمكن أن يؤدي هذا الطلب إلى بدء "مراجعة للامتثال" وهي عبارة عن عملية تحقيق مستقلة تنفذها وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي ضمن إدارة التدقيق والتحقيقات في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك من أجل تحديد ما إذا كان هناك إخلال بسياسات أو التزامات البرنامج ومن أجل تحديد طرق معالجة المخالفات. وسوف تتواصل معك وحدة الامتثال أثناء المراجعة للنظر في الحقائق المتعلقة بالموضوع. وسيتم اطلاعك على نتائج مراجعة الامتثال.

و/ أو

(2) تقديم طلب إلى "الاستجابة للأطراف المعنية" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حين تعتقد أن مشروع البرنامج يتسبب في آثار سلبية اجتماعية وبيئية عليك، وبالتالي فأنت ترغب في بدء عملية تجمع المجتمعات المتأثرة وأطراف أخرى (مثل ممثلين من الحكومة ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الخ) للنظر في جوانب القلق لديك. وتكون عملية الاستجابة للأطراف المعنية هذه تحت إدارة المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو يتم تنفيذها عبر المكتب الرئيسي للبرنامج. وسيتواصل معك موظفو البرنامج كجزء من الاستجابة من أجل البحث عن الحقائق والتوصل إلى حلول. كما قد يتم إشراك أطراف آخرين مرتبطين بالمشروع إن دعت الحاجة.

يرجى العلم أنه من المفترض ان تتواصل مباشرة مع الممثلين الحكوميين وموظفي برنامج الأمم المتحدة المسؤولين عن المشروع إذا لم تكن فعلت ذلك قبل رفع الشكوى عبر آلية الاستجابة للأطراف المعنية التابع للبرنامج.

**السرية.** إذا اخترت الدخول في عملية مراجعة الامتثال فإن لك الحق في الإبقاء على سرية هويتك (ولن يعرفها سوى فريق المراجعة). وإذا اخترت آلية الاستجابة للأطراف المعنية يمكنك أن تختار أن تكون هويتك سرية أثناء فترة التحقق الأولية وتقييم قضيتك. وإذا تبين أن طلبك مؤهل وأشار التقييم بضرورة تنفيذ الاستجابة، سيقوم موظف برنامج الأمم المتحدة بمناقشة الاستجابة المقترحة معك كما سيناقش كيف يمكن الحفاظ على سرية هويتك إن رغبت في ذلك.

## الإرشاد

عند تقديم طلب يرجى تزويد أكبر قدر ممكن من المعلومات، وإذا قمت بإرسال نموذج مختلف بالخطأ أو تذكرت معلومات أخرى ترغب في إضافتها يمكنك ببساطة إرسال بريد الكتروني توضيحي لشرح أي تعديلات.

### معلومات عنك

هل أنت .....

1. شخص متأثر بسبب مشروع مدعوم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؟  
ضع علامة X أمام الإجابة التي تنطبق عليك:  
نعم: لا:
  2. وكيل مخول عن شخص أو مجموعة أشخاص متأثرين؟  
ضع علامة X أمام الإجابة التي تنطبق عليك:  
نعم: لا:
- إذا كنت وكيل مخول يرجى كتابة أسماء جميع الأشخاص الذين تمثلهم ووثائق تفويضهم لك للتصرف بالنيابة عنهم عبر إرفاق ملف أو ملفات مع هذا النموذج.
3. الاسم الأول:
  4. اللقب:
  5. أي معلومات تعريفية أخرى:
  6. عنوان البريد:
  7. البريد الإلكتروني:
  8. رقم الهاتف (مع مفتاح البلد):
  9. العنوان الخاص بك:
  10. أقرب مدينة:
  11. أي تعليمات إضافية حول كيفية التواصل معك:
  12. البلد:

موضوع التواصل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مراجعة امتثال و/ أو استجابة لأطراف معنية

امامك أربع خيارات:

- تقديم طلب لمراجعة امتثال.
  - تقديم طلب لاستجابة لأطراف معنية.
  - تقديم طلب لمراجعة امتثال واستجابة لأطراف معنية.
  - بيان أنك غير متأكد إذا كنت تريد مراجعة امتثال أو استجابة لأطراف معنية وأنتك ترغب أن يتم النظر في قضيتك من كلا الجانبين.
13. هل لديك تخوف أن إخفاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تطبيق السياسات الاجتماعية و/ أو البيئية يسبب ضرراً أو يمكن أن يسبب ضرراً عليك أو على مجتمعك؟  
ضع علامة X أمام الإجابة التي تنطبق عليك:  
نعم: لا:
14. هل ترغب في الحفاظ على سرية اسمك (اسمائكم) خلال عملية مراجعة الامتثال؟  
ضع علامة X أمام الإجابة التي تنطبق عليك:  
نعم: لا:
15. هل ترغب في العمل مع أطراف معنية أخرى (مثل الحكومة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الخ) للتوصل إلى حل مشترك للمخاوف المتعلقة بالآثار الاجتماعية والبيئية أو المخاطر التي تعتقد أنها تحدث بسبب مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؟  
ضع علامة X أمام الإجابة التي تنطبق عليك:  
نعم: لا:
16. هل ترغب في الحفاظ على سرية اسمك (اسمائكم) خلال تقييم طلبك من أجل الرد؟  
ضع علامة X أمام الإجابة التي تنطبق عليك:  
نعم: لا:

17. سيتم التعامل مع طلبات الاستجابة للأطراف المعنية عبر المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلا إذا ذكرت في طلبك أنك تريد التعامل عبر المكتب الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. هل تريد أن يتم النظر في طلبك بواسطة المكتب الرئيسي للبرنامج؟

ضع علامة X أمام الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

إذا اخترت الجواب بنعم، يرجى توضيح سبب طلبك أن يتم التعامل عبر المكتب الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

18. هل تطلب تنفيذ مراجعة امثال واستجابة لأطراف معنية؟

ضع علامة X أمام الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

19. هل أنت غير متأكد إذا كنت تريد أن تطلب مراجعة امثال أو استجابة لأطراف معنية؟

ضع علامة X أمام الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

معلومات حول مشروع برنامج الأمم المتحدة الذي تمتلك مخاوف بخصوصه وطبيعة مخاوفك:

20. ما هو مشروع برنامج الأمم المتحدة الذي لديك مخاوف بشأنه (إن كان معلوما):

21. اسم المشروع (إن كان معلوما):

22. يرجى تقديم وصف مختصر للمخاوف التي تملكها حيال المشروع. إذا كانت لديك مخاوف من إخفاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الالتزام

بالسياسات والالتزامات الاجتماعية والبيئية ويمكنك توضيح هذه السياسات والالتزامات يرجى منك عمل ذلك (ليس إجباريا). يرجى أيضا وصف أنواع الآثار البيئية والاجتماعية التي يمكن أن تقع أو قد وقعت نتيجة لذلك الإخفاق. إذا احتجت مساحة إضافية للكتابة يمكنك إرفاق أي أوراق إضافية، ويمكنك أن تكتب بأي لغة تريد.

23. هل ناقشت المخاوف الموجودة لديك مع ممثلي الحكومة وموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسؤولين عن المشروع أو مع منظمات غير حكومية؟

ضع علامة X أمام الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

إذا كان الجواب نعم يرجى ذكر اسم (أسماء) من تناقشت معهم مع أسماء المسؤولين الذين تواصلت معهم بهذا الخصوص:

الاسم الأول	اللقب	المنصب/ الانتماء	التاريخ التقريبي	الرد من الشخص للتواصل
-------------	-------	------------------	------------------	-----------------------

24. هل هناك أفراد أو مجموعات أخرى متأثرين سلبيا من المشروع؟

ضع علامة X أمام الإجابة التي تنطبق عليك: نعم: لا:

25. يرجى ذكر أسماء الأشخاص و/ أو وصف الأشخاص والمجموعات التي تؤيد هذا الطلب:

الاسم الأول	اللقب	المنصب/ الانتماء	معلومات التواصل
-------------	-------	------------------	-----------------

يرجى أن ترفق برسالة بريدك الإلكتروني أي مستندات ترغب في إيصالها لوحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي و/ أو آلية الاستجابة للأطراف المعنية. إذا كان الإيميل لا يكفي لتحمل المرفقات يمكنك تقسيمها على عدة رسائل.

التسليم والدعم

لتسليم طلبك أو في حال احتجت لمساعدة يرجى إرسال رسالة إلى بريد: [project.concerns@undp.org](mailto:project.concerns@undp.org)

## نموذج تسجيل الشكاوى لدى مشروع الأشغال العامة

<b>Complaints registration form at PWP</b>	
Date: التاريخ:.....	project No.: رقم المشروع:.....
.....	
Project . : اسم المشروع	
.....Name	
Name of .....: اسم الشاكي	
.....complainant	
Complaint .: نص الشكاوى	
.....content	
Actions ... : الإجراءات المتخذة:	
.....taken	
The date of resolving the .. : تاريخ انتهاء المشكلة:	
.....complaints	
.....Comments: الملاحظات:	
.....	
Follow-up department Manager: مدير إدارة المتابعة	Responsible person : المختص
signature: التوقيع	signature: التوقيع

آلية التعامل مع الشكاوى عبر الانترنت – نموذج الصندوق الاجتماعي للتنمية

(لمزيد من المعلومات قم بزيارة <https://chm.sfd-yemen.org/complaint/online-form/>)



## الملحق الخامس: إطار عمل الصحة والسلامة البيئية

(مرفق منفصل)

## الملحق السادس: مجموعة أدوات الصحة والسلامة المهنية

(مرفق منفصل)

## الملحق السابع: الدليل التشغيلي لمشروع الأشغال العامة

(مرفق منفصل)

## الملحق الثامن: إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية لمشروع الأشغال العامة

(2014)

(مرفق منفصل)

## الملحق التاسع: الدليل التشغيلي للصندوق الاجتماعي للتنمية

(مرفق منفصل)

## الملحق العاشر: إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية للصندوق الاجتماعي

للتنمية (2016)

(مرفق منفصل)

## الملحق 11 مادي عشر: ملخص مشاورات الأطراف لمشروع الاستجابة للأزمات

## الطارئة حول إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية

(مرفق منفصل)

الملحق الثاني عشر: تقرير المتابعة من الطرف الخارجي - مشاورات أطراف

إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية

(مرفق منفصل)